وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصاديـــــــــة

والتجارية وعلوم التســـــيير

قسم العلوم الاقتصادية

M 27 82

الموضوع:

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر 2001-2012

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية دولية

إعداد الطالبتين:

- كعيبش إكرام
- كبسة خديجة

إشراف الأستاذ:

- بودخدخ كريم

السنة الجامعية:

2014/2013

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

سورة البقرة، الآية 32

الحمد لله والشكر له، القائل وقوله الحق بسم الله الرحمن الرحيم (وما بكم من نعمة فمن الله)

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد...

نقدم فائق الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ بودخدخ كريم الذي تفضل بإشرافه على هذه المذكرة وأعاننا على إكمال مستلزمات البحث فقد كانت بصماته واضحة فجزاه الله أحسن ما يجزي عباده الصالحين.

شكر وتقدير إلى الأستاذ يونس مراد لإبدائه المشورة ولتعاونه المستمر في مساعدتنا وتزويدنا بما احتجناه في إنجاز هذا العمل.

نلتمس العذر إلى كل من وقف بجانبنا من الأهل والأصدقاء ونسينا أن نشكرهم دون قصد والله أعلم أننا نسيناهم ولم نتناساهم.

في الختام نشكر الله كثيرا ونحمده

والله ولي التوفيق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	النفقات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة سنة 2012	80
02	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2012 حسب القطاعات	84
03	إجمالي نفقات التسيير ومعدل نموها خلال الفترة 2001-2012	85
04	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2001-2012	86
05	هيكل نفقات التسيير خلال الفترة 2001-2012	87
06	تطور نفقات التجهيز ومعدل نموها خلال الفترة 2001-2012ا	89
07	نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة خلال الفترة 2001-2012	90
08	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012	98
09	نسبة كل من الإيرادات الجبائية والإيرادات العادية من الإيرادات العامة خلال الفترة 2001-2012	100
10	نسبة تطور الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 2001-2012	101
11	معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2012	107
12	معدل التضخم خلال الفترة 2001-2012	108
13	معدل البطالة خلال الفترة 2001-2012	109
14	الإيرادات العامة، النفقات العامة، رصيد الميزانية خلال الفترة 2001-2012	110
15	الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2012	112
16	تطور الدين الخارجي خلال الفترة 2001-2012	114

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	منحنى الطلب الكلي	07
02	منحنى العرض الكلي	07
03	الفجوة الانكماشية	60
04	الفجوة التضخمية	62
05	تأثير السياسة المالية التوسعية على سعر الصرف	71
06	تأثير السياسة المالية الانكماشية على سعر الصرف	71
07	التوازن حسب نموذج "منديل فليمنغ"	72
08	أثر السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن	73
09	أثر السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت	74
10	مدونة ميزانية التسيير	82

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

كلمة شكر

قائمة الجداول والأشكال.....ص II

فهرس المحتويات.....ص V

المقدمة عامة.....ص أ-ز

الفصل الأول: الإطار النظري حول السياسة المالية والتوازن الاقتصادي.....ص 1-34

تمهيد.....ص 2

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.....ص 3

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.....ص 3

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الكينزي.....ص 5

المطلب الثالث: تطور السياسة المالية في الفكر النقدي.....ص 8

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة المالية.....ص 12

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.....ص 12

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية.....ص 12

الفرع الثاني: خصائص السياسة المالية.....ص 13

الفرع الثالث: أهمية السياسة المالية.....ص 14

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.....ص 15

الفرع الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....ص 15

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل.....ص 18

الفرع الثالث: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد.....ص 19

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.....ص 20

الفرع الأول: العوامل السياسية.....ص 20

الفرع الثاني: العوامل الإدارية.....ص 21

المبحث الثالث: عموميات حول التوازن الاقتصادي.....ص 22

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.....ص 22

الفرع الأول: تعريف التوازن الاقتصاد.....ص 22

الفرع الثاني: التوازن في الفكر الكلاسيك.....ص 23

الفرع الثالث: التوازن في الفكر الكينزي.....ص 25

المطلب الثاني: التوازن الداخلي ومؤشراته.....ص 27

الفرع الأول: معدل النمو الاقتصادي.....ص 27

الفرع الثاني: التشغيل الكامل.....ص 28

الفرع الثالث: التضخم.....ص 29

المطلب الثالث: التوازن الخارجي ومؤشراته.....ص 30

الفرع الأول: ميزان المدفوعات.....ص 30

الفرع الثاني: سعر الصرف.....ص 33

خلاصة الفصل.....ص 34

الفصل الثاني: أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.....ص35-75

تمهيد.....ص 36

فهرس المحتويات

المبحث الأول: أدوات السياسة المالية.....ص 37

المطلب الأول: الموازنة العامة..... ص 37

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة.....ص 37

الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة.....ص 38

الفرع الثالث: مراحل إعداد الموازنة العامة.....ص 39

المطلب الثاني: النفقات العامة..... ص 42

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة.....ص 42

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة.....ص 43

الفرع الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة.....ص 45

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....ص 50

المطلب الثالث: الإيرادات العامة.....ص 52

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة.....ص 52

الفرع الثاني: الإيرادات الاقتصادية.....ص 53

الفرع الثالث: الإيرادات السيادية.....ص 55

الفرع الرابع: الإيرادات الائتمانية.....ص 57

المبحث الثاني: آليات تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي.....ص 59

المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.....ص 59

الفرع الأول: الفجوة الانكماشية..... ص 59

الفرع الثاني: علاج الفجوة الانكماشية..... ص 60

الفرع الثالث: الفجوة التضخمية.....ص 62

الفرع الثالث: علاج الفجوة التضخمية.....ص 63

المطلب الثاني: دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الداخلي.....ص 64

الفرع الأول: التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة.....ص 64

الفرع الثاني: توافر التوازن الاقتصادي مع وجود عجز في الموازنة.....ص 64

الفرع الثالث: عدم التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة.....ص 65

الفرع الرابع: انعدام التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة في وقت واحد.....ص 66

المبحث الثالث: آليات تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي.....ص 67

المطلب الأول: آلية السياسة المالية في التأثير على سعر الصرف .....ص 67

الفرع الأول: تأثير السياسة المالية على سعر الصرف.....ص 67

الفرع الثاني: آلية عمل السياسة المالية في ظل أنظمة الصرف المختلفة.....ص 68

المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية في التأثير على سعر الصرف.....ص 70

الفرع الأول: تأثير السياسة المالية على سعر الصرف. .....ص 70

الفرع الثاني: آلية عمل السياسة المالية في ظل أنظمة الصرف المختلفة.....ص 72

خلاصة الفصل.....ص 75

الفصل الثالث: دور السياسة المالية المطبقة في الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (2001-2012).....ص 76-114

تمهيد..... ص 77

المبحث الأول: السياسة الانفاقية العامة في الجزائر..... ص 78

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر.....ص 78

الفرع الأول: نفقات التسيير.....ص 79

الفرع الثاني: نفقات التجهيز.....ص 83

المطلب الثاني: تطور الانفاق العام في الجزائر.....ص 85

الفرع الأول: تطور نفقات التسيير.....ص 85

الفرع الثاني: تطور نفقات التجهيز..... ص 89

المطلب الثالث: تحليل تطور الانفاق العامة في الجزائر... .....ص 91

الفرع الأول: تحليل تطور نفقات التسيير..... .....ص 91

الفرع الثاني: تحليل تطور نفقات التجهيز..... .....ص 93

المبحث الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر.....ص 94

المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة وتصنيفها في الجزائر.....ص 94

الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية..... ص 95

الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية.....ص 97

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر.....ص 100

المطلب الثالث: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر.....ص 102

الفرع الأول: تحليل مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة.....ص 103

الفرع الثاني: تحليل مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة. .....ص 104

الفرع الثالث: تحليل مساهمة الإيرادات العادية في إيرادات الموازنة العامة..... ص 105

المبحث الثالث: التوازن الاقتصادي في الجزائر..... ص 106

فهرس المحتويات

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر.. ,.....ص 106

الفرع الأول: معدل النمو الاقتصادي..... ص 106

الفرع الثاني: التضخم..... ص 107

الفرع الثالث: البطالة.....ص 109

الفرع الرابع: الموازنة العامة.....ص 109

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر.....ص 111

الفرع الأول: ميزان المدفوعات .....ص 111

الفرع الثاني: الدين الخارجي... .....ص 113

خلاصة الفصل..... ص 115

الخاتمة العامة.....ص 117

قائمة المراجع.....ص 121

ملخص.....,...ص 130

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لا شك في أن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تهدف في مجملها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية التي تشكل ما يسمى بالتوازن الاقتصادي، حيث نجد في هذا الصدد أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات وتعد من الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية.

فهي تتعلق بالإجراءات التي تستخدمها السلطات المالية لتحديد النشاط المالي، والأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتكييف إنفاقها العام مع إيراداتها العامة بالأسلوب الذي يكفل لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، ولذا فإن الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة والتأثير في تخصيص وتوزيع الموارد وتحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية.

وقد ازدادت أهمية السياسة المالية في تحقيق بعض أهدافها الاقتصادية تبعا لتطور دور الدولة ورغم الاختلاف في طبيعة وأهمية السياسة المالية وأدواتها ودورها حسب مستوى التطور الاقتصادي للدول، إلا أن هناك إجماع على أهميتها هي في تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (2001-2012) وذلك للمساهمة في بناء سياسة مالية ناجحة في المستقبل.

1-إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة في طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في اقتصاديات الدول وطبيعة هذا الدور في الجزائر بشكل خاص، الذي عانى اقتصاده وما يزال من مجموعة من الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاقمها على الرغم من الاصلاحات المالية والبرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة منذ عام 2001.

من خلال الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

ما مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012؟

ويشتق من هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أهمها:

- فيما تتمثل المراحل التي مرت بها السياسة المالية في تطورها؟

-كيف تساهم السياسة المالية في تحقيق الأهداف العامة للدولة؟

- ماهي العوامل المؤثرة على السياسة المالية في الجزائر؟

-ما هو واقع السياسة المالية في الجزائر؟ وما حدود مساهمتها في تحقيق التوازن العام؟

2-فرضيات الدراسة: للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالية:

-تؤثر السياسة المالية في الجزائر فقط على التوازن الداخلي.

-إن ما يؤثر على السياسة المالية في الجزائر هي عوامل سياسية.

-انخفاض الإيرادات العامة بالجزائر يعتبر السبب الرئيسي في عجز الموازنة.

3-أسباب اختيار موضوع الدراسة: هناك مبررات موضوعية وأخرى شخصية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع ويمكن إجمالها كالتالي:

- إبراز وتأكيد دور السياسة المالية التي تعتبر أداة فعالة في متناول متخذي القرارات، ذلك إن أستحسن استعمالها فإن آثارها ستكون إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

-السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها والتي تلعب دورا هاما في توجيه مسار النشاط الاقتصادي

4-أهمية موضوع الدراسة: تتمثل أهمية موضوع الدراسة في كون:

-السياسة المالية والتوازن الاقتصادي يعتبران متغيران بالغا الأهمية لمدى تأثيرهما على النشاط الاقتصادي.

- السياسة المالية تلتزم بأن توازن موازنة الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني.

-أهمية عمل الدولة اقتطاعا وإنفاقا للتأثير في الحياة الاقتصادية للبلاد وبما يتلاءم مع تحقيق توازن الاقتصاد الوطني.

-تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والانفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم.

5-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة أساسا إلى:

-إثراء البحث العلمي.

-التعرف على السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

-محاولة فهم آلية عمل السياسة المالية في الجزائر منذ بداية تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي.

6-صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إعداد البحث تمثلت بشكل خاص في التضارب الواضح في الإحصائيات الأمر الذي أوجب توخي الدقة والتأكد من مدى صحة المعطيات وأقربها للواقع.

7-منهجية الدراسة:

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته وحتى نستطيع الاجابة على أسئلة البحث واختيار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات، ركزنا على المنهج التحليلي الوصفي الذي يخدم موضوع البحث الذي يعتبر موضوعا تحليليا بالدرجة الأولى.

8_الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ما يلي:

-السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر-

أعدها شريف محمد سنة 2010 مذكرة الماجستير، وكانت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي؟

وجاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- أن مسار فعالية السياسة الجبائية مرهون بمدى محاربة المعوقات (الضغط الجبائي، التهرب، الازدواج)

التي تؤدي إلى انحرافها على المسار وتحول دون بلوغ الأهداف أو انتهاج استراتيجية للاقتطاع من شأنه استعادة النشاطات الموازية إلى دائرة الاقتصاد الرسمي، وتحقيق تنسيق جبائي يضمن تقليل الضرر المالي للخزينة العمومية؛

- السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، ويرتكز تحديدها على كيفية ونوعية الاقتطاعات ضمن محيط جبائي يساير الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة، تعمل من خلاله على إحداث توازنات بتأرجح بين انخفاض وارتفاع العبئ الجبائي دون ما حاجة إلى تحقيق مردودية مالية على حساب الرفاه الاجتماعي للمجتمع والفعالية الاقتصادية.

-السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر-

من إعداد دراوسي مسعود سنة 2005 أطروحة دكتوراه، وجاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟

وتوصل إلى مجموعة نتائج من بينها:

- أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية، تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

-أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر-

من إعداد بودخدخ كريم سنة 2009 مذكرة الماجستير، وجاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي؟ وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009؟

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانياتها الأولية، وهذا يسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع؛
- عدم كفاءة الجهاز الانتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009؛
- مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية 2001-2009 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا؛
- مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية، من خلال مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو كان لها تأثير متواضعا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين، وذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز الانتاجي وضعف مرونته؛
- التأثير الإيجابي لكلا من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولاها لهما كل من البرنامجين.

-politique budgétaire, croissance économique en Algérie, '1998-2013'.

قام بها الدكتور إلياس صالح والأستاذ يعقوب محمد مقال من مؤتمر الدولي، أما اشكالية الدراسة هي كالآتي:

ما هو دور السياسة المالية في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بالجزائر؟

وقد قام الأستاذان من خلال هذه الدراسة بتحليل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بالجزائر مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ومن ثم تحليل مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي بالجزائر.

ومن أهم نتائج الدراسة أن الجزائر حققت في السنوات الأخيرة أداء اقتصادي جيد تميز بنمو مطرد للناتج المحلي الاجمالي وإطار مستقر للاقتصاد الكلي، وأن الجزائر ليس لديها سياسة مالية مشددة قائمة على

تنويع الإيرادات وترشيد النفقات، وأن تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة مرتبط بتطورات سعر النفط بالجزائر.

9-محتويات الدراسة: لدراسة موضوعنا هذا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري حول السياسة المالية والتوازن الاقتصادي قسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث خصص المبحث الأول لتطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي، أما الثاني فتطرقنا فيه إلى أساسيات حول السياسة المالية، أما المبحث الثالث فخصص إلى عموميات حول التوازن الاقتصادي.

الفصل الثاني والعنوان: أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي تمت دراسته من خلال ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول أدوات السياسة المالية، أما الثاني خصص لآليات تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى آليات تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي.

وبعدها انتقلنا إلى الفصل التطبيقي لدراسة دور السياسة المالية المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة(2001-2012)، حيث عالجنا هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، تناول الأول السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر، أما الثاني فتناول سياسة الإيرادات العامة في الجزائر، أما المبحث الأخير فخصص لدراسة التوازن الاقتصادي في الجزائر، وفي الأخير خاتمة تضمنت خلاصة للدراسة مرفوقة ببعض النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول السياسة الماليةوالتوازن الاقتصادي

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية إذ تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة من طرف الدولة للتدخل والتحكم، وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، ولقد كان للتطورات المتعاقبة على المجتمعات ومن ثم تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة تأثير كبير على مسار ومفهوم السياسة المالية، والتي انتقلت من الدور الحيادي خلال الفكر الكلاسيكي إلى الدور التدخلي المتصل بالفكر الكينزي، والسياسة المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى ليست بمعزل عما يحدث في الاقتصاد الوطني، فهي تتأثر بمجموعة من العوامل منها ما هو سياسي إداري بالإضافة إلى طبيعة النظام السائد.

وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح بعض المفاهيم والأسس المتعلقة بالسياسة المالية من خلال التطرق إلى مراحل تطورها وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفهوم السياسة المالية أهدافها وكذا العوامل المؤثرة فيها، المبحث الثالث والأخير خصصناه لدراسة التوازن الاقتصادي من خلال تطوره في الفكر الاقتصادي بالإضافة إلى شكليه الداخلي والخارجي ومؤشراتهما.

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

مرّ الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاثة مراحل، ابتداء من مرحلة أفكار الاقتصاديين الكلاسيك، مرورا بالأفكار الاقتصادية الكينزية، ووصولا إلى أفكار الاقتصاديين النقديين.

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

يقوم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على فرضية التشغيل الكامل للموارد البشرية وبقية الموارد الاقتصادية الأخرى، فالاقتصاد يعمل في حالة التوازن الذي يتحقق اقتصاديا عن طريق قوى السوق، وبالتالي فالسياسة المالية غير معترف بها في النشاط الاقتصادي لدى الكلاسيك، ومن أهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون ساي للأسواق، ومدلول اليد الخفية لآدم سميت و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة فقانون ساي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به وهذا يعني أن الإنفاق الكلي (الطلب) سوف يكون دائما كافيا لتبرير الإنتاج عند الاستخدام الكامل(العرض)[1]، حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي فإن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة العرض الكلي من جهة، وزيادة الطلب الكلي من جهة أخرى بنفس المقدار.[2]

لما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يملكون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا، فإن أي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج جديد، ولكي ترتفع مستويات الإنتاج والدخل والعمالة فلا بد إذا من زيادة الإنتاج بغض النظر عن الطلب القائم في السوق وقتئذٍ حيث سيخلق العرض الجديد طلبه، وحسب الكلاسيك فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد القومي، وكل تدخل من قبل الدولة هو إخلال بالتوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص.[3]

---

[1]: محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2009، ص: 93.

[2]: السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 219.

[3]: حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص ص: 21-23.

أما الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو"، "جون ستيوارت ميل" و"ألفريد مارشال"، يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة عند مستوى التشغيل الكامل دائما، ولكي نضمن هذه النتيجة فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخل الدولة فيه سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة.[1]

تنحصر أسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي في ثلاث نقاط:[2]

1- حصر أوجه الإنفاق العام في العناصر الأربعة المتمثلة في الدفاع، الأمن الداخلي، العدالة والمرافق العامة وهذا التحديد لا يضمن في حد ذاته عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد والقطاع الخاص وبالتالي لا يضمن تحقيق أكبر رفاهية اقتصادية للمجتمع؛

2- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة، بمعنى ألا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد، والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، ولتحقيق هذا الأساس لابد أن تكون كافة التصرفات والقرارات الاقتصادية، التي يتخذها الأفراد والقطاع الخاص قبل وبعد تدخل الدولة واحدة لا تغيير فيها، فإن تأثرت هذه القرارات الاقتصادية نتيجة لإنفاق الدولة في وجه من الوجوه المحددة، أو نتيجة لغرض ضريبة أو تحصيل أي نوع من أنواع الإيرادات العامة، كان هذا النوع من التدخل الحكومي غير حيادي وكانت هذه السياسة المالية للدولة خاطئة من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي؛

3- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا، وقد أصر الاقتصاديون الكلاسيك على ضرورة مراعات هذا الأساس لتحقيق مبدأ الحياد المالي، وتوازن الميزانية يعني تحقيق المساوات التامة بين جانبي النفقات والإيرادات بميزانية الدولة سنويا، إذ يعتقد الكلاسيك أن هذا التوازن، يمكن أن يضمن قاعدة الحياد المالي باعتبار أن تدخل الدولة وفق لهذه الشروط يقتصر على مجرد تحصيل الأموال من أفراد نفس المجتمع في صورة إنفاق عام، وقد يقترب هذا التحليل الكلاسيكي من الصواب، إذا افترضنا أن كافة بنود الميزانية العامة مدفوعات تحويلية، وأن السلوك الاقتصادي للمجموعتين واحد، وأن هيكل توزيع ثروات الدخول في المجتمع لن يتغير نتيجة للتدخل الحكومي.

---

[1]: حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1997 ، ص: 17.

[2]: المرجع السابق، ص ص: 18-20.

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية في الفكر الكينزي

نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم لسنة 1929، وما أحدثته من اختلالات في النشاط الاقتصادي من زيادة في معدلات البطالة وانخفاضات في مستوى الناتج ومعدل النمو، بدأت تبرز شكوك حول مدى صحة افتراضات النظرية الكلاسيكية القائمة على مبدأ التوازن التلقائي في الاقتصاد، فاتضح من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة التخلص من مفهوم الدولة "الحارسة" وحل محله مفهوم جديد وهو مفهوم "الدولة المتدخلة"، التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره "المضخة" التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي.

واستطاع الاقتصادي "كينز" تقديم العلاج المناسب في الوقت المناسب عندما كان العالم يعاني من أزمة الكساد، مما أدى إلى تفضيل معظم دول العالم لاستخدام السياسة المالية في الخروج من تلك الأزمة وإحلالها محل السياسة النقدية في علاج ليس فقط أزمة الكساد، بل كافة أنواع الأزمات الأخرى كما نتابع استخدامها بهدف تحقيق التشغيل والتوازن الداخلي والخارجي على السواء.[1]

ويعتبر "كينز" من الاقتصاديين الذين رفضوا الاتجاه الكلاسيكي، فقام بانتقاد قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، ومن ثم فإن النظام الاقتصادي الكلاسيكي لا يمتلك من القوى التلقائية ما يضمن بها تحقيق التوازن المستقر عند مستوي التوظيف الكامل وأكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل، وبهذا فالنظام الاقتصادي الكلاسيكي لا يمتلك من القوى التلقائية ما يضمن بها تحقيق التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل، وقد أوضح "كينز" خرافة اليد الخفية وأكد وجود الكثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد والمجتمع، إذ أن الفرد ليس دائما يكون على الصواب وأكثر رشدا من الدولة كما افترضه "كينز"[2]، وحسب "كينز" النظام الرأسمالي قابل لأن يظل لفترة طويلة في حالة عمالة أقل من مستوى الاستخدام الكامل دون أن ينتج عن ذلك انتعاش ملموس أو انهيار تام[3]، كما ألح "كينز" على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة

---

[1]: حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 296.

[2]: حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 29،30.

[3]: بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 205.

عامة والسياسة المالية بصفة خاصة[1]، كما قد قام "كينز" بتفسير العلاقات والتفاعلات القائمة بين مختلف المتغيرات كالناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي، والمتغيرات الكلية الأخرى وتحليلها مثل الاستهلاك، والادخار والاستثمار، والبطالة وغيرها.[2]

وافترض "كينز" أن الاستهلاك غالبا ما يضع الحدود على الإنتاج والعكس ليس صحيحا بخلاف ما كان يزعم الكلاسيك، كما أجرى "كينز" معالجة الفكرة المعروفة والتي ابتدعها باسم الميل للاستهلاك بوصفها متغيرا رئيسيا مستقلا[3]، ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات، ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

ويمكن توضيح شكل كل من منحنى الطلب الكلي، الذي يعبر عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، ومنحنى العرض الكلي الذي يوضح العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي وفقا لمفهوم "كينز" كما يلي:

1_منحنى الطلب الكلي:

يتضح من الشكل الموالي أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، والعكس صحيح لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

---

[1]: حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[2]: محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مصر، 2009، ص: 462.

[3]: حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1994، ص: 811.

الشكل رقم (01): منحنى الطلب الكلي

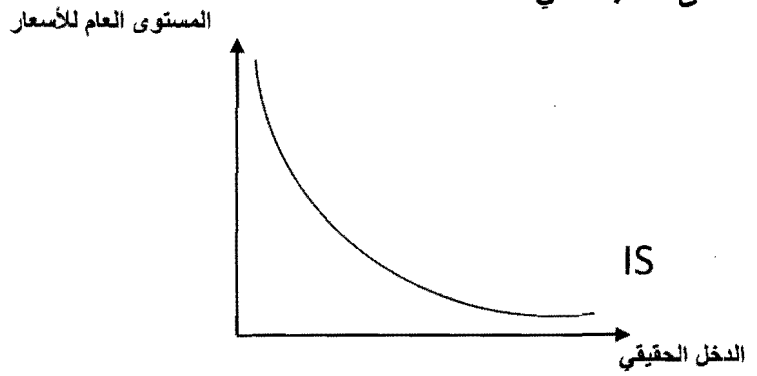

المصدر: مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر (1990-2004) أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005، ص :57.

2 – منحنى العرض الكلي:

يوضح الشكل رقم (02) أن أي زيادة في الدخل الحقيقي تكون مرفقة بالزيادة في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، حتى تصل إلى مستوى التوظيف الكامل. [1]

الشكل رقم (02): منحنى العرض الكلي

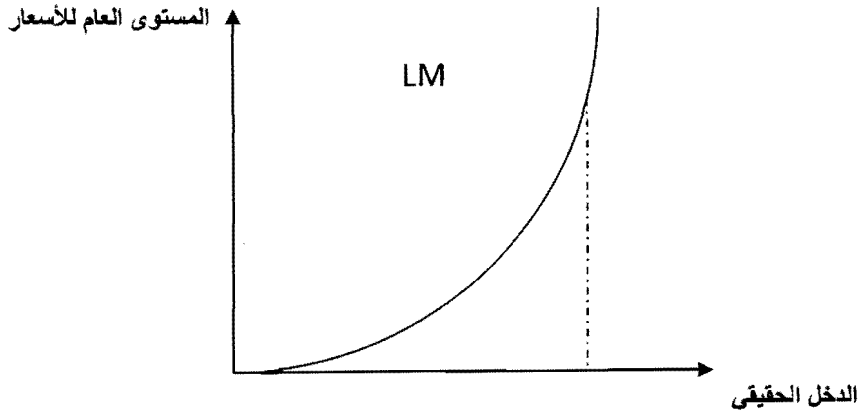

المصدر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

[1]: مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 57،58.

نتيجة للأسس التي وضعها "كينز" تطور دور أدوات السياسة المالية عما كان عليه في الفكر الكلاسيكي وكانت كالتالي:[1]

1- زيادة الإنفاق العام نتيجة لاتساع دائرة الخدمات العامة، وتعدد الأهداف والآثار الاقتصادية لهذا الإنفاق؛

2- تغيرت النظرة إلى الضرائب والقروض وأصبحت ينظر إليها ليس كمجرد وسيلة للحصول على إيراد مالي للموازنة العامة، بل لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية واجتماعية؛

3- الموازنة العامة اتخذت للدولة طابعا وظيفيا فلم تعد تهدف إلى مجرد إيجاد توازن حسابي بين جانبي الإيرادات والنفقات بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الثالث: تطور السياسة المالية في الفكر النقدي

واجه الاقتصاد الكينزي في أواخر الستينات وخلال السبعينات مشكلات كبيرة وتحديات تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا، وهو ما عرف فيما بعد بظاهرة الركود التضخمي ولم تستطع النظرية الكينزية من تفسير هذه الظاهرة الجديدة ومعالجتها، وعندها ظهرت النظرية النقدية التي طورها الاقتصادي الأمريكي المشهور ميلتون فريدمان منذ الأربعينات، لكن أفكاره لم تلق القبول إلا في السبعينات وقد كان هذا التحول في الرأي حول أفكار المدرسة النقدية، في نظر البعض نتيجة لقوة الحجج التي جاءت بها هذه المدرسة من جهة وضعف الأداء في الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات من جهة أخرى، مما خلق بيئة مناسبة لتقبل أفكار جديدة والتخلي عن الاقتصاد الكينزي.

ويستخدم المصطلح النقدي للإشارة إلى الاقتصاديين الذين يؤمنون بالفكرة الكلاسيكية التي تقول بأن زيادة عرض النقد يقود بشكل أساسي إلى زيادة الأسعار وليس لزيادة الإنتاج[2]، ترى المدرسة النقدية أن

---

[1]: عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص ص: 158،159.

[2]: مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص: 291.

أساليب تمويل الإنفاق الحكومي في الميدان الاقتصادي تترتب عنها آثار خطيرة على الأداء الاقتصادي ككل، ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:[1]

1- عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخاص غير المصرفي كمورد لتمويل الاقتصاد، فإنها تكون في الواقع قد قامت بمجرد تحويل لقدرة شرائية معينة من القطاع الخاص المقرض إلى القطاع العام المقترض، وعليه فإن أثر مثل هذا الإنفاق والممول بهذا الأسلوب، فإن الطلب الكلي يكون حياديًا إن لم نقل سالبًا وفي أحسن الظروف إذا كان إيجابيا يكون جد طفيف، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفكرة مازالت تشكل موضوع جدل علمي بين من يرى بأن الأعوان الاقتصاديين الخواص وهم يشترون سندات الدولة يتكون لديهم شعور بأن ثروتهم قد نمت، مما يجعلهم يزيدون من مستوى إنفاقهم الاستهلاكي على حساب مدخراتهم؛

2- في حالة لجوء الدولة إلى القطاع المصرفي، وبافتراض أن قدرة هذا القطاع على تلبية طلب القروض محدودة، فإنها تكون بذلك قد دخلت ليس فقط كمنافس يدفع بمعدلات الفائدة إلى الارتفاع (خاصة وأنها تتمتع بمصداقية أكبر من تلك التي يتمتع بها الخواص)، بل تحرم الخواص من موارد مالية كانوا سيحصلون عليها في حالة عدم تدخل الدولة وسينجر على ذلك إفلاس العديد من المؤسسات الخاصة؛

3- في حالة لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي فإن ذلك سينجر عنه الكثير من الآثار، والواقع أن الجدل لايزال قائما من حيث أثر تمويل النفقات العامة بالإصدار النقدي على الاقتصاد (إيجابي أو سلبي)، ويمكن في ذلك التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار النقدي:

- الفرضية الأولى: هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلا لها في زيادة سريعة للإنتاج، وفي هذه الحالة لا تكون هناك أية آثار تضخمية لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب؛
- الفرضية الثانية: هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنز أو تدخر، وفي هذه الحالة لا تكون هناك آثار تضخمية، لأنه ليس هناك ارتفاع في الطلب إلا أن هذا يبقى مؤقتا إذ هناك احتمال ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية، مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب مما يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية؛

[1]: بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، حالة الجزائر (1994_2004) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2007، ص ص: 57،58.

- الفرضية الثالثة: وهي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداخيل، مما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار، ومثل هذا الارتفاع يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية، ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الصادرات، إذا كان هذا التضخم ذو معدلات مرتفعة فإنه يزيد من الأرباح الناجمة عن المضاربة، مما يؤدي في ذات الوقت إلى ارتفاع معدلات البطالة.

4- لجوء الدولة إلى الضرائب لتمويل نفقاتها، وحتى يتحقق ذلك يجب على الدولة أن ترفع من إيراداتها الضريبية، إما من خلال الزيادة في المعدلات الضريبية أو توسيع الأوعية الضريبية، فإذا قامت الدولة بالزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة، فإن القطاع الخاص يمكن أن يقرر تحويل هذه الزيادة إلى المستهلكين برفع الأسعار حتى يحافظ على مستويات الربح السابقة، وبالتالي يتحمل أعباء هذه الضريبة العاملون (المستهلكون)، وهذا ما يدفعهم إلى المطالبة برفع الأجور بمقدار ذلك الارتفاع مما يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة، ونفس الأمر يحدث إذا كان موضوع الزيادة في الضريبة على الأجور والمرتبات.

كما يؤكد النقديون على دور النقود في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار وتعارض هذه المدرسة الأفكار الكينزية، فيما يخص ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل والتوازن والسياسة المالية غير فعالة إلا إذا ترافقت مع تغيرات في عرض النقد، وحتى في هذه الحالة فإنها تكون غير فعالة في ظل وجود التوقعات الرشيدة، كما يعتقد النقديون أيضا أن التغيرات في السياسة المالية أو النقدية لها تأثير قصير الأمد فقط على الناتج الحقيقي، وفي الأمد الطويل فإنهم يتوقعون بأن الناتج الحقيقي يكون في مستوى يتوافق مع المعدل الطبيعي للبطالة، ونتيجة لذلك فإن التأثير طويل الأمد للتغير في عرض النقد ينعكس بشكل كامل في التغير في مستوى الأسعار، كما يؤكدون على المبدأ الكلاسيكي المحدث بأن الناس يحاولون تعظيم رفاهيتهم، وإن الوحدة الاقتصادية الأساسية هي الفرد، ويتجمع الأفراد لتحقيق منافع من التخصص والتبادل والناس يتخذون خيارات عقلانية وأن المستهلكين والعمال والمنشآت يستجيبون للمحفزات المالية الإيجابية منها والسلبية.

كما أن الحكومة في نظر النقديون بطبيعتها غير كفؤة كوكيل لتحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال التبادل فيما بين الأفراد، فالمسؤولون الحكوميون لهم أهدافهم الخاصة بهم التي يسعون لتعظيمها ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاهات لا تخدم دافعي الضرائب، ويؤكد النقديون بأن على صانعي

السياسات أن يضعوا السياسة التي يرو أنها مناسبة، وذلك بموجب القواعد التي لا تتغير من شهر إلى آخر أو من سنة إلى أخرى، فحسبهم فالقاعدة الخاصة بالسياسة المالية قد تكون تحقيق التوازن في الميزانية سنويا.[1]

ومنه يمكن تلخيص أبرز النقاط بخصوص السياسات لدى المدرسة النقدية فيما يلي:[2]

1- يلعب عرض النقود أي كمية النقود، دور المتغير الوحيد والفعال في تحديد مستويات الدخل والناتج الكلي، بمعنى أن عرض النقود هو المتغير المستقل والطلب على النقود هو المتغير التابع؛

2- تؤدي الزيادة في المعروض النقدي أو عرض النقود، إلى زيادة الدخل والناتج في الأجل القصير في حين تنصرف هذه الزيادة في الأجل الطويل إلى زيادة المستوى العام للأسعار، ويختلف التحليل النقدي هنا عن التحليل الكينزي في أن الأول تحليل طويل الأجل، في حين الثاني تحليل قصير الأجل؛

3- يعد الطلب على النقود دالة مستقرة الدخل الدائم، وهو الدخل الذي يتألف من مستوى الدخل الجاري وهي دخول ذات طبيعة وقتية تنعكس بصورة كبيرة في مستوى الدخل الدائم، وبالتالي فلن يتعرض الطلب على النقود لتغيرات كبيرة بسبب هذه التغيرات الطارئة في مستويات الدخل الجاري؛

4- لا يعتقد النقديون بأن الاقتصاد يخضع إلى حالة عدم التوازن في سوق العمل، وسوق السلع أو أن الحكومة يجب أن تلعب دورا فعال في الاقتصاد؛

5- يعتقد النقديون بأن القواعد الرسمية يجب أن تحكم عملية صنع السياسات الاقتصادية.

---

[1]: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 292،293.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الأردن، 2009، ص: 313.

المبحث الثاني: أساسيات حول السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية المرأة العاكسة لدور الدولة، عبر مختلف العصور التي مر بها تطور السياسة المالية، فتعدد مفهوم السياسة المالية في الفكر المالي وهذا ما سنحاول التطرق إليه بالإضافة إلى أهداف السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

تعددت المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية، تبعا لإنجازات الكتاب والباحثون في الفكر المالي، وعليه نميز بعض المفاهيم التي قدمت للسياسة المالية.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ "السياسة المالية" إلى كلمة فرنسية قديمة "FISC" وتعني حافظة النقود أو الخزانة.

ومع التطور الذي طرأ على الدور الاقتصادي للدولة، أصبح هذا المعنى يضيق عن إستعاب الوظائف والمهام الجديدة، التي أصبحت تؤديها الدول في حياة مجتمعاتها، وعلى الأخص في المجالات الاقتصادية[1]، حيث أصبح من الممكن للحكومة أن تؤثر في الدخول الفردية بصورة مباشرة، عن طريق إجراءات تعمل من خلال التغيرات في السياسة الضريبية والانفاقية وذلك عن طريق السياسة المالية.[2]

تعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية، وتوزيعها واستخدامها لتنفيد وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"، ولا شك أن السياسة المالية هي جزء من السياسة العامة للدولة وعلى وجه الخصوص سياستها الاقتصادية التي تتحدد بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلاد من جهة وبمجمل الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها من جهة

---

[1]: عادل أحمد الحشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1994، ص: 44.

[2]: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، جامعة عمان العربية، الطبعة الأولى الأردن، 2004، ص: 95.

أخرى[1]، ولهذا تعرف السياسة المالية بأنها "مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات، المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية"[2]، كما تمثل السياسة المالية برنامج تخططه الدولة وتنفذه، مستخدمة فيه مصادرها وبرامجها الانفاقية، لإحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، والاجتماعية والسياسية تحقيقا لأهداف المجتمع والسياسة المالية، بالمفهوم المتقدم تستخدم كافة أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.[3]

يمكن تحديد مفهوم السياسة المالية بأنها" تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة في تحديد المصادر المختلفة وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، فضلا عن تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام بأشكاله المختلفة، من إنفاق جاري وإنفاق استثماري وإنفاق رأسمالي وإنفاق تنموي، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي".[4]

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي، بغية الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تسعى إلى تحقيقها كالنهوض بالاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول، وذلك عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة باعتبارها أدوات السياسة المالية لتحقيق تلك الأهداف.

الفرع الثاني: خصائص السياسة المالية

من التعاريف السابقة للسياسة المالية نجد أن هذه الأخيرة تتميز بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:[5]

1- تأمن حصول الأفراد على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب؛

---

[1]: على محمد تقي عبد الحسين، **مدخل لدراسة المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 12.

[2]: طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص: 207.

[3]: عاطف وليم أندراوس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2005، ص: 118.

[4]: محمد مدلول، **واقع السياسة المالية في البلدان العربية**، مجلة جامعة بابل، العدد 01، 2008، ص: 02.

[5]: محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى الأردن،2007، ص ص: 219،220.

2- تؤثر السياسة المالية على تنويع مصادر الدخل القومي، بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي؛

3- يتكامل في إطار السياسة المالية، كل من سياسة الإيرادات والنفقات العامة في تحقيق الأهداف العريضة للسياسة الاقتصادية القومية، بحيث تسيران معا جنبا إلى جنب، وفي اتجاه واحد فمن غير المعقول أو المقبول بغية ضمان درك الأهداف العامة للسياسة المالية، تعارض اتجاهات كلا السياستين؛

4- لا تقتصر أهداف السياسة المالية على المجالات الاقتصادية وحسب بل يتسع نطاقها ليشمل كلا من المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، التي يعتبرها المجتمع أكثر أهمية من غيرها في مرحلة تاريخية ما؛

5- يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على حجم الاستثمار، كما أنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعية في الدولة، بوفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة.

الفرع الثالث: أهمية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أبرز مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأهميتها تابعة لأهمية دور الدول في هذا الشأن وتتراوح ضرورة السياسة المالية ما بين الحلول محل السوق في تنظيم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كما هي الحال في النظم الاشتراكية، وما بين تشديد عمل قوى آليات السوق كما هي الحال في النظم الرأسمالية، فالسياسة المالية آلية هامة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.[1]

وتمثل السياسة المالية إحدى أقوى السياسات الاقتصادية وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخول وتوفير فرص العمل، كما تساعد السياسة المالية على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الانتاجية وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ولهذا فأهمية السياسة المالية بصورة عامة تعود إلى دورها في التأثير على العديد من الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع وإلى علاقة الموازنة العامة بالتوازن الاقتصادي، والعناصر التي تؤثر في مستوى الدخل القومي والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، كما أن السياسة المالية من حيث سياسة النفقات

[1]: خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 27.

وسياسة الإيرادات باعتبارهما أدوات السياسة المالية، تلعب دورا محوريا في تحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادي بصفة خاصة ثم تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة.[1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة عن طريق استخدام النفقات والإيرادات العامة من طرف الدولة، فالسياسة المالية تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل كبير بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها.

الفرع الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتوفرة، وتجنب التغيرات الحادة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي متناسب مع حجم الناتج المحلي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الوظائف الاقتصادية التي يتعين أن تهتم بها الحكومة بحيث تقلل من حدة التقلبات الاقتصادية، لتمنع البطالة الحادة والركود الاقتصادي أو الارتفاع الحاد والمستمر في الأسعار.[2]

كما يمثل الاستقرار الاقتصادي تحقيق أعلى مستويات الاستغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع)، وفى ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار، نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى.[3]

وهكذا ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنيب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها: انخفاض القوة الشرائية للنقود والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد، والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الإنتاجي، والاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات

---

[1]: فاطمة ابراهيم خلف، **السياسة المالية و الفساد الإداري و المالي**، مجلة الأنبار، العدد 07، 2011، ص: 02.

[2]: أحمد محمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1990، ص: 123.

[3]:عبد الله الصعيدي، **دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي**، جامعة عين الشمس، مصر، ص: 534.

الاقتصادية والمالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة، وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد والرواج نظرا لأثرها المباشر على مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ومستوى الأسعار، ومستوى الدخل الوطني[1]، فعندما يتحقق التساوي بين الإيرادات ونفقات الدولة فإن الميزانية الحكومية ستكون في حالة توازن، فعندما تزيد الإيرادات عن النفقات تكون الميزانية في حالة فائض، ولما تزيد النفقات عن الإيرادات ستكون الميزانية في حالة عجز[2]، أي أن الموازنة العامة قد تكون متوازنة أو قد تكون فيها فائض أو عجز ومن هنا بإمكاننا أن نتبع السياسات المالية التالية :

1- **السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز**: توضع السياسة المالية كي تزيد من معدلات النمو في مستويات النشاط الاقتصادي المختلفة كالزيادة في الإنتاج والعمالة والدخل، وبسبب مرور الاقتصاد بدورات اقتصادية متفاوتة، كان لابد للحكومة أن تتدخل لمنع تزعزع الاستقرار الاقتصادي بمواجهة المشاكل الاقتصادية وذلك عن طريق إتباع السياسات المالية التالية:[3]

- التوسع في النفقات العامة: تقوم الدولة بالتوسع في النفقات العامة فتزيد من نفقاتها سواء على المرافق الخدمية أو على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال، وتكون الإعانات الحكومية إما على شكل نقدي أو على شكل بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع وخدمات تحددها الدولة كالحصول مثلا على خدمة الصحة، وهذا النوع من الدعم يزيد من قدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة؛
- التسريع في سداد جزء من القروض العامة : ويتم ذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها، يدل على إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك، مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي، أما فيما يخص بحاملي

---

[1]: داود سعد الله، أثر **تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، 2000-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل، جامعة الجزائر، 2012، ص ص: 100-102.

[2]: ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:451.

[3]: طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص: 202-205.

السندات الحكومية فإن سداد هذه القروض العامة لا يؤثر إلا في درجة سيولة أصول هؤلاء الأفراد الحاملين لهذه السندات الحكومية ولا أثر على صافي مجموع هذه الأصول؛

- تخفيض الإيرادات الضريبية: يتم تخفيض الإيرادات الضريبية لخلق قوة شرائية جديدة في المجتمع وهنا يرى مفكري السياسة المالية العامة إلى ضرورة إتباع سياسة مالية ضريبية بالنسبة لهم تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي ولكن قد لا تؤدي هذه السياسة المالية الضريبية إلى هذه النتيجة، خاصة إذا أدى التخفيض إلى زيادة صافي الدخل للأشخاص الذين لا ينفقون هذه الزيادة على السلع الاستهلاكية والخدمات ويكتفون بإضافة هذه الزيادة إلى أرصدتهم النقدية.

ومن هنا يتوقف نجاح هذه السياسة على الهيكل الضريبي ومدى تدني مستوى النشاط الاقتصادي فمثلا تخفيض سعر ضريبة الدخل مع زيادة الإعفاءات الضريبية، لا يؤثر على صافي دخول الأفراد من الدخول المتدنية، كما أن تخفيض الضرائب بالنسبة لأصحاب الدخول العالية يؤدي إلى زيادة الفوارق في توزيع الدخل بين الأفراد وهذا يتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية.

2- **السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:** يوجد أكثر من أسلوب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية نذكر ما يلي:[1]

- زيادة إيرادات الضريبة: وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد خاصة وقت التضخم الاقتصادي في الحقيقة فإن زيادة حجم كل نوع من الضرائب يؤثر في اتجاه معين :

– زيادة ضريبة الدخل عن طريق زيادة نسب الاستقطاعات الضريبية، يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والعائلات، ويؤدي أيضا إلى تقليص في الفجوة بين إجمالي الإنفاق القومي وإجمالي الإنتاج القومي؛

– زيادة الضرائب الغير المباشرة التي تفرضها الدولة على السلع المختلفة خاصة الكمالية، يمكن أن يؤدي إلى تقليل حجم الطلب الإجمالي على السلع والخدمات بكافة أنواعها.

وقد لا يكون أثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك، وهنا يكون المتأثرون هم أصحاب الدخول المنخفضة وليس أصحاب الدخول المرتفعة.

---

[1]: محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن 2000، ص: 218.

- التوسع في إصدار القروض العامة: والأفضل أن يكون الاقتراض اختياري من قبل الجمهور وبإمكان الحكومة أن تتبع أسلوب الاقتراض الإجباري؛
- الحد من الائتمان المصرفي: وذلك للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي حجم الاستثمار ويكون ذلك من خلال بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، أو رفع نسبة الاحتياطي وسعر إعادة الخصم باعتبار السوق المال تتمحور وظيفته في السعي وراء تحقيق التوازن الاقتصادي داخل الاقتصاد القومي أو التوازن الاقتصادي في أسواق المال.[1]

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل

يقصد بإعادة توزيع الدخل كل التعديلات على الدخول النقدية والعينية بغرض تقليل التفاوت في المجتمع[2]، إضافة إلى تدخل الدولة في التوزيع الأولي للدخل فإنها تقوم أيضا وبسبب ما يتضح لها من عدم ملاءمة التوزيع الأولي لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، بإدخال بعض التعديلات عليه وإعادة توزيع الدخل.[3]

ولهذا تهدف السياسة المالية إلى توزيع أمثل للدخل وهو الذي يهيئ لأي فرد درجة متساوية من الإشباع الناجم عن الحصول على السلع والخدمات المشترات من قبل وحدات الدخل الضعيفة، وفي حالة عدم تحيق ذلك فعلى الدولة أن تتدخل لتحويل جزء من دخل ذوي المنافع الحدية المنخفضة لمشترياتهم إلى من تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة، وقد يكون هذا التدخل من خلال وضع حد أدنى للأجور وحد أقصى لها.

وبشكل عام فإن الدخول الناجمة عن العمل تكون أقل من دخول الملكية، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من الفجوة بين هذه الدخول، ومن أهم هذه السياسات المالية ما يلي:[4]

1- التدخل في أسعار السلع والموارد: وذلك من خلال تحديد حد أدنى للأجور أو زيادة أسعار السلع الكمالية وتخفيض أسعار السلع الأساسية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية؛

---

[1]: نوري منير، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة شلف، 2010 ، ص: 112.

[2]: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006 ص: 269.

[3]: زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006، ص: 85.

[4]: طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

2- تعديل الدخول الشخصية: وذلك من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل التي تحد من دخول الأفراد المرتفعة، أو من خلال النفقات التحويلية لأصحاب الدخول المتدنية، وهذا من شأنه أن يرفع من دخولهم الحقيقي؛

3- تغيير نمط الملكية: بعض الدول تتبع ذلك من خلال فرض الضرائب على ملكية رأس المال والضرائب على التركات والهبات والوصايا.

وعليه يمكن القول أن الهدف الرئيسي للسياسة المالية، من خلال إعادة توزيع الدخل القومي هو التقليل للتفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد، ومكافآت عناصر الإنتاج من أفراد المجتمع أي زيادة الدخول للطبقات الفقيرة.[1]

الفرع الثالث: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض والحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد، على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر من جانب الإيرادات والوحدات، ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عامة وصانع السياسة المالية على وجه الخصوص، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر، لا شك أنه يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها.

هناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تنفق، وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، وهذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين:[2]

1- **بالنسبة للمنتجين:** هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة؛

---

[1]: محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

[2]: مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 84-87.

- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها؛
- تقديم إعانات استثمارية للمنشآت الصغيرة.

2- **بالنسبة للمستهلكين:** قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة، وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فتكون إما بتكلفة إنتاجها أو أقل من ذلك، وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية.

وفي الأخير نشير إلى أن تحقيق الأهداف التي تساهم في الوصول إلى التوازن الاقتصادي يقتضي أن تتجه الدولة للسياسة المالية الملائمة، وأن تتدارك الموارد اللازمة لذلك.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر في التشجيع، ومنها ما يؤثر عكس ذلك وهذا راجع إلى أن المالية العامة، هي دراسة الأثار القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لهذا ينبغي مراعاة هذه الأثار المتنوعة وذلك على النحو التالي: [2]

الفرع الأول: العوامل السياسية

تتأثر السياسة المالية بالعوامل السياسية من ناحيتين :

1- **من ناحية تأثر البنيات السياسية:** نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مرتبطة بقدر كبير مع النظام السياسي السائد، فالفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة؛

---

[1]: حيدر غيبة، **ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 1990 ص: 249.

[2]: مسعود دراوسي ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 65،66.

2- **من ناحية تأثير الوقائع السياسية:** هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية ومالها تأثير واضح على السياسة المالية، فمن الأثار المالية التي تخلفها الحروب هي نفقات استثنائية، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي لها أيضا انعكاسات على السياسة المالية، خاصة عرقلة عمل المصالح الضريبية والذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي، ولهذا نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، لا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيرا يمكن القول أن إمكانية عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية هي في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

الفرع الثاني: العوامل الإدارية

إن تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية هو تأثير مزدوج، فهناك أثر البنيات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية وذلك على النحو التالي:[1]

1- **تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية:** هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي، قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية وكذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع، فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها؛

2- **تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:** للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العمة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من الضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية وهذا مالا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء

[1]: عادل أحمد الحشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية والجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها، وهو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته والسهل تكوينه والأسرع في مهامه.

المبحث الثالث: عموميات حول التوازن الاقتصادي

لقد عرف التوازن الاقتصادي عدة تطورات تزامنت مع تطورات الفكر الاقتصادي، فأختلف مفهومه ما بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وتباينت آراء الاقتصاديين حوله، ما أدى إلى تعدد النظريات المفسرة له وخلال مراحل التطور هذه اتخذ التوازن أشكال مختلفة، وعليه سنقوم باستعراض أراء الاقتصاديين المفسرين لظاهرة التوازن ومن ثم نتطرق إلى مفهومه من خلال استعراض جملة من التعريفات الخاصة به، وفي الأخير نقوم بتبيان أشكاله المختلفة ومؤشراتها.

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع التوازن الاقتصادي من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص التوازن الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف التوازن الاقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن من المواضيع القديمة في علم الاقتصاد الذي حظي باهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاد، وهناك تعاريف عديدة نحاول التطرق إلى البعض منها فيما يلي:

التوازن هو الوضع الذي إذا تم الوصول إليه مع عدم وجود أي حافز للابتعاد عنه، سيظل كما هو مالم تحدث أي مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك، ومن ثم يمكن القول بأن التوازن هو وضع ثبات نسبي.[1]

كما يعرف على أنه" وضعية تكون فيها المتغيرات المترابطة والمختارة متلائمة مع بعضها البعض حيث يعبر التوازن عن وضعية استقرار تام".[2]

---

[1]: نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، جامعة الإسكندرية، 2002، ص: 28.

[2]: Alain beitone, Antoine Cazorla, **dictionnaire de science économique**, 4e édition, Armand colin, paris, 2013 p:233.

الفرع الثاني: التوازن في الفكر الكلاسيكي

لقد ساد لدى الفكر الكلاسيكي عدة مبادئ وأفكار أهمها مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تلك الحرية باعتقادهم كفيلة بحل وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن الاقتصادي، حيث أوضحت النظرية الكلاسيكية أن الاقتصاد في حالة توازن على الأغلب انطلاقا من اعتقادها بوجود آلية اليد الخفية[1]، إذ يتعادل الطلب الكلي بصفة مستمرة مع العرض الكلي لما يفترضونه في أن العرض يخلق طلبا مساويا له وذلك في إطار قانون ساي، والذي يعبر في مفهومه العام عن التوازن الكلي الدائم.[2]

وأن المحافظة على التوازن الكلاسيك تتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة[3]، ومن هنا يتضح أن الفكر الكلاسيكي في تحليله للتوازن الاقتصادي ركز على الاستخدام الكامل الذي يستند على دعمين أساسيين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن حجم الانتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي، أما الثاني فهو أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية.[4]

مما سبق نجد بأن التوازن الاقتصادي لدى الكلاسيك يحدث بصورة تلقائية في ظل سيادة آلية السوق واليد الخفية، وفيما يلي سنتطرق إلى تحليل الكلاسيك فيما يخص شكلي التوازن الاقتصادي الكلي، أي التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.

---

[1]: سندس حميد موسى، **البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2009 ص: 72.

[2]: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 ص ص: 8،9.

[3]: أوياية صالح، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي، الجزائر ص: 55.

[4]: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:107.

أولا: التوازن الداخلي

ويقصد به ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنده البطالة والتضخم، إذ أن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون ساي، ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا المنتجات[1]، وأن النقود مجرد تسهيل لعمليات التبادل ولا يمكن أن تكون مخزن للقيمة.[2]

إن قانون ساي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي، ومنه يتضح أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، حيث أن الادخار شكل من أشكال الإنفاق أي أنه يمثل الإنفاق على مشتريات سلع رأسمالية، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة أي كل ادخار يتحول إلى استثمار وبصورة آلية، وبهدف تحقيق فكرة التوازن الداخلي افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور وحركات سعر الفائدة.[3]

ثانيا: التوازن الخارجي

ويقصد بالتوازن الخارجي التوازن في ميزان المدفوعات، لقد حظي موضوع التوازن الخارجي باهتمام كبير من قبل المفكرين الكلاسيك من خلال التخصص وتقسيم العمل لأدم سميث ودافيد ريكاردو، من خلال نظرية الميزة المكتسبة التي تقتضي بأن تختص كل دولة في انتاج السلع التي تتميز في انتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو يعطيها قدرة تنافسية، وحسب الكلاسيك فإن العودة إلى التوازن تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل بها فيما بين الدول[4]، ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموما، وبهدف نقل الأثار المترتبة عنها إلى اقتصاد الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاد نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن.[5]

---

[1]: المرجع السابق، ص: 108.

[2]: محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[3]: أويابة صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

[4]: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

[5]: فؤاد هاشم عوض، **اقتصاد النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، مصر، 1984، ص: 11.

الفرع الثالث: التوازن في الفكر الكينزي

جاءت النظرية الكينزية كردة فعل معارضة للنظرية الكلاسيكية، والافتراضات التي جاءت بها خاصة ما تعلق بمبدأ عدم تدخل الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، فعلى خلاف ما كان لدى النظرية التقليدية من اعتقاد بوجود قوى تلقائية في السوق، تتمثل في تقلبات الائتمان وتحركات عناصر الانتاج تضمن تحقيق التوازن التلقائي، ومن ثم فلم يكن هناك من مبرر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي، وقد بين "كينز" هذا الخطأ ودعى إلى تدخل الدولة من أجل ضمان التوازن الاقتصادي العام، وخاصة عن طريق الإنفاق العام.[1]

كما يرى "كينز" أن الاقتصاد يمكن أن يكون في حالة توازن دون مستوى التوظيف الكامل[2]، وتهدف النظرية الكنزية إلى البحث عن العوامل التي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثم كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، وقد أوضح "كينز" أن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث أن هذه الأجور تمثل هامة من الدخل الوطني، وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل، كما أن انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجين من انتاجهم فتزيد البطالة، ومن هنا خلص "كينز" إلى أن مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإنما يحدده الطلب الكلي.[3]

وقد اهتم "كينز" بفكرة الطلب الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي خلال أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار البطالة، فهو يرى بأن حجم الانتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، وفيما يلي سنتطرق إلى التوازن الداخلي والتوازن الخارجي من وجهة نظر الفكر الكينزي:

أولا: التوازن الداخلي

إن شرط التوازن في النظرية الكينزية يتمثل في التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف

---

[1]: زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص:82.

[2]: سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 81.

[3]: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 109،110.

بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، كما قام "كينز" برفض فكرة الكلاسيك والمتمثلة في أن الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائيا على أساس التغير في سعر الفائدة كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزء للادخار، وبصفة عامة فإن التوازن الداخلي عند "كينز" يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة.[1]

ثانيا: التوازن الخارجي

يتحقق التوازن الخارجي حسب "كينز" عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وعندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل، أي أن الدخل يرتفع وبما أنه من محددات الطلب الكلي، فإن الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات، لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية.

كما أن حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات، وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد، مما سبق يتضح أن "كينز" في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج.

[1]: المرجع السابق، ص: 111.

المطلب الثاني: التوازن الداخلي ومؤشراته

يمثل التوازن الداخلي أحد شقي التوازن الاقتصادي العام وهدف أساسي تسعى إلى تحقيقه جميع الدول باختلاف أنظمتها، ويهدف التوازن الداخلي إلى تحقيق مستوى من التوظيف الكامل واستقرار الأسعار أو بتعبير أكثر واقعية تقليص البطالة إلى الحد المقبول، وارتفاع معدل النمو والاستقرار في الأسعار وبصيغة أخرى فإن التوازن الداخلي يقصد به تحقيق مستوى من الدخل الوطني الذي تختفي أو تتقلص عنده البطالة والتضخم إلى نسبة معقولة[1]، والتوازن الداخلي بحد ذاته لديه مؤشرات يقاس من خلالها وتحدد أن كانت الدولة متوازنة داخلية أو العكس، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه المؤشرات للتوضيح أكثر.

الفرع الأول: معدل النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الانتاج على المدى الطويل ويقاس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي[2] ووفقا لـ François Perroux يعرفه على أنه الزيادة المستمرة لفترات طويلة لمؤشر الناتج الإجمالي الكلي الخام[3]، لكن هذا المفهوم الذي يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الإجمالي الخام، نتيجة لاختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الانتاج.

ويمكننا التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالعلاقة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي= مجموع القيم المضافة+ مجموع الرسم على القيمة المضافة+ مجموع الحقوق الجمركية.

أو الناتج المحلي الإجمالي= مجموع الاستهلاك النهائي+ مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة+ مجموع التغير في المخزون+ مجموع الصادرات- مجموع الواردات.

---

[1]: أويابة صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[2]: La croissance économique, **www.cours-seko**, 10-02-2014, 17 :00.

[3]: La croissance économique facteurs et limites, **www.la-revanche-des-ses.fr**, 10-02-2014 17 :30.

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في بلد ما يتجسد بزيادة الانتاج خلال فترة طويلة نسبيا، ويعد الانتاج الصناعي والدخل الوطني والناتج ثلاث مجمعات اقتصادية تمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما ومدى اتساع النمو، وللحصول على معدل نمو دولة ما خلال فترة معينة نستخدم العلاقة التالية:

$$R= (PIBt-PIBt-1)/ (PIBt-1)$$

حيث: PIBt الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة t.

PIBt الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة t-1.[1]

الفرع الثاني: التشغيل الكامل

تهدف جميع الحكومات من خلال سياستها المالية إلى تحقيق مستوى العمالة الكامل، إذ أن تحقيق مستوى التشغيل الكامل يسهم في الوصول لإنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات التي يطلبها المجتمع، أما ظهور البطالة فهو هدر لطاقات المجتمع الانتاجية وضياع في موارد الإنتاج، وكلما ازدادت البطالة قلت فرصة تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، فضلا عن ظهور الجوانب الاجتماعية السلبية بين الأفراد العاطلين عن العمل.[2]

يعتبر التشغيل الكامل مصطلح غامض إلى حد ما ولعله من الواضح أن البطالة تحدث عندما يقضي العمال وقتا في البحث عن فرص العمل المتاحة أمامهم، وفي ذلك الوقت يعتبرون في حالة بطالة ومنه يمكن أن نستنتج أن مفهوم العمالة الكاملة ليس انعدام البطالة، حيث أن جزءا من البطالة يعكس التغيرات في سوق العمل، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها "مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي".[3]

---

[1]: وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010 ص: 82.

[2]: خزامى عبد العزيز الجندي، **الاستثمار في الجمهورية العربية السورية**، مجلة جامعة دمشق، العدد 2، 2010، ص: 3.

[3]: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

الفرع الثالث: التضخم

التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في مدة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، وبهذا يمكن القول أن ظاهرة التضخم تحدث نتيجة اختلال في الوضع الاقتصادي بسبب عدم تساوي التغيرات في كل من التدفقات السلعية والنقدية وأن ارتفاع الأسعار يكون مؤشر لهذه الظاهرة، الأمر الذي ينتج عنه هبوط في قيمة العملة وقوتها الشرائية[1]،إن عدم التحكم في معدل التضخم يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى، كما أن التضخم الزاحف إذا لم يتم التحكم فيه يتحول إلى تضخم جامح، ويتم قياس التضخم بعدة مؤشرات أهمها:

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويعكس التطورات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود؛

2- معدل الاستقرار النقدي، وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج تؤدي إلى زيادة الأسعار؛

3- معيار فائض الطلب، وينطلق من النظرية "الكينزية" بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، وذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الناتج فإن هذا سيؤدي إلى التضخم.[2]

[1]: سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

[2]: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

المطلب الثالث: التوازن الخارجي ومؤشراته

يقصد بالتوازن الخارجي تحقيق التوازن في القطاع الخارجي والذي يشمل جميع المعاملات الحقيقية والمعاملات النقدية مع الدول الأخرى، أي تساوي صافي قيمة الصادرات الحقيقية مع صافي قيمة التدفقات المالية، ويتحقق ذلك من خلال توازن ميزان المدفوعات وتوازن سوق الصرف أو ما يعبر عنهما بمؤشرات التوازن الخارجي[1]، وتزداد أهمية التوازن الخارجي كلما زاد ارتباط الدولة مع دول العالم الخارجي.[2]

ولا يعتبر التوازن الخارجي في حد ذاته هدفا مستقلا وإنما هو في الحقيقة شرط لتحقيق أهداف داخلية على جانب كبير من الأهمية، فالغاية الكبرى لكل دولة هي تحقيق التوازن الخارجي والأهداف الداخلية في نفس الوقت وبصفة مستمرة[3]، للتعرف أكثر على التوازن الخارجي وجب علينا التطرق إلى المؤشرات الاقتصادية والتي من خلالها يقاس الوضع التوازني الخارجي لاقتصاد ما، وهي كالآتي:

الفرع الأول: ميزان المدفوعات

من أجل الوصول إلى فهم دقيق وشامل لميزان المدفوعات سنحاول ذكر بعض التعريفات المتعلقة به ثم العناصر المكونة له، وفي الأخير نتعرف على الحالة التوازنية في ميزان المدفوعات.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات يعرف على أنه "سجل محاسبي يعتمد على مبدئ القيد المزدوج لتسجيل جميع التعاملات الاقتصادية والمالية لبلد ما مع العالم الخارجي، خلال فترة زمنية محددة".[4]

كما يعرف أيضا على أنه "سجل محاسبي يصف في اقتصاد معين وخلال فترة معينة جميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وبقية العالم".[5]

---

[1]: سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

[2]: أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[3]: زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص: 74.

[4] : Michel Bialés, Rémie Leurion, Jean-Louis Rivaud, **L'éssentiel sur L'économie**, 4éme édition, paris, 2006, p : 276.

[5] : Christian Bialés, **modélisations schématiques de l'équilibre macroéconomique** www.christian-bialés.net, 07-01-2014.

ويعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "سجل يعتمد على القيد المزدوج في التسجيل يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاد دولة ما، بسبب تعاملها مع باقي الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم".[1]

ثانيا: مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في الحساب الجاري، حساب الاحتياطات الدولي وحساب المعاملات الرأسمالية.

1-الحساب الجاري:

يعتبر مؤشر للتعرف على التغيرات في الطلب على الصادرات والواردات فهو يضم جميع الصادرات والواردات الاجمالية من السلع والخدمات، ويتكون هذا الجزء من الميزان عادة من ثلاث حسابات تتمثل في:[2]

- حساب السلع المنظورة أو ما يسمى بالميزان التجاري وتسجل فيه الصادرات والواردات من السلع المادية؛
- حساب الخدمات أو التجارة غير المنظورة ويضم المعاملات الناتجة عن خدمات التأمين، النقل السياحة....؛
- حساب التحويلات الرسمية والخاصة مثل الخدمات المجانية في شكل تبرعات.

2-حساب رأس المال:

ويطلق عليه حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية، ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة.[3]

---

[1]: محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص: 163.

[2] : Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, **Fondements de L'économie**, De Boeck Belgique, 2001, p: 160.

[3]: حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة 2004 ص: 9.

3-حساب التسويات:

يتكون هذا الحساب من:

- صافي السهو والخطأ ويسجل فيه العمليات التي تم اغفالها في الحسابات السابقة أو التي سجلت بطريقة خاطئة؛
- صافي الاحتياطات الدولية يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان.[1]

ثالثا: التوازن في ميزان المدفوعات

عند دراستنا لمفهوم التوازن في ميزان المدفوعات، لابد من التفريق بين مفهومين مختلفين هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

1- **التوازن المحاسبي:** ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة.[2]

2- **التوازن الاقتصادي:** هذا التعريف هو الذي يعتمد عليه الاقتصاديين في الحكم على وضعية الميزان والتوازن بالمفهوم الاقتصادي، لا يكون تحققه حتمي ولكن بتوافر ظروف اقتصادية سياسية وتجارية ملائمة ويحدث التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات عندما تتكافا المقبوضات، التي تحصل عليها الدولة من جراء المعاملات المستقلة (دائنية المعاملات المستقلة) مع المدفوعات الناتجة عن هذه المعاملات (مديونية المعاملات المستقلة)[3].

---

[1]: المرجع السابق، ص: 14.

[2]: سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[3]: حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

وبتعبير آخر فإن التوازن في ميزان المدفوعات يفسر الحالة التي يكون عليها كل من الحساب الجاري وميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل، فإذا كان مجموع الإيرادات فيها مساويا لمجموع المدفوعات كان الميزان في حالة توازن اقتصادي.[1]

الفرع الثاني: سعر الصرف

هو أحد المؤشرات الاقتصادية التي يعتمد عليها في تحليل التوازن الخارجي لاقتصاد ما، يقصد به نسبة أو سعر مبادلة عملة ما مقابل عملة أجنبية أخرى[2]، ويعرف أيضا بأنه "سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية"[3]، ولسعر الصرف أهمية بالغة في اقتصاديات الدول فهو بمثابة مرآة ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، أي الربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.[4]

---

[1]: سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

[2] : Alain beitone, Antoine Cazorla, op.cit. p: 480.

[3]: أحمد محمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

[4]: مروان عطون، ماهر كنج شكري، **المالية الدولية**، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الاولى، الأردن، 2004 ص: 248.

خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن السياسة المالية احتلت مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، وفي أفكار الاقتصاديين الذين اختلفت وجهات نظرهم حولها و حول دورها في النشاط الاقتصادي، فاختلف بذلك مفهومها والغاية منها بين فكر وآخر، فكان دورها حيادي ومجالات تدخلها محددة في إطار الفكر الكلاسيكي نظرا لمبدأ الحرية الاقتصادية السائد آنذاك، ولكن وبسبب بعض التطورات الاقتصادية والأحداث العالمية وجب على الدولة استخدام السياسة المالية كأداة تدخليه في النشاط الاقتصادي لأنها الأنسب حسب الفكر المعاصر في تصحيح اختلالات وهزات الاقتصاد.

وتعتبر السياسة المالية من أقوى السياسات الاقتصادية وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمتها في إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الانتاجية وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصاديين، هذا الأخير الذي عرف بدوره تطورات عديدة وحظي باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين سواء الكلاسيك أو الكينزيين والذين عبروا عنه بطريقتهم الخاصة، كل واحد حسب وجهة نظره وبرغم اختلافهم في تحليل موضوع التوازن الاقتصادي إلا أنهم اتفقوا على أنه يقاس من جانبين أحدهما داخلي والآخر خارجي ولكل منهما مؤشرات خاصة يقاس من خلالها وتحدد على ضوئها التوازن الاقتصادي العام للدولة.

الفصل الثاني:

أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

الفصل الثاني: أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

تمهيد:

إن مفهوم السياسة المالية يتعلق أساسا بالإجراءات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة، وأيضا بجملة الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فالنفقات العامة مثلها مثل الإيرادات العامة تؤثر على النشاط الاقتصادي الوطني من خلال التأثير على الاستهلاك والادخار والاستثمار، وبالتالي التأثير على التوازن الاقتصادي، ولهذا تصبح موازنة الدولة ليس غاية بحد ذاتها بقدر ماهي وسيلة يفترض تفاعلها مع الحالة الاقتصادية للبلاد، ومن ثم يصبح على السياسة المالية أن توازن موازنة الدولة بما يتفق مع توازن الاقتصاد الوطني سواء التوازن الداخلي أو الخارجي.

ولهذا سنحاول التطرق إلى مختلف جوانب أداوت السياسة المالية من الموازنة العامة إلى الإنفاق العام بالإضافة إلى الإيرادات العامة وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه آليات تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي من حيث حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني، ودور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الداخلي، وأخيرا المبحث الثالث خصصناه لآليات تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي من خلال تأثير السياسة المالية على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى فعالية السياسة المالية في التأثير على سعر الصرف.

المبحث الأول: أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي، ممثلة في النفقات العامة، الإيرادات التي تغطي تلك النفقات والموازنة العامة والتي تضم كلا منهما، وتعتبر هذه الأدوات محور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وهي في نفس الوقت تمثل الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة.

المطلب الأول: الموازنة العامة

قبل دراستنا للنفقات العامة والإيرادات العامة وجب علينا الحديث والتطرق إلى التنظيم المالي الذي يجمعهما ويحدد العلاقة بينهما، بحيث يتم توجيههما لتحقيق أهداف السياسة المالية، والمقصود بهذا التنظيم هو الموازنة العامة للدولة، وسنقوم من خلال ما يأتي الإلمام بمجموعة من العناصر المتعلقة بها والمتمثلة في المفهوم، المكونات ومراحل إعدادها.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

أولا: تعريف الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها "خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة، غالبا ما تكون سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية".[1]

ويقصد بها أيضا "مجموعة من الأهداف والبرامج المعبر عنها بالأرقام والتي ترغب السلطة السياسية المكلفة بتنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة بأقل التكاليف خلال مدة قادمة معبر عنها بحجم كلفة كل هدف أو برنامج مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات للفترة ذاتها".[2]

من خلال ما تقدم من تعريفات يمكن الخروج بتعريف مبسط وشامل لما تضمنته التعريفات السابقة فتعرف بأنها "خطة أو برنامج عمل، تترجم فيه السياسة العامة للدولة إلى أهداف سنوية رقمية".

---

[1]: طاهر الجنابي، **علم المالية و التشريع المالي**، دار الكتب للطباعة و النشر، العراق، 1995، ص: 102.

[2]: حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ**، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 64 2007، ص: 97.

ثانيا: خصائص الموازنة العامة

تتصف الموازنة العامة بعدة خصائص يمكن إجمالها كالآتي:

1-لديها صفة التحديد الزمني السنوي لأنها توضع عادة لمدة سنة، وبالتالي فإن موافقة السلطة التشريعية عليها يقترن بمدة السنة ذاتها؛[1]

2-هي وثيقة تنبئية للإيرادات المتوقع تحصيلها والمصروفات المتوقعة لفترة زمنية قادمة؛

3-تصدر بموجب قانون يسمى قانون الموازنة وهي الإذن من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية؛

4-خطة مستقبلية تعبر عن أهداف وبرامج الدولة المالية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة

تحكم الموازنة العامة جملة من القواعد وتتمثل في:

أولا: وحدة الموازنة

ويقصد بها أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة موازنة واحدة والمقصود بالموازنة هنا هي موازنة الدولة وحدها، بالتالي لا يعد استثناء من هذه القاعدة وجود موازنات عامة أخرى خاصة بأشخاص عامة غير الدولة كموازنة البلديات مثلا، وتساعد هذه القاعدة في معرفة المركز المالي للدولة، من خلال مقارنة المجموع الكلي لإيراداتها ونفقاتها، كما تساعد الباحثين الاقتصاديين والماليين فيما إذا كانت هذه الموازنة متوازنة أو لا.[3]

ثانيا: سنوية الموازنة

تقتضي أن تكون المدة التي تعمل بها الموازنة العمومية سنة، وتكون الموافقة عليها سنوية والحكمة من السنوية هي المقدرة على التنبؤ بما تكون عليه المصروفات والإيرادات طوال هذه المدة بالإضافة إلى أنها تشمل نفقات دورية تتكرر سنويا، فلو كانت المدة أقل من سنة، لكانت الإيرادات تختلف في الموازنة بسبب ارتباط الإيرادات بمواسم معينة بالإضافة إلى أن اعتماد الموازنة يتطلب جهود واسعة مما يتعين أن

---

[1]: فوزي عطوي، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 323.

[2]: حسن عبد الكريم سلوم، محمد المهايني، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

[3]: طاهر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

لا تكرر في أقل من سنة، ولو كانت المدة أكبر من سنة لوجدت الصعوبة في تقدير النفقات والإيرادات على المدى البعيد.[1]

ثالثا: قاعدة شمولية الموازنة

يقصد بهذه القاعدة أن تظهر جميع تقديرات النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة، دون إجراء مقاصة بين الاثنين، وتهدف هذه القاعدة إلى أن يسجل في هذه الوثيقة وبالتفصيل كل تقدير لنفقة أو إيراد دون أن يحدث مقاصة بين نفقات بعض المرافق أو الهيئات العامة وبين إيراداته.[2]

رابعا: قاعدة توازن الموازنة

يقصد بها توازن نفقات الدولة العادية مع الإيرادات العادية، ففي الفكر التقليدي كان التقليديون يحرمون عجز الموازنة وذلك بعدم إقرارها للالتجاء إلى القروض أو الإصدار النقدي، إلا في حالة مواجهة النفقات غير العادية مثل نفقات الحروب، الاستثمارات طويلة المدى هذا من جهة، وكانوا يحرمون فائض الموازنة من جهة أخرى وذلك باعتبار أن زيادة الإيرادات العادية تدفع البرلمانات إلى المطالبة بزيادة النفقات العادية لأغراض غالبا ما تكون سياسية.

أما في الفكر الحديث فكانوا يعتقدون أن توازن الموازنة العمومية يكون تلقائي، لكن تم التخلي عن هذه الفكرة عندما عرفت الاقتصاديات الرأسمالية تقلبات اقتصادية عنيفة، مما أثبت عدم صحة افتراضات النظرية التقليدية وأصبح الفكر المالي الحديث لا يهتم كثيرا بموضوع توازن الموازنة، بقدر اهتمامه بجعل الموازنة أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[3]

الفرع الثالث: مراحل إعداد الموازنة

تمر الموازنة العامة بعدة خطوات قبل الوصول إلى صورتها النهائية، وتتمثل هذه الخطوات إجمالا في:

أولا: مرحلة التحضير والإعداد

تشكل هذه المرحلة حجر الزاوية، وتعنى بمجموعة من مسائل ذات طبيعة فنية وإدارية وذات علاقة بتحديد الموارد الاقتصادية التي تخصص لإشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

---

[1]: مصطفى حسين سلمان، **المالية العامة**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، 1990، ص: 40.

[2]: طاهر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

[3]: المرجع السابق، ص: 116.

ويتحدد العمل المالي في هذه المرحلة بوضع تقديرات للنفقات العامة والموارد العامة لفترة قادمة وتتولى هذه المسؤولية في صورة مشروع الموازنة الإدارات الحكومية بصفتها جزءا من الجهاز التنفيذي في الدولة ويتم تقدير النفقات من خلال هذه المرحلة وفقا للحاجات المتوقعة مع مراعاة الدقة، وهو بذلك لا يثير صعوبات كبيرة، إلا أنه يتطلب أن يكون حقيقي، وأما تقدير الإيرادات فهو الأكثر تعقيدا، حيث يفرض تقديرها التنبؤ بجميع المتغيرات الاقتصادية لتحديد مصادر الإيراد المتنوعة وخاصة الضرائب.[1]

ثانيا: مرحلة الاعتماد والمصادقة

تتولى هذه المرحلة السلطة التشريعية، فبعد أن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد مشروع الموازنة تقوم بعرضه على السلطة التشريعية، حيث يقوم وزير المالية بإلقائه على البرلمان لأنه يمثل الشعب الذي يتحمل الأعباء المالية اللازمة لتغطية الإنفاق العام، وغالبا ما يكون هناك لجان مختصة لمناقشة مشروع الميزانية، ومعظم ما يدور حوله النقاش هو جانب النفقات وعلى الأخص على التغيرات المقترحة في مشروع الميزانية بعد التعديلات التي تجريها اللجان المختصة، وبعد المناقشة والتداول يكون واحد من النتائج الثلاث: [2]

1-اعتماد مشروع الموازنة وبعدها يطلق عليه قانون الموازنة؛

2-رفض مشروع الموازنة وهذا الإجراء في المجتمعات الديمقراطية يؤدي إلى تغيير سياسي مثل استقالة الحكومة أوحل البرلمان؛

3-اعتماد مشروع الموازنة بعد إدخال بعض التعديلات عليه فإن هذه المرحلة تنتهي بصدور قانون الميزانية أو صدور الميزانية العامة كوثيقة قانونية قابلة للتنفيذ.

ثالثا: مرحلة تنفيد الموازنة العامة

بعد الفراغ من اعتماد الموازنة العامة وإقرارها تدخل حيز التنفيذ العملي الملموس، حيث تبدء عملية التنفيذ التي تمثل أهم العمليات وأكثرها خطورة، وتختص بهذه العملية السلطة التنفيذية، وتشرف على هذا التنفيذ وزارة المالية التي تعتبر عضو من أعضاء السلطة التنفيدية عن طريق تحصيل الإيرادات من مختلف مصادرها و إيداعها الخزينة العمومية ثم إنفاق المبالغ المدرجة في اعتمادات الموازنة، أي أن عملية تنفيد الموازنة تتمثل في أمرين عمليات تحصيل الإيرادات من طرف مصالح وأجهزة تابعة لوزارة

---

[1]: المرجع السابق، ص: 118.

[2]: مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

المالية مباشرة، حيث تقوم بتحصيل كافة المبالغ الواردة في الإيرادات وعملية صرف النفقات والتي لا تعني بالضرورة إنفاق كافة مبالغ الاعتمادات التي أجازتها السلطة التشريعية وإنما الإنفاق العام في حدود هذه المبالغ و عدم تجاوزها.[1]

رابعا: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة

يمكن تعريف مراقبة تنفيذ الموازنة بأنها الوسيلة الفعالة لمراقبة الأموال العامة إنفاقا وتحصيلا، ومن هنا يتضح أن المراقبة هنا تشمل كل من النفقات والإيرادات، فبالنسبة للإيرادات يكون الهدف هو التأكد من تحصيل كل أنواع الإيرادات المنصوص عليها في الموازنة العامة مع إزالة كل العراقيل التي تعيق عملية التحصيل.

أما مراقبة تنفيذ النفقات فيكون الهدف منها التأكد من أن الإنفاق يتم بالشكل الذي ارتضاه البرلمان لكونه ممثل الشعب باعتباره الممول الأصلي للدولة، وما يدفعه من ضرائب هو جزء من دخول أفراد الشعب ولما كانت الموازنة تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية لذلك يمكن القول أن مراقبة تنفيذ الموازنة هي الضمان الحقيقي لتحقيق هذه الأهداف، ومن ثم ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وفي نفس الوقت التعرف على نقاط الضعف وتلافيها، إن مراقبة تنفيذ الموازنة تستمر بعد انتهاء السنة المالية وذلك من خلال دراسة الحسابات الختامية ومقارنتها بالتقديرات الواردة في الموازنة.[2]

---

[1]: سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ،مصر، 2006، ص ص: 335-339.

[2]: محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 163-173.

المطلب الثاني: النفقات العامة

تلجأ الدولة للإنفاق للعام الذي يعتبر أداة بالغة الأهمية لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجات أفراده وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

أولا: تعريف النفقات العامة

يمكن تعريف النفقات العامة على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة ".[1]

كما يقصد بها "صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة".[2]

كما تعرف النفقات العامة بأنها "تلك النفقات التي تتصف بالدورية والتكرار كل عام بانتظام كمرتبات الموظفين ولا يعني تكرارها، ثبات مقدارها كل عام فقد تتغير قيمتها بالزيادة أو النقصان من سنة لأخرى".[3]

وتعرف أيضا بأنها "مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة ".[4]

ثانيا: خصائص النفقات العامة

وفقا للتعاريف السابقة يمكن اعتبار النفقة العامة أنها ذات ثلاثة أركان:

1-النفقة العامة مبلغ نقدي: تنفق الدولة والأشخاص مبالغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات، لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات

---

[1]: حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1992، ص: 11.

[2]: محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 23.

[3]: حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[4]: عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص: 230.

الاستثمارية التي تتولاها وأخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، فإنفاق مبالغ نقدية يجب أن يكون الوسيلة التي تلجأ إليها الدولة للحصول على هذه السلع والخدمات ورؤوس الأموال ولمنح المساعدات والإعانات حتى يمكن القول بوجود نفع عام؛[1]

2-صدور النفقة من شخص معنوي عام: لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام والأشخاص المعنوية هي تلك التي تنظم قواعد القانون العام علاقتها بغيرها وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة (الدولة)، الولاية، البلدية، المؤسسات والهيئات العامة وتبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة، وإن كان هدفه تحقيق مصلحة كبناء مدرسة أو مستشفى فلابد إذن لإبقاء النفقة العامة أن تخرج من ذمة شخص معنوي عام بقصد تحقيق مصلحة عامة؛[2]

3-النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: لكي تتم للنفقة صفتها العامة يجب أن تخصص لتحقيق منفعة عامة، وهذا العنصر يقوم على سندين أولهما يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تتولى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، ومن ثم يلزم أن يكون الغرض من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، وثانيهما يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.[3]

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة

تتعدد التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة بتعدد أغراض البحث وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقة، ومع ذلك يمكن حصرها في نوعين هما التقسيمات العلمية والتقسيمات الوظيفية.[4]

أولا: التقسيمات العلمية

يقصد بالتقسيمات العلمية هي التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة والتي تعتمد على التكرار أو الدورية، وحسب أهدافها أو بحسب نطاق سريانها أو آثارها الاقتصادية. [5]

---

[1]: زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص: 16.

[2]: حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[3]: زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[4]: يونس أحمد البطريق وآخرون، **المالية العامة الضرائب والنفقات العامة**، الدار الجامعية، مصر، ص: 225.

[5]: عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص: 55.

1-تقسيم النفقات حسب انتظامها: تقسم النفقات حسب انتظامها أو دوريتها إلى نفقات عادية أي ثابتة ونفقات غير عادية أي متغيرة، فالنفقات العادية هي التي تجدد سنويا على أساس معيار تكرارها الدوري فترد في كل ميزانية من ميزانيات الدولة العادية كل عام، وبطريقة منتظمة كمرتبات الموظفين ونفقات صيانة المباني العامة والطرق والمواصلات العامة، ولا نعني بدورية النفقة تكرارها كل عام في الميزانية بنفس المبلغ أما النفقات غير العادية هي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، كنفقات الحروب ونفقات إغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية كمنكوبي الزلزال والأعاصير والفيضانات غير العادية.[1]

2-تقسيم النفقات من حيث مقابلها: يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية حيث أن النفقات الحقيقية هي صرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين بالدولة، كذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع من النفقات يزيد من الناتج القومي، أما النفقات التحويلية وهي صرف الأموال العامة على الإعانات الاجتماعية، والدعم الحكومي والضمان الاجتماعي والبطالة هذا النوع من النفقات لا يزيد من الناتج القومي لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين ودعم الفقراء من أبناء المجتمع.[2]

3-تقسيم النفقات من حيث آثارها: يمكن تقسيمها من حيث آثارها إلى نفقات إنتاجية ونفقات غير إنتاجية اختلف علماء المالية العامة حول هذا التقسيم، يرى بعضهم أن النفقة الإنتاجية هي النفقة التي ينتج عنها إضافة مالية كنفقات إنشاء سكك حديدية، أما النفقة غير الإنتاجية فهي النفقة التي لا تنتج إضافة مالية مباشرة، مثل تطهير مصارف المياه، ويرى بعض العلماء الآخرين أن النفقات الإنتاجية هي التي ترصد وتخصص إلى إنتاج أموال مختلفة سواء كانت أموال مادية أو مجرد خدمات، أما النفقات غير الإنتاجية فهي التي لا تخصص إلى إنتاج الأموال العادية والخدمات.

وعلى أية حال فإن النفقات الإنتاجية قد تزايدت بشكل كبير في الدول الاشتراكية والدول التي تأخذ ببعض الاتجاهات الاشتراكية، كما زاد هذا النوع من النفقات العامة في الدول الرأسمالية في العصر الحديث وفي أعقاب الأزمة الثلاثية الكبرى.[3]

4-تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها: تقسم النفقات العامة حسب نطاق سريانها إلى نفقات محلية وأخرى قومية، فالأولى هي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون

---

[1]: علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص ص: 21،22.

[2]: طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

[3]: علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24،25.

سواها، داخل حدود الدولة وذلك حسب التقسيم الإداري للدولة (محافظة، بلدية...) ويتولى عملية الإنفاق المجالس والهيئات المحلية، ويتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية حيث ترد هذه النفقات في موازنتهم، أما النفقات القومية هي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها بغض النظر عن مكان سكناهم، ويتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة ويتحمل أعباء هذه النفقة الموازنة العامة للدولة حيث ترد في موازنتها العامة.[1]

ثانيا: التقسيمات الوظيفية

يقصد بتقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة، وقد أقر الاقتصاديون على التمييز بين ثلاثة وظائف أساسية للدولة هي الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الاجتماعية وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاث أنواع من الإنفاق تتمثل في الآتي:

1-**النفقات الإدارية للدولة:** وهي الخاصة بتسيير المرافق العامة، وتضم الأجور المخصصة للعاملين بالدولة ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية، ونفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسي.

2-**النفقات الاجتماعية للدولة:** وتتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية، وتحقيق التضامن الاجتماعي وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية.

3-**النفقات الاقتصادية للدولة:** وهي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية، ويقصد بها خدمات الري والصرف، النقل، المواصلات، المياه والكهرباء، الطرق وغيرها.[2]

الفرع الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة

شهد حجم النفقات العامة تزايد مستمر في مختلف الدول خاصة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية وترجع هذه الزيادة إلى أسباب وعوامل ظاهرية وحقيقية تتمثل فيما يلي:

أولا: الأسباب الظاهرية

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، أو أن تؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من

---

[1]: طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص: 190،191.

النفقات العامة، وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية.[1]

ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية:

1-تدهور قيمة النقود: يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قوتها الشرائية، مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات، ومن الملاحظ بصفة عامة أن قيمة النقود آخذة في الانخفاض بصورة مستمرة، وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد، ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

2-زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي، ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، في هذه الحالات، إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية.

ويعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة النقود من أهم أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة خاصة بعد أن أخذت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية أضف إلى ذلك أن حدوث زيادة في مساحة الدولة أو عدد سكانها يمثل عبئا إضافيا على الدولة وذلك لأنها تواجه هذه الزيادة عن طريق زيادة نسبة الضرائب على المواطنين.[2]

---

[1]: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2005، ص ص: 78.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص ص: 74-76.

ثانيا: الأسباب الحقيقية

عادة ما تنتج هذه الأسباب من زيادة تدخل الدولة في نشاطات المجتمع وخصوصا الاقتصادية منها ويقصد بالأسباب الحقيقية تلك التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة، ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة و عن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة، إذا ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغيير[1]، أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات، وقد اختلف كتاب المالية العامة والاقتصاد حول تحديد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، إلا أنه يمكن القول أن هناك أسبابا حقيقية عديدة تكمن خلف الزيادة في النفقات العامة للدولة يمكن إجمالها في الأسباب التالية:[2]

1-الأسباب الإدارية: أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الإداري، و زيادة عدد العاملين فيه من عمال وموظفين ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لاشك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة سواء ما كان منها في شكل رواتب وأجور أو ما كان منها ثمنا لمشتريات الحكومة.

ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة، سوء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية، ويزيد الأمر سوءا انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول، وخاصة الخدمات الحكومية المقدمة من طرف الدولة التي تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة.

2-الأسباب الاقتصادية: إن التطور الذي لحق بالفكر الاقتصادي والذي تمثل في سقوط سياسة الحرية الاقتصادية والإيمان بضرورة التدخل في الشؤون الاقتصادية، قد لعب دورا هاما في زيادة النفقات العامة للأغراض الاقتصادية وقد عرف القرنان التاسع عشر والعشرون أزمات اقتصادية وانتشار البطالة مما أدى إلى نقص التشغيل، وأدى تعدد الأزمات الاقتصادية التي واجهها النظام الرأسمالي وانتشار المبادئ الاشتراكية إلى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي الذي فرضه عليها نظام الاقتصاد الحر، وجعل نشاطها

---

[1]: محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص: 94.

[2]: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 81-87.

مقتصرا في أداء وظائفها التقليدية التي حددها مفهوم الدولة الحارسة، فالتجأت الدولة إلى اتباع سياسة جديدة قائمة على التدخل في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، الذي عجز قانون السوق عن تحقيقه تلقائيا، فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط الاقتصادي التي أضفت عليها طابع الدولة المتدخلة وخاصة بعد انتشار الفكر "الكينزي" الذي أثبت عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق التوازن التلقائي دون التدخل من جانب الدولة، التي تعتبر مسؤولة عن تحقيق كل من التوازن والاستقرار الاقتصادي، مما أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة وتعددها سواء بتوزيع الإعانات أو بالقيام بالمزيد من الاستثمارات العامة بغرض رفع الطلب الفعلي إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

تحملت الدول المعاصرة في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا مسؤولية كبيرة في محاربة التخلف والتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدى ذلك إلى اتساع نطاق نشاط الدولة مثل: الري والصرف والطاقة والطرق والمواصلات، التي يطلق عليها الهيكل الأساسي ذو الطابع الاقتصادي.

3-الأسباب الاجتماعية: تعد الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة للدولة والتي تكون لها صلة بالنمو السكاني[1]، فالانتقال من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة والمنتجة أدى إلى إحلال سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة مكان السياسة الاقتصادية والاجتماعية القديمة، ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة إلى التوازن الاقتصادي وساعد على ذلك تقدم الوعي الاجتماعي، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة.

ولم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل، بل تحسين توزيع الدخل وإقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة من صحة وتعليم وثقافة والإعانات الاجتماعية وإعانات العجز والمرض والبطالة، ومن أهم النفقات العامة الاجتماعية في الدول النامية، ما يطلق عليه الهيكل الأساسي ذو الطابع الاجتماعي وتتضمن الصحة والثقافة والتعليم والإسكان ونفقات الضمان الاجتماعي، وتساهم في زيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل وهذا ما يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة.

4-الأسباب السياسية: وتتمثل الأسباب السياسية في انتشار المبادئ الديمقراطية والأفكار الاشتراكية وتعمق مسؤولية الدولة اتجاه أفرادها وخروج الدول أو المجتمعات من حالة العزلة في العلاقات الخارجية

[1]: فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص: 100.

إلى مجال الانفتاح والتعاون والمصالح المشتركة وهو ما يعد انعكاسا لما طرأ على المفهوم السياسي المعاصر للدولة من تغيرات، أثرت في نطاق وطبيعة العلاقات التي تنشأ داخل المجتمع من ناحية، وبين المجتمعات المختلفة من ناحية أخرى، ومن أهم الأسباب السياسية هي الأسباب السياسية التالية:

- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية، لقد انعكس تطور الفكر السياسي في انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ووصول ممثلين عن الشعب إلى السلطة، وترتب على ذلك اهتمام الدولة بحالة الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود تحسينا لوضعها الاقتصادي والاجتماعي وكسبا للرأي العام، وأدى ذلك إلى التوسع في النفقات العامة بهدف توفير الخدمات الأساسية اللازمة لها إضافة إلى دعم أسعار السلع الأساسية وتقديمها لكثير من الخدمات بالمجان، وهذا كله يساهم في زيادة النفقات العامة للدولة؛
- تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها خلال فترة توليه الحكم إلى زيادة النفقات العامة لكسب رأي أنصاره ولتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي يتصف غالبا بالطموح؛
- كما يساهم في زيادة النفقات العامة ما يمليه واجب التعاون والتضامن الدولي، فقد تلجأ كثير من الدول إلى تقديم إعانات نقدية أو عينية للدولة الصديقة، وذلك بغرض مساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية أو على معالجة أزمة ما أو إعادة التعمير أو بقصد خلق طلب على منتجات الدول التي تقدم الإعانة

يتضح مما سبق أن الأسباب السياسية عملت على دفع النفقات العامة للدولة في اتجاه التزايد المستمر.

5-الأسباب المالية: ترتبط هذه الأسباب بتطور الفلسفة الاقتصادية واتساع دور الدولة، فقد أدى تطور مفهوم النفقة العامة من المفهوم التقليدي للنفقة المحايدة إلى المفهوم الحديث للنفقة الإيجابية، إلى ازدياد حجم النفقات العامة فقد حدد الفكر التقليدي نطاق النشاط الحكومي، وبالتالي طالب بضرورة الحد من النفقات العامة لكن نتيجة للمفهوم الحديث للإنفاق العام وأهمية النشاط الحكومي، وإنتاجيته في الحياة وضرورة زيادة نفقاتها لتعويض النقص في الطلب والمحافظة على مستوى معين من التشغيل والدخل القومي واتجهت الدولة الحديثة إلى التوسع في حجم الإنفاق العام، وساعدها على ذلك سهولة الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات وتوافر فائض في الإيرادات العامة أو الاحتياطي العام.

فلم تعد القروض العامة مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة، لا تلجأ إليه الدولة إلا في ظروف غير عادية بل أصبح للدولة الحق في الالتجاء إلى مثل هذا المصدر، للحصول على إيرادات تكفي لتغطية نفقاتها العامة الموجهة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة وأمام ضغط الحاجة إلى مثل هذه القروض تستخدم الدولة العديد من الوسائل للوصول إلى مدخرات المجتمع لإغراء الأفراد وتشجيعهم على الاكتتاب

في سندات القروض، وفي جميع الأحوال يجب الحذر من التوسع في الإنفاق العام حتى لا يكون ذلك وسيلة لضياع الأموال العامة، بل يجب أن يكون الهدف من الإنفاق العام هو تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع وبأقل تكلفة.

الفرع الرابع: الأثار الاقتصادية للنفقات العامة

يترتب على النفقات العامة أثارا اقتصادية متعددة الجوانب، سواء على إنتاج الدخل القومي وتوزيعه واستهلاكه أو على مستوى الأسعار.

أولا: الأثار على الإنتاج

تتميز أثار الإنفاق العام على الانتاج بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه، فالإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي وإقامة العدالة وإن لم تبد له علاقة مباشرة بالإنتاج، إلا أنه يهيئ الظروف التي لا غنى عنها لقيامه، بحيث يؤدي اختلال الأمن وعدم وجود الحماية إلى عدم اطمئنان المنتجين على استثمار أعمالهم مما يعوق سير الإنتاج في مختلف ميادينه.

كما يؤثر الإنفاق على التعليم والصحة العامة والتأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة على الإنتاج من خلال تأثيره على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار، كذلك يلعب الإنفاق العام دورا فعالا في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة إلى فروع النشاط المرغوبة عن طريق التأثير على معدلات الربح فيها بضمان حد أدنى من الأرباح أو سد العجز في ميزانية المشروع خلال فترة معينة وتقديم بعض الإعانات للإنشاء والتوسع والتصدير.

ثانيا: الأثار على التوزيع

يؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي بطريقتين:

الأول: تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء نسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق، فيعتبر هذا نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة؛

الثاني: استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم كإعانات البطالة والمستشفيات العامة والملاجئ وغيرها.

ولكي يحدث الأثر ينبغي أن يكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة مما يؤدي عمليا إلى توزيع الدخل القومي.

ثالثا: الأثار على الاستهلاك

للإنفاق العام أثار مباشرة على الاستهلاك وذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور تكاد تشمل الغالبية العظمى منهم في البلاد الاشتراكية.

1- شراء الدولة للسلع الاستهلاكية: ويتخذ هذا النوع من الاستهلاك صورة شراء سلع وخدمات الموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة، كنفقات تنظيف وصيانة المباني الحكومية أو الخدمات التي تؤديها الدولة لهؤلاء العاملين من الإسكان والوجبات المجانية في بعض الحالات؛

2- توزيع الدولة للدخول: وذلك حينما تؤدي الدولة للأفراد إنفاقها في صورة مرتبات وأجور ومعاشات ثم يخصص الأفراد الجزء الأكبر منها للاستهلاك.

رابعا: الأثار على الأسعار

إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض والطلب فهي محصلتها، إلا أن تدخل السلطة العامة بطريق مباشر أو غير مباشر من حيث سياستها في الإنفاق العام، من شأنه التأثير على مستوى الأسعار، وهو الأمر الذي لم يعد مقتصرا على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي.[1]

[1]: محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-42.

المطلب الثالث: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضرورة لتمويل الإنفاق العام، حيث تطورت بتطور الفكر الاقتصادي والمالي، فأصبحت الحكومات تعتمد على العديد من مصادر تختلف أهميتها حسب النظام الاقتصادي السائد.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بوظيفتها لابد أن تحصل على تمويل لإنفاقها العام، أي أن تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة وهذه الموارد هي التي يطلق عليها بالإيرادات العامة للدولة.[1]

فالإيرادات العامة هي تلك التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية، كإيرادات الممتلكات الخاصة والرسوم والضرائب، ودورية الإيراد قد ترجع إلى طبيعته (إيرادات الممتلكات والمشاريع العامة) أو النصوص التشريعية(الضرائب والرسوم)، أما الإيرادات غير العادية أو الاستثنائية فيقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير انتظامية، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر، كالقروض والإصدار النقدي وبيع جزء من ممتلكات الدولة، بالرغم من أن هذا التقسيم قد لعب دورا كبيرا في الفكر المالي القديم، إلا أنه قد فقد الكثير من أهميته في وقتنا الحالي، فقد كان الغرض قديما هو اللجوء إلى الموارد غير العادية في ظل الظروف غير العادية والاستثنائية كوسيلة تكميلية للإيرادات العامة.

ولكن مع تطور دور الدولة وزيادة النفقات العامة واتساعها أصبح اللجوء إلى ما يسمى بالإيرادات غير العادية أمرا عاديا ومتكررا بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولذلك فلم يعد لهذا التقسيم أهمية اقتصادية تذكر وإن كان اللجوء إلى القروض العامة لابد أن يتم في أضيق نطاق ممكن، نظرا لكونه يمثل عبئا إضافيا على الأجيال المقبلة.[2]

---

[1]: عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

[2]: محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص ص:142،143.

كما يمكن أن تعرف الإيرادات العامة على أنها "المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها العامة أو هي المبالغ المالية التي تحصلها الدولة لتغطية الإنفاق العام".[1]

الفرع الثاني: الإيرادات الاقتصادية(أملاك الدومين)

أولا: مفهوم أملاك الدومين

يقصد بالدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة، إن دومين الدولة كان فيما مضى دومينا زراعيا بصفة أساسية، ودخله يمثل جانبا هاما من الإيرادات الكلية للدولة، ثم تناقصت أهمية الدومين الزراعي وإيراداته بالنسبة للإيرادات الضريبية حتى مطلع القرن الحالي.

ثم تطورت صور أخرى من الدومين هي الدومين الصناعي والتجاري والمالي، وأخذت أهميتها تزداد في تغذية الإيرادات العامة تبعا لازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حتى أصبحت تشكل جانبا هاما من الإيرادات العامة وإن بقيت الضرائب المصدر الأول في تكوين هذه الإيرادات لاسيما في الاقتصاديات الرأسمالية، وتعتمد أهمية الدومين كمصدر للإيرادات العامة في هذه البلدان على سير تطور الدولة في مختلف ميادين الإنتاج فيها، أما الاقتصاديات الاشتراكية فإن دائرة دومين الدولة تغطي كل أو معظم فروع الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري والمالي، وتسهم إيراداته بالجانب الأكبر من الإيرادات العامة.[2]

ثانيا: أقسام الدومين

يمكن تقسيم الدومين (الأملاك الوطنية) إلى نوعين أساسين:

1-الدومين العام: ويقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص العامة وتكون معدة للاستعمال العام وتحقق نفعا عاما، ومن ثم فهي تخضع لأحكام القانون العام، ومن أمثلتها الطرق العامة والموانئ والحدائق العامة، وأبنية الوزارات والمصالح العامة وغيرها، حيث أن استخدام هذه الممتلكات من جانب الجمهور يتم بالمجان، وإن كان من الممكن أن تفرض الدولة في حالات معينة الرسوم على دخول

[1]: أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص: 105.

[2]: محمد الصغير بن علي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53، 54.

الحدائق العامة أو الموانئ وذلك بغرض تنظيم استعمال هذه الممتلكات أو تغطية بعض النفقات العامة أو صيانتها.

إن فرض هذه الرسوم لا يعني اعتبار الدومين العام مصدرا للإيرادات العامة إذ أنه مال عام معد للاستخدام العام، فالغرض منه تقديم خدمات عامة وليس الحصول على الأموال للخزانة العامة.

2-الدومين الخاص: يقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها، ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص.

إن استخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلا يمثل مصدرا من مصادر الإيرادات العامة ومن أمثلته الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة وغيرها من العقارات، والمشروعات التجارية والصناعية والأوراق المالية التي تمتلكها الدولة، وهذا النوع من الإيرادات يماثل الإيرادات التي تحصل عليها الأفراد ويتميز الدومين الخاص بأن الغاية منه الحصول على الإيرادات للخزانة العامة.[1]

ويمكن تقسيم الدومين الخاص إلى ما يلي:

- **الدومين العقاري:** احتل الدومين العقاري أهمية تاريخية في العصور الوسطى والمتمثلة بالأراضي الزراعية والغابات، وبدأ هذا النوع يفقد أهميته على أثر زوال العهد الإقطاعي وتوسع الدولة في بيع هذا النوع من الأراضي وترك استغلالها للأفراد، كما قلت أهميته أيضا نتيجة توسع الأنواع الأخرى التي بدأت تعطي إيرادات أفضل منه.
- **الدومين المالي:** يتكون هذا الدومين مما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة، ويسمي البعض هذا الدومين بمحفظة الدولة أي ما تملكه من أوراق مالية ونقدية وما تحققه من أرباح وفوائد.
- **الدومين الصناعي والتجاري:** يشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات، حيث تمارس الدولة فيه نشاطا شبيها بنشاط الأفراد العاديين والمشروعات الخاصة، بهدف تحقيق الربح أو تقديم خدمة لأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية، وقد تقوم الدولة بإدارة الدومين التجاري

[1]: سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 91،92.

والصناعي إما بشكل مباشر من قبلها أي الاستغلال المباشر، أو عن طريق أحد مرافقها، أو أن تمنح امتياز أو ترخيص لأحد الشركات الخاصة بأن تقوم ببيع البضائع أو الخدمات لأجل معين.[1]

الفرع الثالث: الإيرادات السيادية(الضرائب والرسوم)

أولا: الضرائب

تعد الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، لتمكين للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع[2]، وتنقسم الضرائب من حيث محلها إلى ما يلي:

1-الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة: تنقسم نظم الضريبة من حيث عدد الضرائب المكونة لهيكلها إلى نوعين نظام الضريبة الوحيدة أي فرض الدولة ضريبة واحدة تسعى بها إلى تحقيق كافة أهداف سياستها الضريبية، ونظام الضرائب المتعددة حيث يتضمن الهيكل الضريبي أنواع متعددة من الضرائب.[3]

2-الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال: يقصد بالضرائب على الأشخاص أن يكون الإنسان ذاته هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة.[4]

3-الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: الضريبة المباشرة هي التي تستقر بصورة نهائية على عاتق ذلك الشخص دون أن يكون باستطاعته نقل عبئها إلى غيره أي تستوفي من ذلك الشخص دون تدخل أي وسيط، مثل الضريبة على الرواتب والأجور.

أما الضريبة غير المباشرة هي الضريبة التي يمكن نقل عبؤها إلى الآخرين، أي أن دافع الضريبة يعكسها على أشخاص آخرين مثل ضريبة الجمارك، فإذا استورد أحد الأشخاص سلعة معينة من الخارج ودفع عنها ضريبة فإن هذه الضريبة تكون مباشرة له إذا باع المستورد تلك السلعة إلى غيره فإنه سيضيف

---

[1]: محمد الصغير بن علي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55،56.

[2]: حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 15.

[3]: المرجع السابق، ص: 26.

[4]: سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 134-136.

الضريبة إلى ثمن البيع أي نقلها إلى الآخرين، وبالتالي تخلص من عبئها وأصبحت ضريبة غير مباشرة يدفعها الآخرون.[1]

ثانيا: الرسوم

يعرف الرسم بأنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل".[2]

نستنتج من التعريف أن للرسوم مجموعة من الخصائص نذكر منها:[3]

1-أن الرسم هو مبلغ من المال، أي مبلغ نقدي؛

2-أن الرسم هو إلزامي أو إجباري، يلتزم الأفراد بدفعه إلى الدولة وعنصر الإجبار يبدو في استقلال الدول والهيئات العامة والأخرى في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطرق تحصيله؛

3-الرسم يدفع مقابل انتفاع الفرد بخدمة معينة، مثل رخصة السيارة أو الفصل في المنازعات القضائية؛

4-يترتب على الرسم تحقيق نفع خاص إلى جانب النفع العام، أي أن دافع الرسم يحقق نفعا خاصا لا يشاركه فيه غيره من الأفراد، ويتحقق بجانبه نفعا عاما يعود للمجتمع ككل.

الرسوم كثيرة ومتنوعة وتختلف باختلاف التكوين الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولكن يمكن تقسيم الرسوم على النحو التالي: [4]

1-الرسوم الاقتصادية: وهي أصعب من أن تحصر ومن أكثرها شيوعا رسوم البريد ورسوم الهواتف والماء ورسوم الأسواق أو كل ما له علاقة بالنشاط الاقتصادي؛

2-الرسوم الادارية: مثل رسوم التسجيل العقاري، رسوم الاستفادة من الأماكن العامة كالحدائق والمتاحف أو رسوم الأسواق أو كل ما له علاقة بالنشاط الاقتصادي؛

3-الرسوم القضائية: وهي الرسوم التي يدفعها الأفراد في حال النزاعات بينهم والتي يقوم القضاء بالنظر فيها.

---

[1]: عبد الغفور ابراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 242،243.

[2]: سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

[3]: عبد الغفور ابراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 254،255.

[4]: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص: 233.

يتشابه كل من الرسم والضريبة في عنصر الإجبار، إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل في أن الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الفرد ويحصل منها على نفع خاص يشبع حاجاته مباشرة بالإضافة إلى النفع العام الذي يعود على المجتمع ككل بصورة غير مباشرة، أما الضريبة كأهم مصدر للإيرادات العامة فهي تفرض بدون مقابل، مساهمة من الفرد في تغطية جانب النفقات العامة وترتيبها على ذلك فإن تحديد مقدار الرسم يتم عادة على أساس قيمة الخدمة التي يحصل عليها الفرد، بينما تحديد مقدار الضريبة يتم على أساس المقدرة التكليفية أو المالية لدافع الضريبة.

فهناك اختلاف واضح في طبيعة كل من الرسم والضريبة، بالإضافة إلى أن الرسم يفرض بناء على قانون في صورة قرارات أو لوائح إدارية، أما الضريبة فلا تفرض إلا بقانون يصدر من السلطة التشريعية نظرا لخطورة هذه الأداة التمويلية.[1]

الفرع الرابع: الإيرادات الائتمانية(القروض العامة)

القرض العام هو "عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبلغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد".[2]

أو تعرف على أنها "المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها بالإضافة إلى دفع الفوائد الناتجة عن القرض ".[3]

من التعاريف السابقة يمكن ملاحظة أن القروض العامة تتميز بعدة خصائص نذكر منها: [4]

1-أن القروض العامة يتم الحصول عليها في شكل مبالغ نقدية، من خلال طرح سندات أو أذون على الخزانة أو إبرام عقد قروض مع جهات وهيئات محلية ودولية؛

2-أن القروض العامة تطرح بضمان عام هو ما يطلق عليه رأس المال الاجتماعي والممتلكات العامة التي تملكها وهي دائما مضمونة ويرتاح إليها كل المتعاملين فيها؛

---

[1]: سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111،112.

[2]: المرجع السابق، ص: 236.

[3]: محمد عباس المحرزي، مرجع سبق ذكره، الطبعة الثانية، 2005، ص: 349.

[4]: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

3-يلاحظ أن القروض العامة يمكن أن تحصل عليها الحكومة من داخل الاقتصاد القومي سواء من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية، ويطلق على هذه القروض العامة ما يسمى بالدين العام المحلي أو الدين العام الداخلي، ومن ناحية أخرى فإن القروض العامة يمكن أن تحصل عليها الحكومة من الاقتصاد القومي سواء من الهيئات الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي ويطلق على هذه القروض العامة الديون الخارجية؛

4-أن الحكومات المقترضة للقروض العامة ملزمة برد المبالغ المقترضة في تواريخ استحقاقها وسداد أقساط الديون وفوائدها فيما يطلق عليها بالخدمة وذلك في المواعيد المتفق عليها طبقا لشروط الاقتراض التي يتم الاتفاق عليها.

ويمكن إبراز أنواع القروض العامة بما يلي:[1]

1- من حيث مصدر القرض:

- القروض الداخلية: وهي القروض التي تكتب فيها الدولة مع المؤسسات الوطنية وتعطى مقابلها سندات إلى الدائنين تستهلك فيما بعد على أساس برامج معدة لهذه الغاية، وبالطبع تدفع عنه فائدة معينة؛
- القروض الخارجية: وهي القروض التي تكتب فيها الدولة مع دول أو مؤسسات خاصة خارجية وتعقد لهذه الغاية اتفاقيات تتضمن تحديد قيمة القرض ومهلة سداده ونسبة الفائدة التي تتوجب عليه.

2- من حيث مدة تسديد القرض:

- قروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي تكون مدة تسديدها قصيرة قد لا تتجاوز السنة الواحدة؛
- قروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي تحدد تسديدها بفترة أطول من النوع الأول بين سنة إلى خمسة سنوات وقد تصل عشرة سنوات؛
- قروض طويلة الأجل: وهي القروض التي تحدد مدة تسديدها بفترة أطول نسبيا من النوع الثاني قد تصل إلى الخمسين سنة أو أكثر.

3- من حيث الأعباء التي تتوجب على القرض:

- قروض بفائدة: وهي التي يتوجب عليها مبلغ يضاف إلى قيمتها الأساسية يسمى بالفائدة؛
- قروض بدون فائدة: وهي القروض التي لا تحمل أية مبالغ إضافية، وهذه قليلة الحصول وتتم عندما ترغب دولة ما بمساعدة دولة أخرى لأغراض معينة.

---

[1]: عبد الغفور ابراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 250،251.

المبحث الثاني: آليات تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي

يتمثل الدور الأساسي للسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة علاج الانكماش والتضخم، أو ما يمكن أن يطلق عليه حالات الاختلال في الاقتصاد وذلك بواسطة التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام.

المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني

نميز بين حالتين حيث أن الحالة الأولى تتمثل في قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي أي وجود فجوة انكماشية، أما الحالة الثانية فتتمحور في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وهو ما يعبر عنه بالفجوة التضخمية.

الفرع الأول: الفجوة الانكماشية

تظهر الفجوة الانكماشية في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل الوطني التوازني الذي تعادل عنده العرض الكلي مع الطلب الكلي عند مستوى أقل من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أقل من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي يعاني الاقتصاد من وجود فجوة موجبة في الدخل[1]، بمعنى آخر تحصل الفجوة الانكماشية عندما لا يتوفر طلب كلي كاف لاستيعاب كل ما أنتج عند التوظف الكامل وبذلك يصبح هناك فائض في العرض الكلي عن مستوى الطلب الكلي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1]: رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 191.

الشكل رقم03: الفجوة الانكماشية

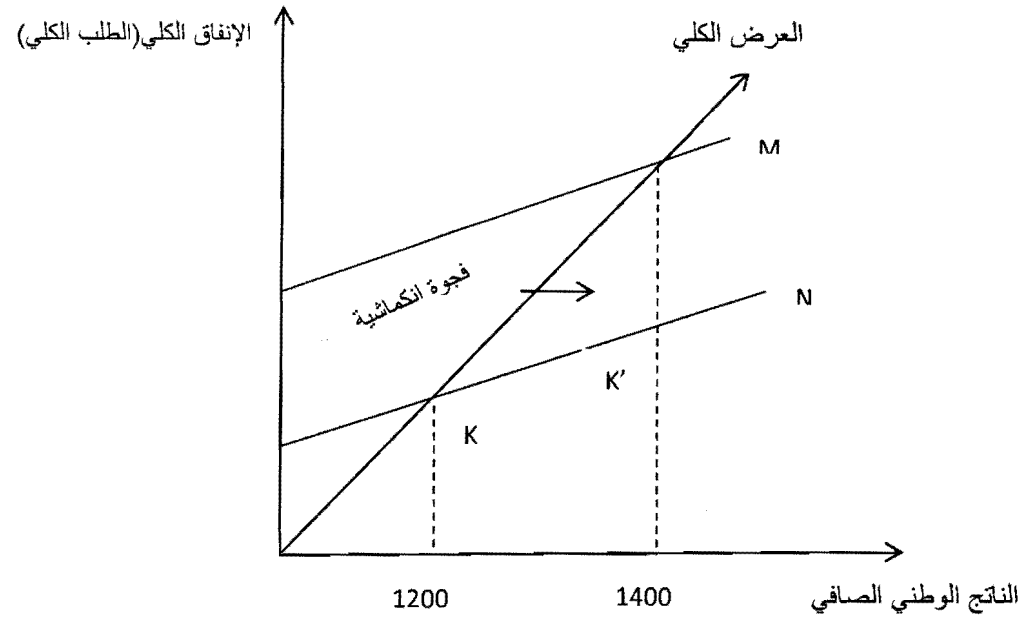

المصدر: عبد الناصر العبادي واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن، 2000، ص: 99.

من الشكل يتضح لنا أن منحنى الطلب الكلي N قطع منحنى العرض الكلي عند النقطةK حيث مستوى الناتج القومي 1200 مليون دينار، بينما مستوى الناتج القومي الصافي الذي يحقق التوظف الكامل هو 1400 مليون دينار، أي أن الناتج القومي يقل عن الطاقة الإنتاجية لهذا المجتمع بمقدار 200 مليون دينار هذا القصور في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل هو ما يسمى بالفجوة الانكماشية.[1]

الفرع الثاني: علاج الفجوة الانكماشية

للخروج من الفجوة الانكماشية يمكن استخدام أدوات السياسة المالية كما تطالب بذلك النظرية الكينزية لتنشيط الطلب الكلي عن طريق تدخل الدولة بزيادة الإنفاق العام، وبالتالي إحداث عجز في ميزانية الدولة وذلك بالاعتماد على الإصدار النقدي[2]، باعتبار أن السياسة المالية التوسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والرفع من مستوى التوظف، مما يترتب على ذلك من

[1]: عبد الناصر العبادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[2]: صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2005، ص: 109.

زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل نمو الدخل، ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية على النحو التالي:[1]

1-تعمل الحكومة على زيادة مستوى الإنفاق العام، وهو ما يتوافق مع ما نادى به "كينز" عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية؛

2-قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع، مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية؛

3-قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول والثاني، وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

أي أن مضمون السياسة المالية التوسعية هو أنه في حالة الركود الاقتصادي وعندما يعمل الاقتصاد الوطني بطاقة أقل من قدرته الإنتاجية الكاملة، هنا تلجأ الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الإنفاق العام وإحداث عجز في الموازنة العاملة للدولة إلى أن يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل.

ولهذا لكي يؤدي مضاعف الانفاق الحكومي ومضاعف الضرائب عملهما لابد من توفر بعض الشروط منها مرونة منحنى العرض الكلي ورغبة المستهلكين للاستجابة للتغيرات الحاصلة في الطلب وكذلك وجود مرونة في المعروض من رأس المال العامل الضروري لزيادة حجم الانتاج[2]، حيث أن مضاعف الإنفاق الكلي يشير إلى مقدار التغير في الدخل التوازني الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة، أما مضاعف الضرائب يشير إلى مقدار التغير في الدخل التوازني الناتج عن زيادة صافي الضرائب بمقدار وحدة واحدة.[3]

---

[1]: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

[2]: صلاح مهدي البيرماني، **قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 52/14، جامعة بغداد، 2008، ص: 163.

[3]: طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص: 90.

الفرع الثالث: الفجوة التضخمية

تظهر الفجوة التضخمية في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل الوطني التوازني عند مستوى أكبر من دخل التوظف الكامل[1]، وهذا يعني وجود فجوة سالبة في الدخل، وينعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي زيادة معدل التضخم في المجتمع، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم04: الفجوة التضخمية

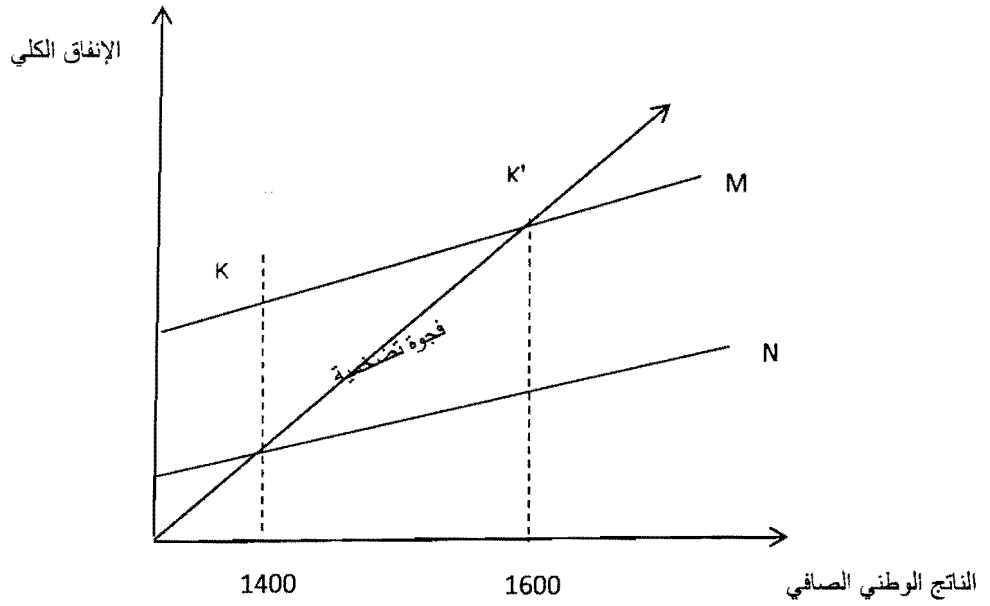

المصدر: عبد الناصر العبادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:100.

من الشكل يتضح لنا أن الطلب الكلي M قطع منحنى العرض الكلي عند النقطة ' K حيث مستوى الناتج القومي 1600 مليون دينار، أي أن مستوى الإنفاق في الاقتصاد أعلى من قيمة الناتج الكامن، أي أن الطلب الفعال أكبر من قيمة مستوى الناتج الذي تحدده إمكانات الاقتصاد وهذا يعني أن القيمة النقدية في أيدي القطاعات الاقتصادية تفوق القيمة الحقيقية للإنتاج الكامن وهذا بدوره يخلق ما يسمى بالفجوة التضخمية.[2]

---

[1]: مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن، 2004، ص: 253.

[2]: عبد الناصر العبادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99،100.

الفرع الرابع: علاج الفجوة التضخمية

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة خفض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني عن طريق إتباع سياسة انكماشية، أي تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا.[1]

يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال بواسطة البدائل التالية:[2]

1-قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار؛

2- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار؛

3-قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

في حالة الجمع بين البديلين معا تكون قيمة المضاعف تساوي 1 بغض النظر عن قيمة الميل الحدي للاستهلاك، فالمضاعف يقيس التغير في الدخل الناتج عن تغير متساوي في كل من الإنفاق والضرائب الحكومية.[3]

بشكل عام فإن الحكومة تعمل على إحداث عجز مقصود بالموازنة العامة إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة الركود أو الكساد، أما في حالة التضخم فإن الحكومة تعمل على إحداث فائض بالموازنة العامة يستخدم تغطية عجز السنوات السابقة، غير أن الحكومات في العادة تميل إلى استخدام السياسة المالية التوسعية أكثر من استخدامها للسياسة المالية الانكماشية للأسباب الآتية:[4]

- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية؛
- الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛

---

[1]: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن 2007، ص: 247.

[2]: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

[3]: طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[4]: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 218.

- الدوافع السياسية؛
- النفقات المتزايدة؛
- زيادة الإنفاق العام والحد من ارتفاع الضرائب عامل أساسي من عوامل الدعم السياسي الشعبي؛
- دعم وتشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم والنمو.

المطلب الثاني: دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الداخلي

إن الموازنة في الوقت المعاصر أداة من أدوات السياسة المالية، ومن المعتاد أن تكون الموازنة متوازنة ولكن كثيرا ما ينتهي هذا التوازن إلى عدم توازن لاحق، وهنا يبدأ الاندماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي، وعلى هذا فإنه يمكن تصور أربع حالات تواجه المسؤولين عن مالية الدولة مرتبة ترتيبا تصاعديا حسب درجة تعقد ما تثيره من مشكلات كما يلي:

الفرع الأول: التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة

هذه أبسط الحالات إذ ليس على المسؤولين إلا تعدية هذا التوازن إلى السنة موضوع التقدير، مع إدخال ما يلزم من تعديلات تقتضيها السياسة المالية المتبعة، وعادة ما يترجم هذا التوازن السابق بالنسبة للسنة موضوع التقدير إلى توازن لاحق إلا في الأحوال التي يحدث فيها خطأ فني في التقدير أو مادي في الحسابات، وهي أحوال نادرة الحدوث.[1]

الفرع الثاني: توافر التوازن الاقتصادي مع وجود عجز في الموازنة

إن عدم توازن الموازنة يعتبر ذو طبيعة غير اقتصادية يقوم على أساس تفضيلات الدولة السيادية أو الإدارية، كأن يحدث العجز في الموارد العامة نتيجة الإعفاءات الضريبية أو لزيادة في الإنفاق ناتجة من رفع المرتبات أو زيادة في التحويلات الاجتماعية، ويعد عدم التوازن في هذه الحالة أمرا لازما لإعادة الإنفاق الكلي للدولة إلى مستوى الإيراد الإجمالي لها وفي هذه الحالة إما أن تبني الموازنة على إظهار هذا العجز في التقديرات أو تحاول تحقيق توازن حقيقي لها.

[1]: عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

ويلاحظ في هذا الصدد أن كلا الطريقتين تؤدي إلى نفس النتيجة، إذا ما أحسن استخدامها بصورة تمكن من اقتطاع فائض المدخرات الموجودة لدى الأفراد بأحد السبيلين: إما عن طريق القروض إذا ما اختيرت طريقة تقديم الموازنة بعجز، أو برفع الأسعار الضريبية إذا ما فضل تحقيق توازن حقيقي لها وإما الطريقتان معا إذا لم يكف رفع السعر الضريبي لسد العجز، بهذا يكون قد احتفظ بالتوازن الاقتصادي العام والخاص بالاختيار بين الوسائل المناسبة (الضريبية والقرض)، أي الاختيار بين التأثير على الاستثمار أو على الادخار وتحديد الوقت الأكثر ملاءمة لإصدار القرض العام.[1]

الفرع الثالث: عدم التوازن الاقتصادي و توازن الموازنة

إن عدم التوازن الاقتصادي قد يكون ناشئا عن زيادة في الإنفاق أو نقص فيه، فإذا كان ناتجا عن زيادة الإنفاق الكلي فهنا يكون من الطبيعي عدم وجود توازن في الموازنة إلا أننا افترضنا أن الموازنة متوازنة، رغم وجود هذه الزيادة التضخمية في الإنفاق، ومهما يكن فإنه يجب معالجة عدم التوازن الكلي بممارسة الوسائل المضادة للتضخم، وخاصة تجنب خلق نقود جديدة أو الإصدار مع العمل في نفس الوقت على التوفير في الإنفاق العام، إذا كانت هناك زيادة فيه ومغطاة بالزيادة في الحصيلة الضريبية الناتجة عن حساسية النظام الضريبي القائم، أو زيادة العبء الضريبي إذا لم يكن هناك زيادة في الإنفاق.

أما الفرض الثاني لعدم التوازن الاقتصادي فإنه يحدث في الحالة العكسية وهي عدم كفاية الإنفاق الإجمالي الأمر الذي يخشى معه أن يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومنه الحصيلة الضريبية، فإذا حدث هذا الانخفاض فإنه لابد أن ينجم عنه عدم توازن لاحق للموازنة ويصبح من الضروري العناية بأمر هذا العجز عن طريق اختيار الطرق المناسبة لتغطيته ولا يتم هذا بالطبع عن طريق تخفيض الإنفاق العام، إذ أن ذلك ينتهي إلى تفاقم الحالة الانكماشية الموجودة ولا عن طريق رفع أسعار الضرائب لأنه أثر مماثل وعلى هذا لا يبقى إلا اللجوء للقروض العامة التي تستطيع تعبئة ما لدى الأفراد من أموال مكتنزة كما ينبغي اللجوء إلى التوسع الائتماني عن طريق خلق نقود جديدة بشرط أن تستعمل هذه الأخيرة في تمويل إنفاق استثماري يجب الحرص دائما على استمرار تحقيق التوازن المالي فهو الطريق الطبيعي الموصل إلى التوازن الاقتصادي.[2]

---

[1]: المرجع السابق، ص: 353.

[2]: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 225،226.

الفرع الرابع: انعدام كلا من التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة في وقت واحد

إنها أكثر الحالات تعقيدا نظرا لشمول عدم التوازن للجانبين معا، ويمكن التمييز في هذا الشأن بين نوعين من عدم التوازن المالي، الأول يتخذ شكل ظاهرة واحدة الثاني ينقسم إلى ظاهرتين تتعارض كل ظاهرة فيها مع الأخرى، ففي النوع الأول الذي يبدو فيه عدم التوازن للاقتصاد الموازنة في مظهر واحد فإنه يحدث إذا ما زاد الإنفاق العام على الحصيلة الضريبية، ففي ظل هذا الوضع نجد أن عدم التوازن الميزانية يزيد من عدم التوازن الاقتصادي في الوقت الذي يعمل فيه الأخير على الزيادة من سابقه ويمثل ذلك وضعا على جانب كبير من الخطورة إذا لم يتهيأ له سبيل العلاج السريع، والعلاج هنا يجب أن يكون فعالا ومؤثرا ولا يتم ذلك إلا بالعمل في اتجاهين متلازمين.

1-الأول ضغط الإنفاق العام لإحداث وفرة في مستوى الحصيلة الضريبية الموجودة فعلا، والثاني بضغط الإنفاق الخاص عن طريق رفع الأسعار الضريبية وخاصة الضرائب على الاستهلاك، ومع السير في هذين الاتجاهين فإنه يمكن للدولة أن تلجأ إلى الاقتراض العام بشرط ألا تستخدم حصيلة القروض في تمويل نفقاتها العامة، وإلا فإنها بذلك تكون قد أضاعت الأثر الانكماشي المنشود من وراء هذه القروض.

أما في الوضع المضاد، أي إذا كان هناك نقص في الإنفاق الكلي مصحوبا بنقص في الإنفاق العام يحقق نقصا في الموازنة، فإن علاج هذا الوضع يعتبر أيسر من الوضع السابق عليه حيث يقابل هذا الوضع عادة في نهاية تطبيق سياسة انكماشية و على هذا فإنه يعتبر إعادة التوازن هنا عن طريق زيادة الإنفاق العام باستخدام فائض الموازنة، هو الذي يعوض نقص الإنفاق الكلي فإذا كان عدم التوازن أخطر من أن يعالج بهذه الطريقة فيمكن للدولة أن تلجأ إلى القرض بشرط أن تمول به برنامجا واسعا من الإنفاق العام.

2-أما النوع الثاني يكون بزيادة الإنفاق الكلي والموارد العامة في نفس الوقت وهذا النوع يحمل في طياته وسائل علاجه، إذا ما استطاعت السياسة المالية أن تحافظ على هذا الحال أو عن طريق تثبيت الإنفاق العام عند مستوى معين، وبالتالي تثبيت الحصيلة الضريبية عند هذا المستوى وبصفة عامة فإنه في كل هذه الحالات تعتبر الأسلحة المالية من الوسائل الفعالة التي يمكن استخدامها لإعادة التوازن.[1]

[1]: المرجع السابق، ص: 226.

المبحث الثالث: آليات تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي

تتوقف مدى فاعلية السياسة المالية على مدى حساسية الاقتصاد لإجراءاتها ومدى فاعلية تلك الاجراءات في إحداث التغيرات المرغوب بها بالقدر المطلوب، وفيما يأتي سنبين مدى فعالية السياسة المالية وتأثيراتها على مؤشرات التوازن الخارجي، ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

المطلب الأول: تأثير السياسة المالية على ميزان المدفوعات

تعتبر السياسة المالية إحدى أدوات التسوية المستخدمة في علاج اختلال ميزان المدفوعات، وقبل أن نتطرق إلى دورها كأداة تسوية وجب علينا التفصيل في موضوع الاختلال وأسبابه.

الفرع الأول: اختلال ميزان المدفوعات

أولا: تعريف اختلال ميزان المدفوعات

يعرف اختلال ميزان المدفوعات على أنه "الحالة التي تزيد فيها، أو تنقص المديونية على الدائنية في المدفوعات المستقلة"، من هذا التعريف نجد أن اختلال ميزان المدفوعات له صورتان، الصورة الأولى وتمثل عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية، أو أنه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية، أما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي يشير إلى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية، وعليه فإن عجز ميزان مدفوعات بلد ما يؤدي الى زيادة التزاماته قصيرة الأجل اتجاه غير المقيمين أما فائض ميزان المدفوعات فيعني نقصا في التزاماته قصيرة الأجل المستحقة لغير المقيمين أو زيادة في أصوله الأجنبية قصيرة الأجل.[1]

ثانيا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك عدة عوامل تساهم في إحداث اختلالات في ميزان المدفوعات سنتطرق اليها على سبيل الذكر وليس الحصر وتتمثل في:

[1]: زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

1-التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، فإذا كان تقييم سعر صرف عملة بلد ما بأكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في البلد من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، والعكس في حال ما إذا تم تقييم سعر الصرف بأقل مما يجب أن يكون عليه، إذ يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.[1]

2-أسباب هيكلية: وهي الأسباب المتعلقة بهيكل التجارة الخارجية وهيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك على الدول النامية التي يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين في التصدير حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية.[2]

3-الظروف الطارئة: ويقصد بها حالات الحروب والكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو الظروف السياسية كالإضرابات، ففي مثل هذه الحالات تتأثر صادرات الدول المعنية، وبالتالي انخفاض حصيلتها من النقد الاجنبي.[3]

4-أسباب دورية: وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الاقطار وتدعى بالدورات الاقتصادية مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا.

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تسوية اختلال ميزان المدفوعات

هذه السياسة قد تكون انكماشية أو توسعية على حسب الاختلال الحاصل إذا كان عجزا أو فائض ويكون ذلك من خلال التأثير على الطلب الكلي للدولة، وما يترتب عنه من تغيرات في الدخل والإنفاق الكلي والأسعار، وقبل تفسير آلية عمل هذه السياسة تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية خاصة السياسة الانكماشية في عملها تعتمد على:

---

[1]: سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية، مصر، الطبعة الثالثة، 1989، ص: 213.

[2]: دريد كامل ال شبيب، **المالية الدولية**، اليازوري، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص: 84.

[3]: المرجع السابق، ص: 85.

1-مدى قدرة هذه السياسة على تغيير زيادة أو تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، فكلما زادت هذه القدرة كلما أدى ذلك إلى زيادة أو تخفيض الواردات وتخفيض أو زيادة الصادرات.

وهذا يتوقف على حجم المضاعفات مضاعف كمية النقود، مضاعف الإنفاق الحكومي...الخ، بحيث كلما كانت المضاعفات كبيرة كّلما أدت الإجراءات المالية إلى تغيرات كبيرة في الطلب الكلي.

2-عملية تخفيض الطلب الكلي وتأثيرها في تحسين ميزان المدفوعات تتوقف على أهمية المعاملات الخارجية في الاقتصاد الوطني ككل، وكلما زادت نسبة مشاركة هذه المعاملات كلما كانت الفعالية كبيرة والعكس، لهذا نجد أن السياسة الانكماشية فعالة في الدول النامية للأهمية الكبيرة للقطاع الخارجي.

ويكون تدخل الدولة من خلال السياسة المالية بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات، فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري وذلك بتقليص الإنفاق الحكومي والاقتصار فقط على النفقات الضرورية، كالمتعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية أو النفقات الاجتماعية، أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على الأرباح وكبح الإنفاق الكلي بما فيها الإنفاق على الواردات، وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وقد تقوم الدولة بالتأثير مباشرة على أسعار السلع بفرض ضرائب جديدة ورفع تكلفتها، وبالتالي ارتفاع سعرها وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ويمكن للدولة القيام بتخفيض الإنفاق الحكومي والخاص في نفس الوقت أو كل واحد على حدى، بالإضافة إلى زيادة إيراداتها نتيجة للضرائب، أما إذا كانت الدولة تعاني من فائض في الميزان فهي تقوم بسياسة توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وكذا زيادة الدخول والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات وامتصاص الفائض وتقليصه.[1]

[1]: حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

المطلب الثاني: آلية السياسة المالية في التأثير على سعر الصرف

تعمل السياسة المالية في إطار تأثيرها على سعر الصرف وفق نظامين، نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن، ويوجد معيارين أو مؤشرين أساسيين يعتمد عليهما في تحديد فعالية السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح وهما حركة رؤوس الأموال ونظام الصرف المتبع، فعندما تكون مثلا رؤوس الأموال حرة الحركة فإن العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للفروق بين أسعار الفائدة.

الفرع الأول: تأثير السياسة المالية على سعر الصرف

تؤثر السياسة المالية في أسعار الصرف عن طريق ثلاث مسارات: الدخل، السعر، ومعدل الفائدة فالسياسة المالية التوسعية تزيد السلع المستوردة، وبذلك تزيد العجز التجاري ومن ثم تخفض سعر الصرف وتعمل السياسة المالية الانكماشية على عكس ذلك، ومن خلال الأسعار تزيد السياسة المالية التوسعية وتزيد أسعار صادرات الدولة، ومن ثم فهي تقلل تنافس صادرات الدولة التي تخفض سعر الصرف.

وتقوم الحكومة من خلال مسار معدل الفائدة وفي إطار السياسة التوسعية بالرفع من معدلات الفائدة لأنها (الحكومة) ستبيع سندات لتمويل ذلك العجز، ويسبب معدل الفائدة على تدفق رأس المال إلى الداخل والذي يرفع سعر الصرف للعملة المحلية، لذلك فإن تأثير السياسة المالية التوسعية في أسعار الصرف عن طريق معدل الفائدة هو رفع سعر الصرف للدولة، وتخفض السياسة المالية الانكماشية معدلات الفائدة مادامت تقلل من تمويل السندات لذلك العجز، ومن بين هذه التأثيرات الثلاثة يعد تأثير معدل الفائدة تأثير الدخل تأثيرات قصيرة الأمد، إذ يعمل هذان الاثنان في الاتجاه المعاكس مع الأخذ بعين الاعتبار مدى استجابة التغير في سعر الصرف لكلا المتغيرين، ولكن يبقى تأثير السعر بعيد الأمد.[1]

[1]: سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات**، اليازوري، الأردن 2011 ، ص ص: 116،117.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكلين (05) و (06).

الشكل رقم (05): تأثير السياسة المالية التوسعية على سعر الصرف.

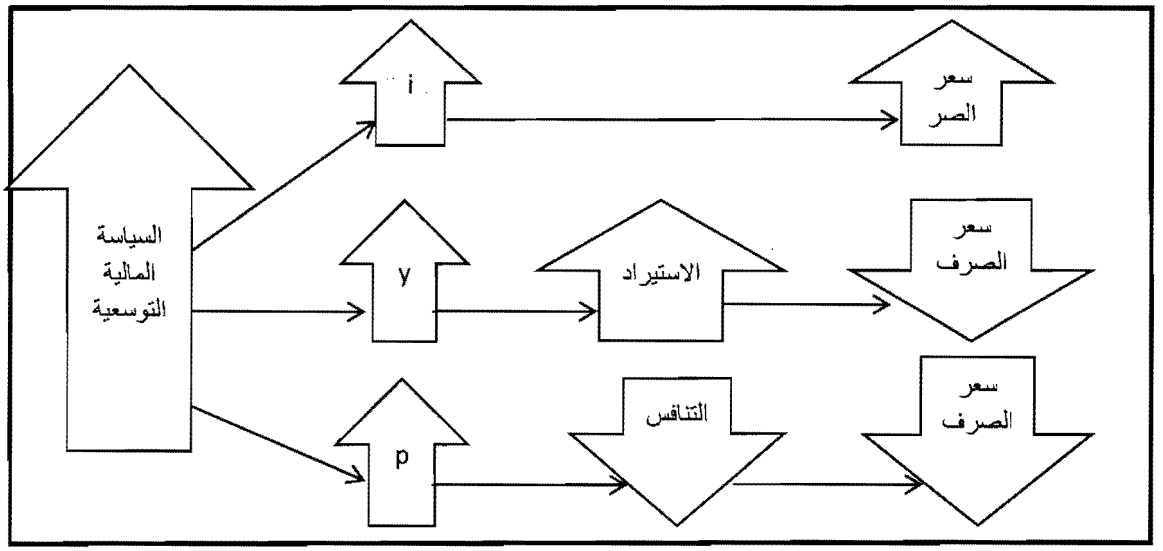

المصدر: المرجع السابق، ص: 117.

الشكل رقم(06): تأثير السياسة المالية الانكماشية على سعر الصرف.

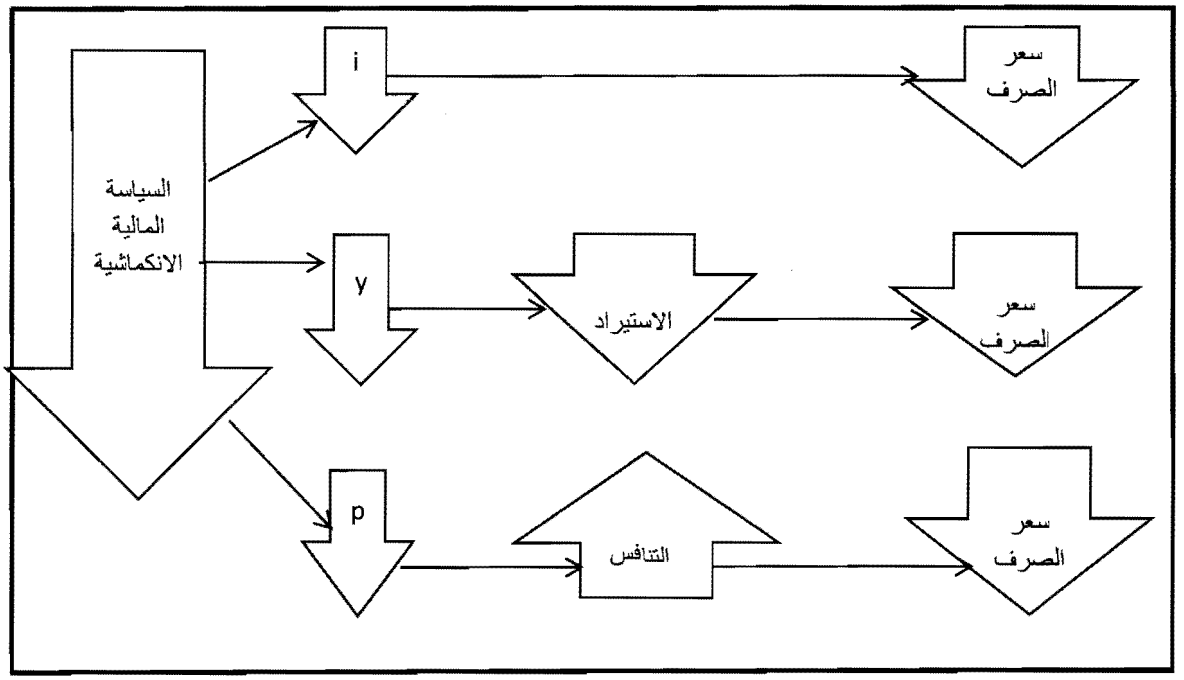

المصدر: المرجع السابق، ص: 118.

الفرع الثاني: آلية عمل السياسة المالية في ظل أنظمة الصرف المختلفة

يعتبر نموذج "مندیل–فلیمنغ" نتيجة أبحاث كل من الاقتصادي "روبرت مندیل" والاقتصادي "ماركوس فليمنغ" سنة 1962، وهو نموذج مطور لنموذج "IS–LM" الذي يعتبر نموذجا خاصا باقتصاد مغلق لا توجد فيه حركة سلع و خدمات ولا حركة رؤوس أموال، وطور هذا النموذج من طرف "مندیل" و"فليمنغ" بافتراض حرية حركة رؤوس الأموال ومن ثم أثر تقلبات قيمة العملة على تحديد الدخل التوازني

ويأخذ نموذج "مندیل–فلیمنغ" سعر الفائدة الدولي كأساس لحركة رؤوس الأموال بين الدول، ومن ثم فإن سعر الفائدة المحلي يؤثر على قيمة العملة من خلال وضعيته مقارنة مع سعر الفائدة الدولي.[1]

الشكل (07): التوازن حسب نموذج "مندیل–فلیمنغ".

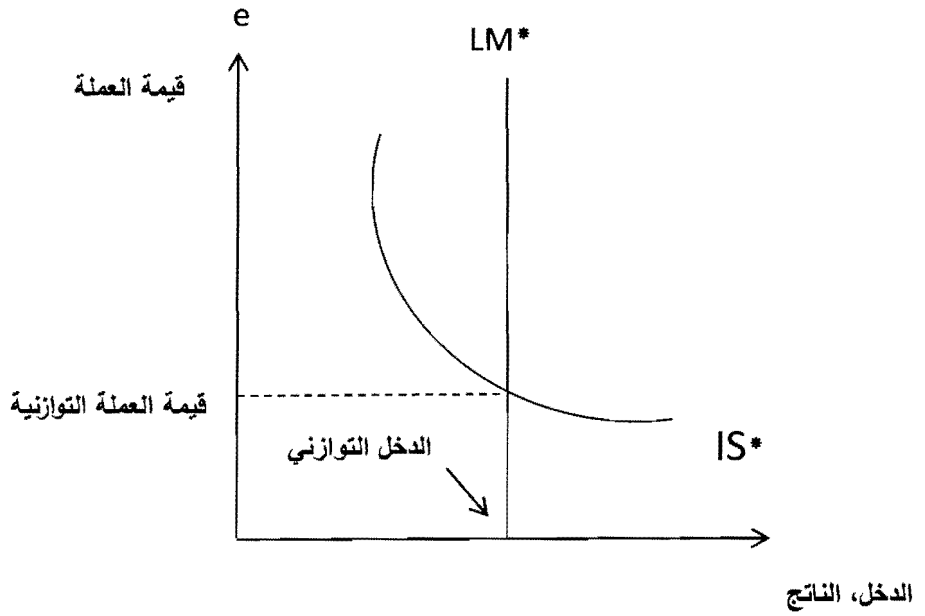

Source : Gregory Mankiw, **macroéconomie**, 3eme édition, édition de Boeck, Belgique, 2003 p: 377.

[1]: بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 2001–2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، 2009، ص: 159.

أولا: السياسة المالية في ظل نظام الصرف المرن

تؤدي السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب إلى تحريك منحنى IS نحو اليمين، هذا الانتقال لمنحنى IS يعمل على زيادة معدل صرف العملة، وبقاء مستوى الدخل أو الناتج دون تغيير.[1]

في بادئ الأمر يؤدي في الأجل القصير ارتفاع الإنفاق العام إلى زيادة حجم الدخل، وبالمقابل يعمل معدل الفائدة المحلي على تجاوز معدل الفائدة الأجنبي، وهو ما يساعد في زيادة وتيرة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل والتي تعمل على زيادة الطلب على العملة المحلية مما يترتب عنه زيادة في قيمتها والتأثير سلبا على الصادرات من حيث انخفاض تنافسيتها، وهذا ما يقابله انخفاض في الدخل [2] ونتيجة لذلك فالسياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن ليس لها أي تأثير على الدخل.

الشكل(08): أثر السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن

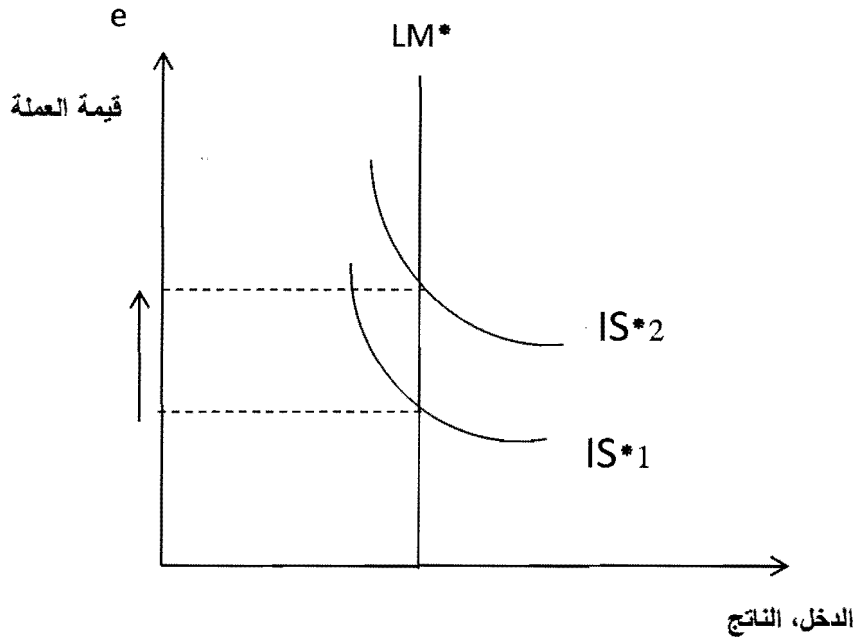

Source :gregory mankiw op cit, p :378.

[1] : Thierry de Montréal, Emmanuelle Fauchart, **introduction à l'économie**, 4eédition, édition de dunod, France 2009, p : 334.

[2] :Jacques Généreux, **économie politique**, édition de hachette, France, 1996, p : 106.

ثانيا: فعالية السياسة المالية في ظل نظام الصرف الثابت

تعمل السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت على تحريك منحنى IS* نحو اليمين كما هو موضح في الشكل(09)، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة بسبب ارتفاع سعر الفائدة المحلي عن سعر الفائدة الدولي، لكن وبسبب اتباع نظام الصرف الثابت فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يدفع البنك المركزي إلى التدخل في سوق الصرف عن طريق احتياطاته من العملة المحلية و الأجنبية، بغرض زيادة عرض العملة المحلية وطلب العملة الأجنبية، هذا ما يؤدي إلى تفاعل المتدخلين في سوق الصرف بسرعة، فيقومون بشراء العملة الأجنبية من البنك المركزي، هذا الطلب على النقود يعمل على انتقال منحنى LM* إلى اليمين و زيادة الدخل.[1]

وعليه نخلص إلى أن تأثير السياسة المالية في ظل نظام الصرف المرن يختلف عن تأثيرها في ظل نظام الصرف الثابت، من خلال الدخل.

الشكل رقم (09): أثر السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت.

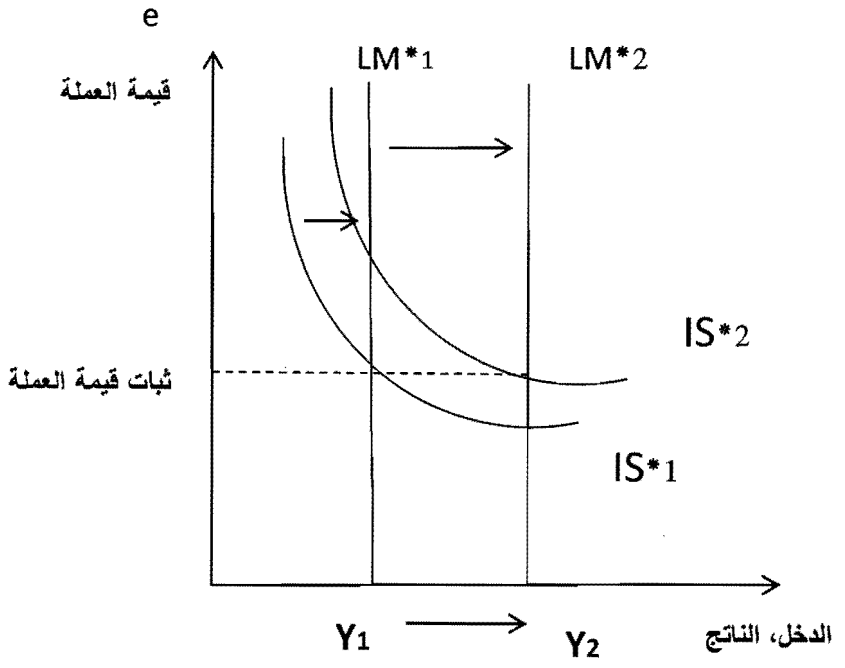

Source: ibid, p: 378.

[1] : Gregory Mankiw, op cit, p: 378.

خلاصة الفصل:

بعد استعراضنا لأدوات السياسة المالية والمتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الإيرادية والموازنة العامة اتضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومما لاشك فيه فإن آلية عمل السياسة المالية سواء في تحقيق التوازن الداخلي أو التوازن الخارجي تكمن في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش.

فبواسطة السياسة المالية يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والأجور والعدالة في توزيع الدخل، بالإضافة إلى معالجة الاختلال في مؤشرات التوازن الخارجي وعليه يمكن اعتبار السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

الفصل الثالث:

دور السياسة المالية المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة(2001-2012)

الفصل الثالث: دور السياسة المالية المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة(2001-2012)

تمهيد:

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا إصلاحيا كثيفا من أجل إعادة النظر وتعديل سياساتها الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة، فكان البعض من الإصلاحات يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية، والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف من التغير مع قوى السوق، حتى يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات، والبعض منها موجهة لتحقيق اقتصاد حر يمتاز بالكفاءة، وفي ظل هذه الإصلاحات عرف الاقتصاد الجزائري أداء لا بأس به.

ولهذا نحاول في هذا الفصل التعرض في المبحث الأول إلى تعريف السياسة الإنفاقية العامة وتصنيفها في الجزائر بالإضافة إلى تطورها وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة، أما في المبحث الثاني خصصناه لتعريف سياسة الإيرادات العامة في الجزائر، بالإضافة إلى تطورها وتحليل تطورها وهذا خلال فترة الدراسة أما المبحث الثالث تطرقنا فيه للتوازن الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة(2001-2012)

المبحث الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر

تتناول الدراسة في هذا المبحث الإنفاق العام بالجزائر، حيث سيتم إعطاء نظرة عن التصنيف المعتمد في الجزائر بالإضافة إلى مراحل تطور هذه النفقات خلال الفترة 2001-2012، ثم نقوم بتحليل وتفسير هذا التطور.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها بالجزائر

في سبيل تلبية الحاجات العامة للأفراد ومن أجل إشباعها في أي دولة، تقوم الحكومة وفي إطار ممارسة نشاطاتها المالية بصرف مبالغ مالية تغطي هذه الاحتياجات أو تسد بعضا منها، تسمى بالنفقات العامة وتعتبر أداة من أدوات تحقيق أهداف الدولة وتوجيه اقتصادياتها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد ويختلف مفهوم النفقات العامة وتصنيفها من بلد لآخر حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي والإداري لكل دولة.

ولهذا يمكن تعريف النفقات العامة بأنها "ما تنفقه الحكومة والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل: فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد"[1]، أو أنها "مبلغ يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة ".[2]

تتعدد تقسيمات النفقات العامة باتساع نشاط الدولة وازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية وليس علينا الخوض في مختلف هذه التقسيمات وأسسها، وإنما نكتفي بما ذهب إليه المشرع الجزائري واستنادا إلى القانون التنظيمي للقوانين المالية فإن الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تشمل نفقات التسيير ونفقات التجهيز.[3]

---

[1]: كماسي محمد أمين، دادان عبد الغني، **تحليل النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب المركبات الأساسية**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، ص: 02.

[2]: بلعاطل عياش، نوري سميحة، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**، المؤتمر الدولي كلية العلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف، 2013، ص: 04.

[3]: كماسي محمد أمين، دادان عبد الغني، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة(2001-2012)

الفرع الأول: نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصارف صيانة البنيات الحكومية ومعدات المكاتب..[1]، ولا تحمل هذه النفقات أي قيمة مضافة منتجة للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أو جهة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من أثار فهو غير مباشر.[2]

وتظهر ميزانية التسيير في قانون المالية بالجريدة الرسمية، كما هو موضح في المثال الموالي والخاصة بميزانية التسيير لسنة 2012 بحيث تظهر الدوائر الوزارية والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل، أما التكاليف المشتركة التي تظهر في أسفل الجدول هي نفقات مشتركة ما بين الوزارات[3]، وذلك كما هو مبين من خلال الجدول الموالي:

---

[1]: المادة 23 من القانون رقم 17/84، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية.

[2]: محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، الطبعة الثانية، ص: 77.

[3]: المادة 23 من القانون رقم 17/84، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية.

الجدول رقم (01): النفقات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة سنة 2012

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية	
الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.....	12577574000
مصالح الوزير الأول.....	2447889000
الدفاع الوطني.....	723123173000
الداخلية والجماعات المحلية.....	629343771000
الشؤون الخارجية.....	30035600000
العدل.....	75725532000
المالية.....	104196257000
الطاقة والمناجم.....	31783386000
الموارد المائية.....	50291662000
الاستشراف والإحصائية.....	961428000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.....	4395874000
التجارة.....	22189764000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	29630963000
المجاهدين.....	191635982000
التهيئة العمرانية والبيئة.....	3407118000
النقل.....	28387232000
التربية الوطنية.....	544383508000
الفلاحة والتنمية الريفية.....	242383415000
الأشغال العمومية.....	12342022000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	404945348000

الثقافة.....	19618095000
الاتصال.....	10739311000
السياحة والصناعة التقليدية.....	4289735000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	277173918000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	3927269000
العلاقات مع البرلمان.....	228806000
التكوين والتعليم المهنين.....	49132325000
السكن والعمران.....	18204576000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	186100734000
التضامن الوطني والأسرة.....	165845327000
الصيد البحري والموارد الصيدلي.....	2647204000
الشباب والرياضة.....	36141213000
المجموع الفرعي	3910595317000
التكاليف المشتركة	697655158000
المجموع العام	4608250475000

المصدر: قانون رقم 11-16 المؤرخ في 29 ديسمبر 2011 المتضمن قانون المالية لسنة 2012.

بعد توزيع الاعتمادات بنسب مختلفة حسب الحاجة لكل وزارة، يتم توزيع كل اعتماد خاص بكل وزارة وفق تنظيم معين، بحيث يتم توزيع هذه النفقات حسب العناوين والأقسام والفصول والمواد والفقرات، وذلك وفق ما هو مبين في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (10): مدونة ميزانية التسيير

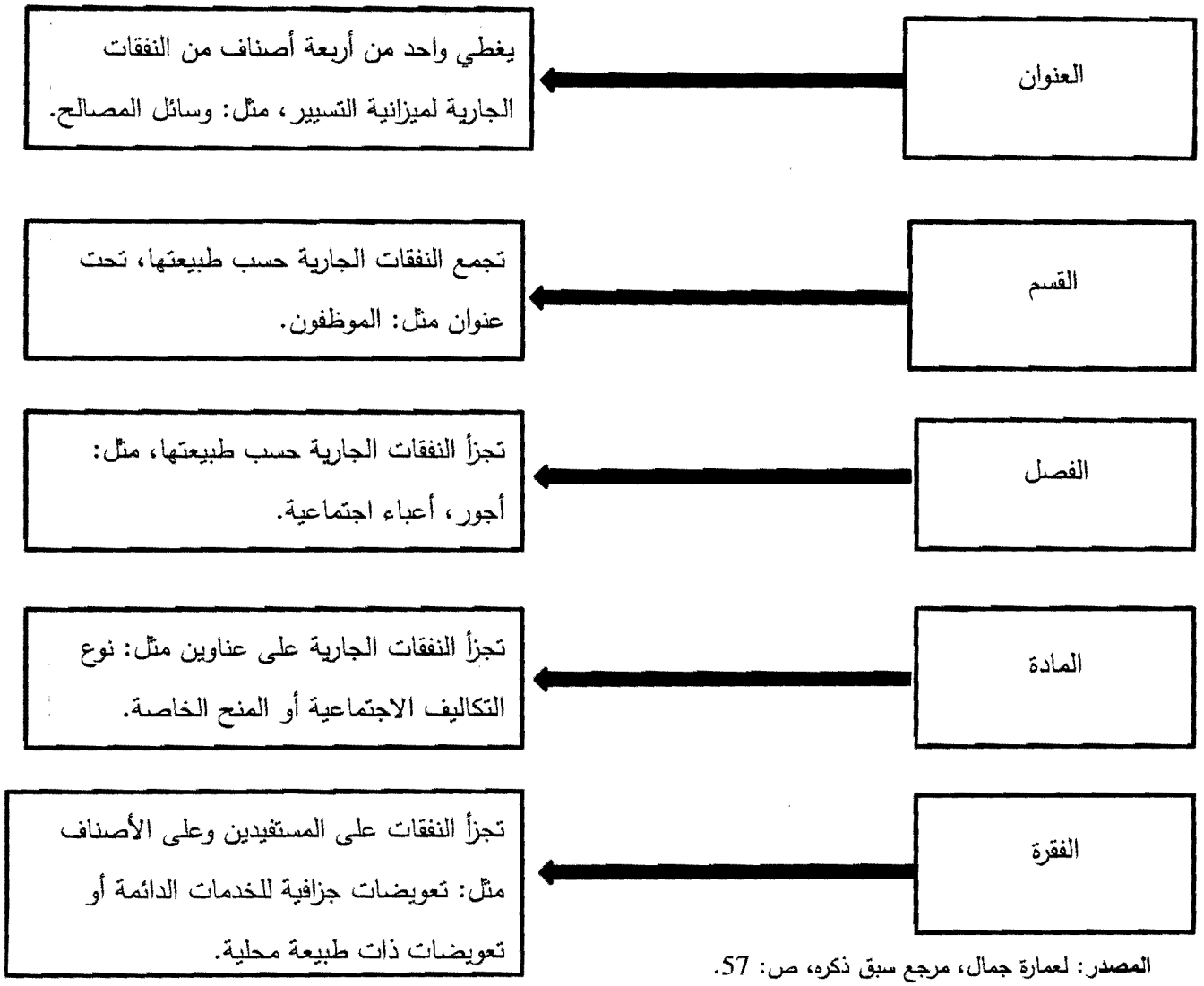

المصدر: لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

وفيما يخص العناوين فقد تم توضيحها قانونيا وهي أربعة عناوين تتمثل فيما يلي:[1]

1-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة: وتضم

- الديون القابلة للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
- الديون الداخلية؛
- الديون الخارجية؛

[1]: المادة 24 من القانون 17/84، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية.

- الضمانات؛
- نفقات محسومة من الإيرادات.

2-تخصيصات السلطات العمومية: وهي النفقات الخاصة بالمؤسسات السياسية، مثل: المجلس الدستوري مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.

3-النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.

4-التدخلات العمومية: وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجمعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية...).

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الاجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة .

وتصنف إلى ثلاثة أبواب[1]:

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي موزعة على تسعة قطاعات: الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشأة الاقتصادية والادارية، التربية والتكوين، المنشأة القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية (PCD)؛

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة: وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص و خفض نسب الفوائد؛

الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال (les dépenses en capital) وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

تؤدي نفقات التجهيز أو ما يسمى بنفقات الاستثمار إلى تنميته ثروة الجهة التي تقوم بها، أي أنها لا تهتم بضمان استمرارها فقط بل تؤدي إلى تحسين تجهيزها، إن الطبيعة الاقتصادية لنفقات التجهيز تختلف

[1]: المادة 35 من القانون 17/84، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية.

عن طبيعة نفقات التسيير، حيث تؤدي نفقات التجهيز إلى توسيع الثروة العمومية، وتحسين تجهيز الجماعات العمومية، وبواسطة هذه النفقات لا تتلف الثروة وإنما تحول فقط، ويمكن أن تساهم في الإعداد لإيجاد ثروة جديدة تسجل نفقات التجهيز على شكل رخص برامج واعتمادات الدفع.[1]

1-رخص البرامج: تمثل الحد الأعلى للنفقات الخاصة بتنفيذ الاستثمارات طويلة الأجل، وتبقى صالحة دون تحديد مدتها، وهي تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها مدة طويلة تتجاوز السنة؛

2-اعتمادات الدفع: وهي عبارة عن تخصيصات سنوية، صالحة لمدة سنة فقط ترتبط بالنفقات السنوية.

الجدول رقم (02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2012 حسب القطاعات

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	رخص البرامج	الاعتمادات للدفع
الصناعة.....	16448000	15567000
الفلاحة والري.....	203686120	301257000
دعم الخدمات المنتجة.....	6616870	20329870
المنشأة القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1475802280	997055111
التربية والتكوين.....	198511000	133624000
المنشأة القاعدية الاجتماعية و الثقافية.....	91125000	92970500
دعم الحصول على السكن.....	279665000	230550000
مواضيع مختلفة.....	300000000	200000000
المخططات البلدية للتنمية.....	94135107	94135107
(منها عملية تسوية لفائدة ولاية بومرداس).....	(2135000)	_
المجموع الفرعي للاستثمار	2665989377	2085488588
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص	_	616063100

[1]: لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

وخفض نسب الفوائد)		
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	123864893	58864893
احتياطي لنفقات غير متوقعة	60000000	60000000
المجموع الفرعي لعمليات رأس المال	183864893	734927993
مجموع ميزانية التجهيز	2849854270	2820416581

المصدر: قانون رقم 11-16 المؤرخ في 29 ديسمبر 2011 المتضمن قانون المالية لسنة 2012.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام بالجزائر

يعكس تطور الإنفاق العام بشقيه الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري تطور دور الدولة ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصاديين، من خلال ما تنفقه من مبالغ مالية، ولمعرفة اتجاه الإنفاق العام في الجزائر سنقوم بدراسة تطور النفقات الجارية والاستثمارية كل على حدى خلال الفترة 2001-2012.

الفرع الأول: تطور نفقات التسيير

لدراسة تطور نفقات التسيير بالجزائر اعتمدنا على الجداول التالية والتي تترجم هذا التطور في صيغة رقمية كالآتي:

الجدول رقم (03): إجمالي نفقات التسيير و معدل نموها خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دج.

السنوات	نفقات التسيير *	معدل النمو **
2001	798,6	-
2002	975,6	22,16
2003	1122,8	15,08
2004	1251,1	11,42
2005	1291,9	3,26
2006	1437,9	11,30

2007	1673,9	16,41
2008	2217,7	32,48
2009	2300	3,71
2010	2659	15,60
2011	3879,2	45,88
2012	4935,9	27,24

source :* Banque d'Algérie, rapport annuelle, 2005, 2009, 2012.

** من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير تسير في اتجاه تصاعدي، وقد عرفت تفاقما حادا ونموا متسارعا خلال فترة الدراسة، المحصورة ما بين 2001-2012 مع وجود بعض السنوات التي سجلت فيها معدلات نمو منخفضة مقارنة بسابقتها، كالمعدل المحقق سنة 2009 والذي انخفض عشرة أضعاف مقارنة بسنة 2008، وقد حققت هذه النفقات أعلى قيمة لها سنة 2012 وقدرت ب 4935,9 مليار دج وأما أخفض قيمة لها فقد قدرت ب 798,6 مليار دج سنة 2001.

الجدول رقم (04): نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دج.

السنوات	النفقات الكلية *	نفقات التسيير *	نسبة المساهمة **
2001	1321	798,6	60,45
2002	1550,6	975,6	62,91
2003	1690,2	1122,8	66,43
2004	1891,8	1251,1	66,13
2005	1985,9	1291,9	65
2006	2453	1437,9	58,61

2007	3108,5	1673,9	53,84
2008	4191	2217,7	52,91
2009	4246,3	2300	54,16
2010	4466,9	2659	59,52
2011	5853,6	3879,2	66,27
2012	7169,9	4935,9	69

source : * Banque d'Algérie, rapports annuelle, 2005, 2009, 2012.

** من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات تقرير بنك الجزائر.

من خلال قراءة الجدول السابق نجد أن كل من النفقات الكلية ونفقات التجهيز يسيران في نفس الاتجاه التصاعدي، كما نلاحظ أيضا أن نفقات التسيير شكلت الجزء الأكبر من إجمالي النفقات طيلة فترة الدراسة حيث حصدت نسبة 69% سنة 2012 وهي بذلك أعلى نسبة مساهمة لها، وأما أدنى نسبة لها فسجلت سنة 2008 ب 52,91%.

الجدول رقم(05): يوضح هيكل نفقات التسيير خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دج

البيانات / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نفقات التسيير	798,6	975,6	1122,8	1251,1	1291,9	1437,9
الأجور	288,8	301,1	329,9	391,4	394,4	447,8
منح المجاهدين	56,1	74	63,2	69,2	82,6	92,5
مواد و لوازم	59,1	69,8	58,8	71,7	65,7	95,7
تحويلات جارية	247,1	387,7	556,9	633,6	663,6	733,3
خدمات الدين العمومي	147,5	143	114	85,2	85,6	68,6
البيانات / السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**

نفقات التسيير	1673,9	2217,7	2300	2659	3879,2	4935,9
الأجور	526,2	838,7	910,9	1212,6	1774,7	1955,7
منح المجاهدين	101,6	103	130,7	151,3	163,2	193
مواد ولوازم	93,8	111,7	112,5	121,7	129,7	120,7
تحويلات جارية	871,8	1102,7	1108,5	1140,2	1773,9	2620,4
خدمات الدين العمومي	80,5	61,4	37,4	33,2	37,7	46,1

source : Ibid.

من خلال ترجمة أرقام الجدول السابق نجد أن الأجور والتحويلات الجارية شهدت نموا متسارعا طيلة الفترة 2001-2012، فقد احتلتا الجزء الأكبر من مجموع نفقات التسيير وهما بذلك يشكلان السبب الرئيسي في ارتفاع مجموع النفقات الجارية، وأما منح المجاهدين، مواد ولوازم وخدمات الدين العمومي فلا تمثلان سوى جزء بسيط من المجموع الكلي لهذه النفقات.

ويعود السبب في ارتفاع الأجور والتي تضم حسب قانون المالية كل من تكاليف الموظفين، التوزيعات والرواتب إلى اهتمام الدولة الكبير وتركزها على الأعباء الاجتماعية التي هتكت عاتقها.

الفرع الثاني: تطور نفقات التجهيز

لدراسة تطور نفقات التجهيز بالجزائر اعتمدنا على الجداول التالية والتي تترجم هذا التطور في صيغة رقمية كالآتي:

الجدول رقم (06): تطور نفقات التجهيز و معدل نموها خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز*	معدل النمو**
2001	522,4	-
2002	575	10,06
2003	567,4	1,32-
2004	640,7	12,91
2005	694	8،31
2006	1015,1	46,32
2007	1434,6	41,32
2008	1973,3	37,55
2009	1946,3	1,36-
2010	1807,9	7,11-
2011	1974,4	9,20
2012	2234	13,14

source : * Ibid.

** من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات تقرير بنك الجزائر.

الجدول رقم (07): نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات الكلية*	نفقات التجهيز*	نسبة المساهمة**
2001	1321	522,4	39,54
2002	1550,6	575	37,08
2003	1690,2	567,4	33,56
2004	1891,8	640,7	33,86
2005	1985,9	694	34,94
2006	2453	1015,1	41,38
2007	3108,5	1434,6	46,15
2008	4191	1973,3	47,08
2009	4246,3	1946,3	45,83
2010	4466,9	1807,9	40,47
2011	5853,6	1974,4	33,72
2012	7169,9	2234	31,15

source : * Ibid.

** من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات تقرير بنك الجزائر.

من خلال تفحصنا للجدول رقم (06) والذي يوضح قيمة نفقات التجهيز نلاحظ أنها تختلف قليلا عن نفقات التسيير من حيث اتجاه النمو، فنجدها تسير باتجاه تصاعدي متذبذب أحيانا ما بين الارتفاع والانخفاض، وأول انخفاض لها كان سنة 2003 حيث انخفضت بما قيمته 7,60 مليار دج مقارنة بسنة 2002، ولكن سرعان ما تداركت هذا الانخفاض لتصل عتبة 2000 مليار دج سنة 2008 بقيمة 1973,3 مليار دج، ونسبة مساهمة في إجمالي النفقات العامة قدرت ب 47,08%.

نلاحظ أيضا أن القيمة المطلقة لنفقات التجهيز، بدأت تتزايد و بقوة مع بداية سنة 2006 حيث بلغت ضعف قيمتها سنة 2001، بمبلغ 1015,1 مليار دج، لتواصل الارتفاع إلى أن بلغت 2234 مليار دج سنة

2012، بالرغم من ارتفاع هذه النفقات إلا أنها بقيت تحصد الحصة الأقل في إجمالي النفقات العامة بعد نفقات التسيير، فطيلة مدة الدراسة 2001-2012 لم تتجاوز نصف القيمة الإجمالية للنفقات العامة ولم تتعدى نسبتها 47%.

المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة من 2001-2012 بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء ما تعلق بنفقات التسيير أو التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليه اتباع سياسة إنفاقيه توسعية.

ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات التي شهدتها الجزائر إبان تلك الفترة وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والمشاريع الاستثمارية، والتي جاءت في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، والذي خصص له أزيد من 432 مليار دولار وقد كانت تصبو من خلاله الحكومة الجزائرية إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها و قطاعاتها، والوصول إلى معدلات مرتفعة في النمو وأخرى منخفضة في البطالة.

وسنقوم من خلال ما يأتي تحليل تطور النفقات العامة بالجزائر حسب طبيعتها، نفقات التسيير ونفقات التجهيز كل على حدى وذلك نظرا لاختلاف أسباب تطور كل نوع منها وكذا وتيرة نموه.

الفرع الأول: تحليل تطور نفقات التسيير

إن الوقوف على التطور الإجمالي لنفقات التسيير خلال الفترة محل الدراسة يعطي انطباعا مبدئيا عن وتيرة هذا التطور والمراحل التي مر بها، وأهم الأسباب التي كانت وراء ذلك، بالنظر إلى القيمة المطلقة لنفقات التسيير من خلال الجدول رقم (03) نجد أن هناك تزايد مستمر في حجم هذه النفقات، حيث انتقلت من 798,6 مليار دج سنة 2001 إلى أربعة أضعاف القيمة سنة 2012 بما قيمته 4935,9 مليار دج وهو تطور كبير جدا لنفقات غير منتجة، وإذا ما تفحصنا وتيرة نموها نجد أنها متباينة ما بين الارتفاع والانخفاض حيث انتقلت من 22,16% سنة 2002 إلى 3,26% سنة 2005، وهي وتيرة بطيئة ومتناقصة، ولكنها سرعان ما عاودت الارتفاع حيث وصلت حدود 46% سنة 2011.

وبالنظر إلى الجدول رقم (04) نلاحظ أن نفقات التسيير ظلت المهيمن والمسيطرة على الحصة الأكبر من إجمالي النفقات العامة حيث تعدت سقف 50% طيلة فترة الدراسة، وأعلى نسبة لها من إجمالي النفقات سجلت سنة 2012 ب 69% أما أضعف نسبة فكانت سنة 2008 ب 52,91%، ومن خلال الجدول رقم (05) يتضح جليا أن أسباب ارتفاع نفقات التسيير يعود في الأساس إلى الارتفاع المستمر والهائل لكل من أجور الموظفين، والتحويلات الجارية.

ففيما يتعلق بأجور الموظفين فقد عرفت تزايد مستمر وضخم في قيمتها، حيث انتقلت من 288,8 مليار دج سنة 2001 إلى 1955,7 مليار دج سنة 2012، وارتفعت نسبتها إلى إجمالي النفقات من 36,16% سنة 2001 إلى 39,62% سنة 2012، ويعود السبب في ارتفاعها إلى التعديلات التي أجريت على الأجور في الجزائر حيث ارتفع الحد الأدنى المضمون للأجر من 8000 دج سنة 2001 إلى 18000 دج سنة 2012.

بالإضافة إلى التعديلات الخاصة بشبكة الأجور سنة 2008، حيث تم من خلالها إعادة تصنيف سلم الأجور حسب المستوى التعليمي، وكذا صدور القوانين الخاصة بكل قطاع في الوظيف العمومي، وهو ما ترتب عليه زيادات في أجور موظفي القطاع الحكومي، وكذا دفع مخلفات الأجور والعلاوات لموظفي القطاع خاصة قطاع التعليم.

من بين الأسباب أيضا التي أدت إلى زيادة النفقات الخاصة بالأجور، برامج التشغيل في صيغها المختلفة كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج، وفيما يخص التحويلات الجارية فمرد ارتفاعها يعود إلى زيادة الإعانات الاجتماعية، والتي أثقلت كاهل الدولة، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات على الخدمات الإدارية بهدف تحسين وعصرنة الإدارات الجزائرية من أجل تقديم خدمة ذات جودة أفضل، فارتفعت قيمتها من 247,1 مليار دج سنة2001 ونسبة مساهمة 30,94 % إلى 2620,4 % مليار دج ونسبة مساهمة 53,08 % سنة 2012 أي بوتيرة نمو عالية جدا.

ويعود السبب في ذلك إلى تكفل الحكومة بتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية التي تستهدفها الجزائر تلك الفترة بالإضافة إلى الإعانات الموجهة للمواطنين، من أجل توفير السكن والقضاء على السكن الهش وارتفاع قيمة الإعانات الموجهة للفئات المعوزة، حيث ارتفعت قيمة منحة التضامن الموجهة للفئات

الضعيفة من 1000 دج إلى 3000 دج سنة 2007 وخصص منحة بقيمة 2000 دج للمساجين المحرومين بعد الإخراج إبتداءا من سنة 2006، فكل هذه الأسباب وأخرى ساهمت في رفع حصة التحويلات الجارية إلى إجمالي نفقات التسيير.

من بين الأسباب أيضا في زيادة نفقات التسيير انخفاض خدمات الدين العمومي والتي قدرت ب 46,1 مليار دج بعدما كانت تقدر ب 147,5 مليار دج سنة 2001، وأما النفقات على المواد واللوازم وكذا منح المجاهدين فلم تساهم إلا بالقليل حيث قدرت نسبتها إلى إجمالي النفقات على التوالي سنة 2012 2,44 % و3,91 %، وهي نسبة ضئيلة جدا لا تؤثر في حجم الإجمالي لنفقات التسيير مقارنة بالنفقات على الأجور والنفقات على التحويلات الجارية.

الفرع الثاني: تحليل تطور نفقات التجهيز

عرف هذا النوع هو الآخر ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة (2001-2012) ومن خلال الجدول رقم (06) نجد أن هناك زيادة محتشمة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2001-2005 حيث كانت تمثل 522,4 مليار دج سنة 2001، أي ما يمثل أقل من نصف نفقات التسيير التي استحوذت على الحصة الأكبر لتنتقل إلى 694 مليار دج سنة 2005، وبالمقابل انخفضت نسبتها إلى إجمالي نفقات التجهيز لتصل حدود 35% سنة 2005 بعدما كانت 39,54% سنة 2001، كما سجلت أيضا معدل نمو سالب سنة 2003 ب 1,32% بعد ما كانت مقدر ب 10,06% سنة 2002 كما هو موضح في الجدول رقم (07).

بذلك تكون سنة 2003 السنة التي سجلت فيها أخفض قيمة لها ب567,4 مليار دج وقد استمرت نفقات التجهيز في الزيادة إلى غاية الفترة 2005-2012، حيث عرفت هذه النفقات ما بين 2005-2009 زيادة بمستويات كبيرة مقارنة بالفترة 2001-2004، حيث وصل معدل نموها سنة 2006 إلى 46,32% بعدما كان 8,31% سنة 2005 حسب الجدول رقم (04)، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى كبر حجم الاستثمارات المنجزة خلال هذه الفترة في إطار تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو والتي من بينها المترو الجزائر، مطار الجزائر والطريق السيار شرق غرب.

وقد انعكست هذه الزيادة على هيكل النفقات العامة الذي سجل تغيرا لصالح نفقات التجهيز التي انتقلت نسبتها من إجمالي النفقات العام من 39,54% سنة 2001 إلى 47,08% سنة 2008، وهو ما يعكس شدة توجه الحكومة نحو إقامة المشاريع الاستثمارية خاصة ما تعلق منها كالبنى التحتية ومن خلال الجدول رقم (07) نجد أن قيمة نفقات التجهيز تضاعفت بأكثر من أربع مرات مقارنة بسنة 2001، حيث بلغت قيمتها 2234 مليار دج، وهي سنة انطلاق برنامج دعم النمو والذي خصص له مبلغ 21214 مليار دج للاستثمارات العمومية.

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نفقات التجهيز، ارتفاع تكاليف إنجاز العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية عما خصص لها في البداية، بسبب سوء التسيير والفساد الذي ترك بصمته في أغلب الصفقات الاستثمارية الكبرى منها الطريق السيار شرق غرب، ميترو الجزائر الذي استنزف مبالغ ضخمة لو خصصت لمشاريع تنموية أخرى لكان ذلك أفيد للجزائر.

المبحث الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

بعد دراستنا للنفقات العامة في المبحث السابق ومختلف تصنيفاتها، وجب علينا التطرق إلى مصادر تغطيتها والمتمثلة في الإيرادات العامة بمختلف جوانبها، ولهذا سنقوم بتتبع تطور هذه الإيرادات في الجزائر ومن ثم تحليلها خلال فترة 2001-2012.

المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة وتصنيفها في الجزائر

تعرف الإيرادات العامة كأداة مالية "بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[1]، أي هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها العامة[2]، تعددت أنواع الإيرادات العامة وتشعبت فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل: الهبات والإعانات وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب.

---

[1]: محمد عباس المحرزي، مرجع سبق ذكره، الطبعة الثانية، 2005، ص: 115.

[2]: أبو منصف، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

فالمشرع الجزائري قسم موارد الميزانية العامة للدولة إلى ما يلي:[1]

1-الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

2-مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

3-التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المسداة والأتاوى؛

4-الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛

5-التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛

6-مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

7-مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونيا؛

8-الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

وبتفحص الإيرادات السابقة يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة في قسمين هما:

الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية

تتمثل الإيرادات الإجبارية في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل استنادا إلى سيادتها ويشمل هذا النوع:

أولا: الإيرادات الجبائية

تتكون الإيرادات ذات الطابع الجبائي من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفة في الجدول رقم(08) من الموازنة العامة كما يلي:

1-الضرائب المباشرة: وتعرف على أنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة جبرا من ثروة الأشخاص ودون مقابل خاص لدافعها، وذلك بغرض تحقيق نفع عام، كالضرائب المفروضة على الأجور، الأرباح الصناعية والتجارية.....؛

2-حاصل التسجيل والطابع: وهي ضرائب على بعض الأعمال القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية

[1]: المادة11 من قانون 84-17، المؤرخ في1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية.

والقضائية مثل: طوابع جواز السفر وبطاقة التعريف الوطني....؛

3-حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال وأهمها الرسم على القيمة المضافة؛

4-حاصل الضرائب الغير مباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والكحول.....؛

5-حاصل الجمارك: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد؛[1]

6- الجباية البترولية: وتتكون من مجموع اقتطاعين اثنين هما: من جهة ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي، ومن جهة أخرى ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

ثانيا: صناديق المساهمة

بالإضافة إلى الضرائب ذات الطبيعة الجبائية، تمول الميزانية العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة.

وصناديق المساهمة هي مؤسسات عمومية اقتصادية تكون في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري وتعمل عونا ائتمانيا للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي.[2]

ثالثا: الغرامات

هي عقوبات مالية حكمت بها هيئات قضائية (محاكم، مجلس المحاسبة) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار، مفتش الجمارك) ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.[3]

---

[1]: جمال يرقي، **أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية**، بحث مقدم ضمن درجة الماجستير، جامعة الجزائر 2002، ص: 21.

[2]: المادة2 من قانون 88-03، المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بقوانين المالية.

[3]: لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية

يشمل هذا الصنف من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة على سبيل الاختيار من طرف الأشخاص في مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة ومنها:[1]

أولا: مداخيل الأملاك التابعة للدولة

وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة.

إن الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها يتم تدبيرها بشكل اتفاقي من خلال بيع السلع التي تمتلكها والتي لم تعد تمثل منفعة بالنسبة لها مثل: مداخيل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات المساكن، السيارات الادارية....

وأما مداخيل الاستغلال الأملاك التابعة للدولة فيتم تدبيرها من الإجارة أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، الخواص أو العموميين مثل: مداخيل استغلال المناجم والمحاجر والغابات، حقوق الصيد وكذا القنوات وأشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المقامة في باطن الطرق الوطنية.

ثانيا: التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدة والأتاوى

هي كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع منها وهي:

1-المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛

2-المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية؛

3-المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

ثالثا: الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات

ما يميز هذه الأموال أنها تقدم للدولة بدون مقابل ويتعلق الأمر بالمساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفعة عمومية بحيث تمثل هذه الموارد المساهمات الاختيارية في تغطية الصناديق العمومية.

---

[1]: المرجع السابق، ص ص: 50،51.

وبصفة عامة يمكن القول أن الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة المعروضة حسب الطبيعة القانونية هي المصنفة في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 -الموارد العادية	
1-1الإيرادات الجبائية	
201-001-حاصل الضرائب المباشرة.....	677730000
002 -201-حاصل التسجيل والطابع.....	43770000
003 -201-حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	639670000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	330200000
201-004-حاصل الضرائب غير المباشرة.....	2000000
201-005-حاصل الجمارك.....	232580000
المجموع الفرعي (1)	1595750000
1-2الإيرادات العادية	
201-006-حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية.....	19000000
201-007-الحواصل المختلفة للميزانية.....	54300000
201-008-الإيرادات النظامية	ـــــ
المجموع الفرعي(2)	73300000
1-3الإيرادات الأخرى	
الإيرادات الأخرى.....	225000000
المجموع الفرعي(3)	225000000
مجموع الموارد العادية	1894050000

2-الجباية البترولية	
011-201-الجباية البترولية.....	1561600000
المجموع العام الإيرادات	3455650000

المصدر: قانون رقم 11-16 المؤرخ في 29 ديسمبر 2011 المتضمن قانون المالية لسنة 2012.

رغم الإصلاحات التي تخللت النظام الضريبي، فلم يتمكن من تحقيق الاستقرار المرجو مما أدى إلى صدور تعديلات ضريبية، فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 33 إجراء ضريبي ما بين تعديل وإلغاء وإتمام أما قانون المالية لسنة 2002 تضمن 32 إجراء ضريبي، وأيضا قانون المالية لسنة 2003 تضمن 68 إجراء ضريبي وهي مستمرة إلى يومنا هذا، حيث كان الهدف منها تبسيط وعصرنة النظام الجبائي والوصول إلى جباية فعالة تستطيع أن تؤدي أهدافها وخاصة التمويلية.[1]

[1]: ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 02، جامعة بليدة، الجزائر، 2003، ص: 30.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر

لدراسة تطور الايرادات العامة بالجزائر اعتمدنا على الجداول التالية والتي تترجم هذا التطور في صيغة رقمية كالآتي:

الجدول رقم(09): نسبة كل من الإيرادات الجبائية و الإيرادات العادية من الإيرادات العامة خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات العامة*	1489,2	1603,1	1974,3	2223,2	3076,1	3639,5
الجباية العادية*	398,2	483,0	524,90	580,4	642,2	720,8
نسبة المساهمة**	26,72	30,12	26,58	26,10	20,87	19,80
الجباية البترولية*	1001,4	1007,9	1350,0	1570,7	2352,7	2799
نسبة المساهمة**	67,21	62,87	68,37	70,65	76,48	76,90
الإيرادات العادية*	90,3	112,20	99,40	72,10	81,20	119,7
نسبة المساهمة**	6,06	6,99	5,03	3,24	2,63	3,28
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الايرادات العامة*	3679,8	5190,4	3676	4392,8	5790,1	6411,2
الجباية العادية*	766,8	965,2	1146,6	1298	1527,1	1984,3
نسبة المساهمة**	20,83	18,59	31,19	29,54	26,37	30,95
الجباية البترولية*	2796,8	4088,6	2412,7	2905	3979,7	4184
نسبة المساهمة**	76	78,77	65,63	66,13	68,73	65,29
الايرادات العادية*	116,2	136,6	116,7	189,8	283,3	242,9
نسبة المساهمة**	3,15	2,63	3,17	4,32	4,89	3,78

source : * Ibid.

** من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر.

الجدول رقم (10): نسبة تطور الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجباية العادية*	398,2	483	524,9	580,4	642,2	720,8
نسبة التطور **	-	21,29	8,67	10,57	10,64	12,23
الإيرادات العادية*	90,3	112,2	99,4	72,1	81,2	119,7
نسبة التطور **	-	24,25	11,40-	27,46-	12,62	47,41
الجباية البترولية*	1001,4	1007,9	1350	1570,7	2352,7	2799
نسبة التطور **	-	0,64	33,94	16,34	49,78	18,96
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
الجباية العادية*	766,8	965,2	1146,6	1298	1527,1	1984,3
نسبة التطور **	6,38	25,87	18,79	13,20	17,65	29,93
الإيرادات العادية*	116,2	136,6	116,7	189,8	283,3	242,9
نسبة التطور **	2,92-	17,55	14,56-	62,63	49,26	14,26-
الجباية البترولية*	2796,8	4088,6	2412,7	2905	3979,7	4184
نسبة التطور **	0,07-	46,18	40,98-	20,40	36,99	5,13

source : * Ibid.

** من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر.

تزامنت فترة دراسة إيرادات الجزائر 2001-2012 مع ارتفاع معتبر في أسعار النفط، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي في تحصيل إيراداته، فإن أسعار النفط المرتفعة خلال فترة الدراسة ساهمت وبشكل كبير في إحداث انفراج مالي بالجزائر، إذ تعتبر المتغير الأكثر تأثيرا في موارد الاقتصاد الجزائري، تليها الإيرادات الجبائية ثم الإيرادات العادية بمساهمة ضئيلة جدا مقارنة بسابقتها .

ومن خلال الجدول رقم(09) نلاحظ أن الإيرادات الإجمالية لموازنة الجزائر، اتخذت اتجاها تصاعديا حيث استمرت في التزايد طيلة ثمان سنوات بدون انقطاع من سنة 2001 إلى غاية 2008، ثم انخفضت بعدها سنة 2009 بما قيمته حوالي 1500 مليار دج، وهو مبلغ كبير لا يستهان به، لكن هذا الانخفاض لم يدم حيث عاودت الارتفاع مباشرة و بشكل سريع خلال السنوات 2010،2011،2012 فمن قيمة 3676 مليار دج المسجلة سنة 2009 ارتفعت لتتعدى سقف 6 ملايير دج سنة 2012، بما قيمته 6411,2 مليار دج، ويعود الارتفاع والانخفاض الملحوظ خلال فترة الدراسة في الحصيلة الإجمالية لإيرادات الجزائر بشكل كبير إلى حصيلتها من الجباية البترولية والتي تعتبر المؤشر الأكثر تأثيرا في حصيلة الإيرادات الجزائرية والجدول رقم (09) يترجم ذلك بالأرقام .

من خلال الجدول (09) نلاحظ أيضا أن اتجاه مسار الجباية البترولية و الإيرادات الإجمالية هو نفسة اتجاه تصاعدي من 2001-2008، ثم نجد أن انخفاض الإيرادات العامة سنة 2009 تزامن مع انخفاض تحصيلات الدولة من الجباية البترولية، من خلال الجدول أيضا نلاحظ أن مساهمة الإيرادات الغير جبائية في إجمالي الإيرادات العامة ضئيلة جدا مقارنة بالإيرادات الجبائية، فهي لم تتعدى سقف 300 مليار دج خلال 12 سنة في حين تجاوزت الجباية البترولية سقف 4000 مليار دج، تليها الجباية العادية بسقف يقارب 2000 مليار دج.

المطلب الثالث: تحليل تطور إيرادات الموازنة العامة

عرفت إيرادات الجزائر تطورا ملحوظا ذوا اتجاه تصاعدي موجب خلال فترة الدراسة، ويعود هذا الارتفاع الكبير بالأساس إلى كبر حجم تحصيلات الجزائر من الصادرات النفطية، ولتحليل أكثر دقة وتوضيح سنفصل في إيرادات الجزائر حسب طبيعتها، ونقيس مدى مساهمة كل نوع من الإيرادات في تحسين الوضعية الاجمالية لإيرادات الموازنة العامة وكذا نسبة تطوره، خلال فترة الدراسة المحصورة ما بين 2001-2012.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة(2001-2012)

الفرع الأول: مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة

تشكل الجباية العادية أهم الموارد المالية للدولة، فتصنف كثاني أهم مصدر لإيرادات الجزائر بعد الجباية البترولية، وقد سعت الجزائر إلى محاولة إحلالها محل الجباية البترولية، من خلال تسخيرها لجملة من الطاقات المادية والبشرية، تمثلت في الإدارات الجبائية المجهزة بموارد مادية وكفاءات بشرية هائلة، كما قامت أيضا بالعديد من التغييرات والتعديلات التي مست الهيكل الجبائي.

ومن خلال قراءة الجداول السابقة نجد أن الجباية العادية شهدت تطورا ملحوظا وطفيف نوعا ما، طيلة فترة الدراسة 2001-2012 حيث بلغت 398،2 مليار دج سنة 2001 ونسبة مساهمة 26,72 % من إجمالي الإيرادات العامة، واستمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2012 ما قيمته 1984,3 مليار دج بنسبة مساهمة 30,95%، وبزيادة قدرها أربعة أضعاف القيمة المسجلة سنة 2001.

كما نلاحظ أيضا أن أكبر نسبة مساهمة للجباية العادية من إجمالي الإيرادات العامة حققت سنة 2009 وقدرت ب 31,19 % وقد جاءت بالموازاة مع انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية، وأما أخفض نسبة مساهمة لها فكانت سنة 2008 بمعدل 18,59 % وهو ما يقابل أيضا تسجيل أكبر نسبة مساهمة للجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة.

من الجدول رقم(10) نجد أن زيادة حجم الجباية العادية في حالة تذبذب مستمر وهي ذو اتجاه منحرف فأحيانا يكون تصاعدي وأخرى تنازلي، فبعد زيادة قدرها 21,29 % سجلت ما بين 2001-2002 انخفضت مباشرة إلى 8,67 % ما بين 2002-2003 ثم ارتفعت مرة أخرى ما بين 2005-2006 لكنها ما لبثت أن عاودت الانخفاض وبشكل كبير ما بين 2006-2007 قدر ب 6,38 %، ثم قفزت مباشرة خلال السنة الموالية إلى نسبة زيادة 25,87 % لتسجل انخفاض آخر ما بين 2009-2011، ثم تداركته سنة 2012 بنسبة زيادة فاقت السنوات السابقة وقدرت ب 29,93 %.

ويعود هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية إلى عدة عوامل منها: تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الاجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي.

الفرع الثاني: مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة

من خلال تفحصنا للجداول السابقة نلاحظ مدى هيمنة الجباية البترولية على إجمالي إيرادات الموازنة العامة فهي تشكل موردا هاما لخزينة الدولة، فهي تمتلك دوما الحصة الأكبر في إجمالي الإيرادات العامة وبالرجوع إلى نسبة المساهمة التي يوضحها الجدول رقم(09) نجد أن أخفض نسبة لها تفوق أعلى نسبة مساهمة كل من الإيرادات الجبائية العادية والإيرادات العادية بكثير ولو جمعتا مع بعض، وهذا ما يدل على أن ارتفاع الإيرادات العامة مرده بالأساس إلى ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات النفطية.

لقد سجلت الجباية البترولية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2001-2008 حيث أن قيمتها تضاعفت أربع مرات منذ سنة 2001، وهذا بسبب الانتعاش الكبير في سوق النفط العالمي وارتفاع سعر البرميل الواحد من البترول، كما أنها سجلت أكبر نسبة مساهمة لها في إجمالي الإيرادات العامة سنة 2008 ب 78,77% ومعدل نمو 46,18 %، وأما أخفض نسبة مساهمة لها فكانت سنة 2002 وقدرت ب 62,87% ومعدل نمو 0,64% ويعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع حصيلة الجباية العادية.

من خلال الجدول رقم (09) نجد أن سنة 2009 هي سنة تدهور وانهيار حقيقي لمستوى حصيلة الجزائر من الجباية البترولية، فبعد تعدي سقف الأربعة ملايير دج سنة 2008 انهارت وانخفضت إلى حوالي نصف القيمة حيث بلغت 2412,7 مليار دج ونسبة مساهمة 65,63 % مع تسجيل معدل نمو سالب 40,98- وهو ثاني معدل سالب بعد الذي سجل سنة 2007 و المقدر ب 0,07-، ومرد هذا الانهيار يعود إلى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي أثرت بشكل كبير على سعر البترول في السوق العالمي، حيث انخفض من 147 دولار للبرميل الواحد إلى حوالي 40 دولار للبرميل نتيجة تقلص الطلب العالمي على هذه المادة، هذا الانهيار بدوره أثر على إجمالي الإيرادات العامة والتي انخفضت إلى 3676 مليار دج بعد تعديها لسقف الخمسة ملايير دج سنة 2008.

لكن سرعان ما انقضت مرحلة الانهيار حيث ارتفع معدل نمو الجباية البترولية إلى 20,40 % سنة 2010 وهو معدل جيد مقارنة بذلك المحقق سنة 2009، كما ارتفعت نسبة مساهمتها أيضا إلى 66,13 % سنة 2010، وبالمقابل ارتفع حجم الإيرادات العامة ليصل سنة 2010 إلى 4392,8 مليار دج، وتعتبر سنة

2012 سنة الذروة بالنسبة لحصيلة الجباية البترولية أين سجلت أعلى قيمة لها والبالغة 4184 مليار دج مما انعكس على إجمالي إيرادات الموازنة العامة والتي تجاوزت 6 ملايير دج بقيمة 6411,2 مليار دج.

الفرع الثالث: تحليل مساهمة الايرادات العادية في إيرادات الموازنة العامة

تتمثل الإيرادات العادية إجمالا وحسب الموازنة العامة بالجزائر في مداخيل الأملاك الوطنية، الحواصل المختلفة للميزانية والإيرادات النظامية، وهي لا تمثل إلا جزءا بسيطا من حصيلة الإيرادات الإجمالية، حيث أن أعلى قيمة لها طيلة فترة الدراسة أي ما بين 2001-2012 كانت 242,9 مليار دج فقط مقارنة بنظيرتها من الإيرادات الجبائية سواء العادية منها أو البترولية، وبذلك فإن حصتها لا تؤثر في تطور الإيرادات العامة.

ومن خلال الجدول رقم (09) نجد أن أدنى قيمة لها سجلت سنة 2005 ب 81,2 مليار دج، وأدنى نسبة مساهمة قدرت ب 2,63%، كما نلاحظ أيضا أن الإيرادات العادية سجلت ولعدة مرات معدل نمو سالب خلال السنوات2003 ، 2004، 2007، 2012،2009. وهو على التوالي 11,40-، 27,46- 2,92- 14,56-، 14,26-.

وأما أعلى معدل نمو فسجل سنة 2010 و قدر ب 62,63% وهو يفوق معدل نمو كل من الجباية العادية والجباية البترولية، وبذلك تكون المرة الثالثة الذي يفوق فيها معدل نمو الإيرادات العادية معدل نمو الإيرادات الأخرى بعد ذلك المحقق سنة 2002 والمقدر ب 24,25%، والمحقق سنة 2006 والمقدر ب 47,41%.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة(2001-2012)

المبحث الثالث: التوازن الاقتصادي في الجزائر

يتوقف مدى نجاح السياسة المالية على مدى حساسية الاقتصاد لإجراءاتها، ومدى فاعلية تلك الإجراءات في إحداث التغيرات المرغوب فيها، وانطلاقا من منهجية البحث المتبعة في الجانب النظري فإن الدراسة ستقوم بقياس مدى فاعلية السياسة المالية وقدرتها على تحقيق التوازن الكلي انطلاقا من تقسيم مؤشرات التوازن الاقتصادي إلى مؤشرات داخلية تتمثل في الموازنة العامة، معدل النمو، البطالة والتضخم ومؤشرات خارجية تضم كل من المديونية ورصيد ميزان المدفوعات، وذلك خلال الفترة 2001-2012.

المطلب الأول: التوازن الداخلي في الجزائر

لتحليل وضعية التوازن الداخلي بالجزائر، ومدى تأثير السياسة المالية عليها سنقوم بدراسة كل من تطورات معدل النمو، البطالة والتضخم خلال الفترة 2001-2012.

الفرع الأول: معدل النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية بالجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي، ويعتبر الإنفاق العام أهم الأدوات المستخدمة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال انتهاج سياسة إنفاقيه توسعية.

وقد شهد معدل النمو بالجزائر خلال الفترة 2001-2003 وتيرة نمو متسارعة، حيث ارتفع من 2,6% سنة 2001 إلى أقصاها سنة 2003 ب 6,9%، وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة وهو بذلك يبرز حجم التطور الاقتصادي والازدهار الذي تولد عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، لكن سرعان ما انخفض إلى 2% سنة 2006 وواصل تطوره المشتت ما بين الارتفاع والانخفاض إلى أن سجل سنة 2012 معدل 2,4%.

إن الملاحظ للنتائج المحققة يحكم بإيجابية وفعالية على السياسة المالية التوسعية المدعمة للطلب الكلي في التأثير الإيجابي على معدلات النمو، لكن الملاحظ لهذه النتائج مقارنة مع ما أنفق من مبالغ مالية من جهة وما تسرب إلى القطاع الخارجي من جهة أخرى يجزم بمحدودية هذه السياسة ونقص فعاليتها، وذلك أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد تم تلبيتها من القطاع

الخارجي عن طريق الاستيراد ولم يتم تلبيتها عن طريق جهاز الإنتاج المحلي، أي أنه لو تم تلبية تلك الزيادة أو جزء منها محليا لشهدت معدلات النمو ارتفاعا أكبر.[1]

الجدول رقم (11): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2012

السنوات	معدل النمو %
2001	2,6
2002	4,7
2003	6,9
2004	5,2
2005	5,1
2006	2
2007	3
2008	2,4
2009	2,4
2010	3,5
2011	3,4
2012	2,4

Source: Algeria statistical appendix IMF country report, 2007.

الفرع الثاني: التضخم

التضخم في الجزائر ظاهرة تاريخية ملازمة للاقتصاد الجزائري وهو ليس قضية نقدية فقط وإنما هو ظاهرة اقتصادية ناتجة عن عدة ظواهر نقدية وغير نقدية.

وقد عرف معدل التضخم في الجزائر تذبذبات مستمرة، فبعد انخفاضه إلى 1,4% سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 والقدر فيها ب 4,2% عاود الارتفاع سنة 2004 ب 3,6% وبقي يشهد حالة من الاضطراب

[1]: محمد كريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012**، المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 23.

أي ما بين الانخفاض والارتفاع إلى غاية 2009 أين حقق معدل مرتفع نوعا ما قدر ب 5,7% ثم سجل أقصى معدل له سنة 2012 ب 8,9% .

ومن بين الأسباب التي جعلت من الاقتصاد الجزائري اقتصاد تضخمي وساهمت في ارتفاع معدلات التضخم ما يلي:

1-الفجوة الموجودة بين الطلب والعرض، حيث أن زيادة الطلب تعود إلى ارتفاع عدد السكان ومن ثم ارتفاع المداخيل الشيء الذي يدفع بالدولة إلى زيادة الانفاق الحكومي، و أما انخفاض العرض فيعود إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛

2-تخصص الجزائر في تصدير المحروقات، مما يؤدي إلى دخول كميات كبيرة من العملة الأجنبية تشجع الطلب الداخلي دون أن يكون هناك عرض مكافئ لها؛

3-برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تقوم بتشجيع الطلب على حساب العرض وبالتالي زيادة التضخم.

الجدول رقم(12): معدل التضخم خلال الفترة 2001-2012

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم%	4,2	1,4	2,6	3,6	1,9	3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم%	3,5	4,5	5,7	3,9	4,5	8,9

Source: L'Algérie en quelques chiffres résultat, 2005-2008-2013, p:17.

الفرع الثالث: البطالة

ساهمت الدولة بمجهود انفاقي كبير من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، في القضاء على ظاهرة البطالة، ولقد نجحت برامج الإنعاش الاقتصادي في التأثير إيجابا على معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2012.

فنجد أن معدل البطالة عرف موجة من الانخفاضات القوية، فانخفض من 27,3% سنة 2001 إلى 17,7% هذا في إطار برنامج دعم النمو، واستمر هذا المعدل في الانخفاض خلال الفترة 2005-2009 الموازية لانطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث قدر سنة 2009 ب 10,17% .

وعرفت سنوات 2010، 2011، 2012 معدلات منخفضة ومستقرة 10% وذلك بسبب البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي خصص له حوالي 350 مليار دج لتمويل آليات خلق مناصب الشغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

الجدول رقم(13): معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2012

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة%	27,3	28	23,72	17,7	15,3	12,27
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة%	13,8	11,32	10,17	10	10	10

Source: Ibid, p : 14.

الفرع الرابع: الموازنة العامة

عرفت الميزانية العامة على طول الفترة 2001-2012 تطورات متباينة، فحققت رصيدا موجبا طيلة الفترة 2001-2008، بالرغم من ارتفاع حجم الانفاق العام آنذاك في صيغة برنامجي دعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي، فبلغت أعلى مستوى لها سنة 2006 برصيد موجب قدر ب 1186,5 مليار دج، ويعود سبب إيجابية رصيد الموازنة العامة إلى ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2001-2008 حيث بلغ سنة 2008 سعر البرميل 6451,84 مليار دج، وهو ما يعادل حوالي 6 أضعاف قيمته سنة 2001، هذا

الارتفاع أثر وبشكل مباشر على حصيلة الإيرادات البترولية والتي بدورها ساهمت في الرفع من مجموع الإيرادات الكلية، نتيجة العلاقة الطردية التي تجمع ما بين هذه الأخيرة و الجباية البترولية.

خلال السنوات 2007-2008 شهدت الميزانية العامة انخفاضات موجبة حيث انخفض رصيدها إلى 571,80 مليار دج سنة 2007 أي حوالي نصف قيمته سنة 2006، ثم عاود الارتفاع بما قيمته 428,40 مليار دج، ولكنه بقي رصيد منخفض إذا ما قورن بالرصيد المحقق خلال الفترة 2001-2006 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بسب البرنامج التكميلي لدعم النمو فارتفاع سعر البترول إلى 6451,84 دج، ساهم في حدوث انفراج مالي بالجزائر مما دفع بها إلى ضخ المليارات من أجل تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو.

أما الفترة 2009-2012 فقد حققت الميزانية العامة عجزا نتج عنه رصيد سالب قدر ب 758,7- مليار دج، وجاء ذلك نتاجا لانخفاض أسعار البترول سنتي 2008، 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية واستمرار الحكومة في ضخ الأموال لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي.

مما سبق يتضح لنا جليا أن مرد الفائض الذي حققته الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة 2001-2008، يعود إلى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية بشكل كبير ومساهمتها في الرفع من حجم الإيرادات العامة، والتي تمكنت من استيعاب وتغطية الكم الهائل من الإنفاق العام في تلك الفترة.

كما أن سبب حدوث العجز الموازني خلال السنوات 2009-2012، يعود إلى زيادة النفقات العامة بمعدلات عالية وغير متكافئة مع معدلات نمو الإيرادات العامة، والتي عرفت تناقصا في تلك الفترة جراء انخفاض الحصيلة البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول.

الجدول رقم (14): الإيرادات العامة، النفقات العامة، رصيد الميزانية خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات *	1489,2	1603,1	1974,3	2223,2	7076,1	3639,5
النفقات *	1321	1550,6	1690,2	1891,8	1985,9	2453
الرصيد **	168,20	52,50	284,10	331,40	1090,80	1186,50

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات *	3679,8	5190,4	3676	4392,8	5790,1	6411,2
النفقات *	3108,5	4191	4246,3	4466,9	5853,6	7169,9
الرصيد **	571,80	999,40	570,3-	74,1-	63,5-	758,7-

source :* Ibid.

** من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر.

المطلب الثاني: التوازن الخارجي في الجزائر

لتحليل وضعية التوازن الخارجي بالجزائر، ومدى تأثير السياسة المالية عليها سنقوم بدراسة كل من تطورات ميزان المدفوعات والدين الخارجي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012.

الفرع الأول: ميزان المدفوعات

يشكل الميزان التجاري نقطة حساسة في توازن ميزان المدفوعات من عدمه، إذ أن حدوث فوائض في الميزان التجاري يحدث فائضا في الحساب الجاري وعليه تتحسن وضعية ميزان المدفوعات، وعند حدوث عجز في الميزان التجاري يحدث عجز في الحساب الجاري مؤديا إلى عجز في ميزان المدفوعات.

حقق ميزان المدفوعات طيلة فترة الدراسة فائضا متواصلا، حيث تزايد من 6,2 مليار دولار سنة 2001 إلى 36,99 مليار دولار سنة 2008، لكنه ما لبث أن انخفض إلى أدنى مستوياته حيث بلغ رصيده 3,86 مليار دولار فقط سنة 2009، ولقد حقق هذا الرصيد بالموازاة مع انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي والتي انخفضت إلى 62,3 دولار للبرميل بعد أن قاربت 100 دولار سنة 2008 للبرميل الواحد، ثم عاود الارتفاع ليسجل سنة 2012 رصيدا موجبا ب 12,06 مليار دولار.

لقد عرف الميزان التجاري هو الآخر زيادات مستمرة سجل من خلالها رصيدا موجبا طيلة فترة الدراسة ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية، والتي بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 ب 78,59 مليار دولار وبالمقابل حقق الميزان التجاري فائضا ب 40,52 مليار دولار وهي بذلك أقصى قيمة له خلال الفترة 2001-2012.

مما سبق نجد أن هناك ارتباط وثيق ما بين قيمة الصادرات والميزان التجاري وميزان المدفوعات ككل إذ أن السنوات التي حققت فيها إجمالي الصادرات القيمة الكبرى لها وهي 78,59 مليار دولار سنة 2008 صاحبها تسجيل أقصى قيمة بالميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات ككل، وبالمقابل فإن سنة 2002 تضم القيم الأدنى التي حققها كل من إجمالي الصادرات، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وأخيرا يمكن القول أن التوازن في ميزان المدفوعات مرهون بأسعار المحروقات بحيث أن انخفاضها يعود حتما على توازنه.

الجدول رقم (15): الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات / المؤشرات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الرصيد الإجمالي
2001	19,09	9,48	9,61	6,2
2002	18,71	12,01	6,70	3,66
2003	24,46	13,32	11,14	7,47
2004	32,22	17,95	14,27	9,25
2005	46,33	19,86	26,47	16,94
2006	54,74	20,68	34,06	17,73
2007	60,59	26,35	34,24	29,55
2008	78,59	38,07	40,52	36,99
2009	45,18	37,40	7,78	3,86
2010	57,09	38,89	18,20	15,58
2011	72,89	46,93	25,96	20,14
2012	71,74	51,57	20,17	12,06

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009، 2011، 2014، ص: 15.

الفرع الثاني: الدين الخارجي

عرف الدين الخارجي بالجزائر خلال الفترة محل الدراسة اتجاه نمو تنازلي، حيث شهدت هذه الفترة تسجيل قيم منخفضة من سنة إلى أخرى، وقد عرفت تناقصا قليلا ما بين سنة 2001-2005، فبعد إجمالي دين 22,5 مليار دولار سنة 2001 تقلص حجم الين ليبلغ 17,191 مليار دولار أي انخفاض بقيمة 5,30 مليار دولار خلال أربع سنوات، ثم انخفض بشكل سريع جدا سنة 2006 إلى 5,603 مليار دولار أي بما قيمته 11,58 مليار دولار وهو انخفاض كبير جدا فاق قيمة الانخفاض المسجلة ما بين 2005-2011 وواصل الدين الخارجي السير في نفس الاتجاه التنازلي إلى أن وصل قيمة 3,376 مليار دولار سنة 2012.

ويعود سبب انخفاض الدين الخارجي في الجزائر للسياسات المنتهجة في هذا المجال سواء، من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر، أو من خلال اتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية ابتداء من سنة 2004، والتي جاءت بالموازاة مع الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول أثناء تلك الفترة.[1]

[1]: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**، أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 12، جامعة الشلف 2012، ص ص: 250،251.

الجدول رقم(16): تطور الدين الخارجي خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الدين الخارجي
2001	22,5
2002	22,6
2003	23,2
2004	21,821
2005	17,191
2006	5,603
2007	5,606
2008	5,585
2009	5,413
2010	5,560
2011	4,405
2012	3,676

المصدر: المرجع السابق، ص: 16.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية المطبقة في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة(2001-2012)

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 اتضح لنا أن السياسة الإنفاقية للجزائر تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، وأخذت نفقات التسيير الحصة الأكبر من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التجهيز في المرتبة الثانية التي عرفت نوع من الزيادة خلال السنوات الأخيرة من سنوات الدراسة، أما السياسة الإيرادية تميزت باعتمادها على الجباية البترولية، حيث مثلت هذه الأخيرة أكثر من 60 % من الإيرادات الإجمالية، غير أن الجباية العادية عرفت نوع من التحسن من خلال مجموعة من الإصلاحات المنتهجة خاصة الإصلاحات الضريبية.

وفيما يخص التوازن الاقتصادي الجزائري نجد أنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي للدول، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي نظرا لدورها الإيجابي في التأثير الإيجابي على النشاط الاقتصادي للمجتمع، حيث أن الدولة تستخدم أدوات السياسة المالية والمتمثلة في السياسة الإنفاقية وسياسة الإيرادات للوصول إلى أهدافها المتمثلة خصوصا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعموما في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي ككل.

1_ نتائج الدراسة: سمحت هذه الدراسة بالتوصل إلى جملة من النتائج كما يبرز بما يلي:

-النتائج النظرية: تم التوصل في إطار الجانب النظري لهذه الدراسة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات جاءت كما يلي:

- تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا؛
- تحتل السياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، وذلك بفضل أدواتها المعتمدة التي تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني؛
- عند دراسة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في التأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل معدل البطالة والتضخم ومن ثم التوازن الاقتصادي.

-النتائج التطبيقية: من خلال معالجتنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة اتضح لنا ما يلي:

- نمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى راجع بالأساس إلى الارتفاع في نفقات التسيير التي تمثل أكبر نسبة فيها؛
- عرفت الإيرادات العمومية تحسنا خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أي أنها تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الجبائية، وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري كان ولازال رهين التغيرات الخارجية المتعلقة خصوصا بسعر النفط ؛
- العجز في ميزانية الدولة لا يعتبر نتيجة سلبية للسياسة المالية في حد ذاتها، لأن هناك ظروف اقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة؛
- الإيرادات العامة لم تساير وتيرة الزيادة في النفقات العامة، مما أدى إلى خلق حالة العجز في موازنة الدولة؛

- شهد الاقتصاد الجزائري طول فترة الدراسة تطبيق سياسة مالية توسعية، تميزت بزيادة الإنفاق العام بمعدلات عالية فاقت مجموع الإيرادات العامة لأغلب سنوات الدراسة؛
- وجود علاقة طردية ما بين الجباية البترولية والإيرادات العامة، حيث كان للإيرادات البترولية الدور الأكبر في ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 2001-2008 ويعود سبب انخفاض الإيرادات العامة سنوات 2009-2012 إلى انخفاض الإيرادات البترولية؛
- تميزت السياسة المالية في الجزائر باعتمادها الكبير والمستمر على مصدر أحادي محدود للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات وهو قطاع النفط.
- أثرت السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 تأثيرا إيجابيا على مؤشرات التوازن الداخلي، في حين أن مؤشرات التوازن الخارجي تأثرت بالأساس بعوامل أخرى أهمها ارتفاع سعر النفط.

2-اختبار الفرضيات: سمحت هذه الدراسة إلى التوصل لاختبار الفرضيات المطروحة سابقا كما يلي:

- الفرضية الأولى:

تؤثر السياسة المالية في الجزائر على التوازن الداخلي فقط، فمن خلال السياسة الإنفاقية التوسعية والتي اعتمدتها خلال الفترة 2001-2012، تمكنت من تحسين وضعية العديد من مؤشرات التوازن الداخلي فانخفض كل من معدل البطالة والتضخم، وارتفع معدل النمو إلى مستويات لم يشهدها من قبل، كما سجل رصيد الموازنة العامة فائضا لعدة سنوات متتالية، وأما الوضعية الجيدة التي حققتها مؤشرات التوازن الخارجي فلا تعود إلى سياسة الجزائر المالية وإنما مردها ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي والذي أدى إلى زيادة قيمة الصادرات وتشكيل احتياطي صرف جيد ومن ثم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتقليص حجم الدين العام اتجاه العالم الخارجي.

- الفرضية الثانية:

إن ما يؤثر على السياسة المالية في الجزائر هي عوامل سياسية، ممثلة في السلطة والتي تقوم بتحديد أوجه الإنفاق العام وكذا طرق تحصيل الإيرادات الضريبية حسب رغبتها، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تتحكم في السياسة المالية نجد منها العوامل الإدارية فعلى سبيل المثال هناك بعض من المنشآت العامة التي تضم مرافق كثيرة ويد عاملة كبيرة يخصص لها جزء كبير من النفقات، كما تؤثر العوامل والتغيرات الخارجية

أيضا وبشدة على السياسة المالية في الجزائر من خلال تأثيرها على حجم الإيرادات العامة المرهونة بتطورات أسعار النفط.

- الفرضية الثالثة:

انخفاض الإيرادات العامة بالجزائر يعتبر السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة، فمع استمرار نمو النفقات العامة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2012 وانخفاض حصيلة الجزائر من الإيرادات الإجمالية بسبب انخفاض الإيرادات البترولية أدى إلى تسجيل عجز في موازنة الجزائر للفترة 2009-2012 نظرا لعدم مقدرة الإيرادات المحصلة خلال تلك الفترة على تغطية الإنفاق العام.

3-التوصيات الاقتراحات:

من أجل معالجة الاختلالات السابقة ارتأينا ابداء بعض الاقتراحات التي يمكن من خلالها للسياسة المالية تحقيق أهدافها والتأثيرا إيجابا في مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي، إذ ينبغي على السلطات العامة مراعات الجوانب التالية:

-فيما يخص سياسة الإنفاق العام يجب إعادة توجيه الإنفاق العام، وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الانتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الانتاجية الموجودة؛

-من جهة أخرى يجب توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، وتشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام؛

-فيما يتعلق بالسياسة الضريبية يجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات وذلك بتوسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، تحفيز الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي، كما يجب خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات، وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم؛

-لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الانفاق العام بصورة عامة والحد من الانفاق العام، الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات في الحالات الحتمية؛

-إنفاق عام أكثر رشدا، موارد مالية متنوعة، وسياسات اقتصادية أكثر فعالية، عندما تكون مجتمعة من شأنها أن تحقق التوازن الاقتصادي العام عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري؛

-تشجيع الصادرات خارج المحروقات من أجل ضمان إيرادات أخرى لتحل محل الإيرادات البترولية؛

-من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة وتحقيق الرشادة في الإنفاق العام، يجب وضع رقابة صارمة على السلطة التنفيذية، قبل وبعد تنفيد الموازنة العامة للدولة.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1-أبومنصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار المحمدية العامة، الجزائر.

2-أحمد محمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1990.

3-السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر 2008.

4-بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.

5-بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

6-جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

7-دريد كامل آل شبيب، **المالية الدولية**، اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

8-وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.

9-زينب حسن عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر 2006.

10-زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2004.

11-زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر 1998.

12-حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر 1999.

13-حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1997.

14-حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

15-حيدر رغيبة، **ماذا بعد اخفاق الرأسمالية والشيوعية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر الطبعة الثانية، الأردن، 1990.

16-حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

17-حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1994.

18-حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة الجزائر، 1992.

19- طاهر الجنابي، **علم المالية والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق 1995.

20- طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية الأردن، 2004.

21- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

22- يونس أحمد البطريق وآخرون، **المالية العامة الضرائب والنفقات العامة**، الدار الجامعية مصر.

23- لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الجزائر، 2004.

قائمة المراجع

24- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

25-مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن 2008.

26- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

27- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2003.

28- محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003.

29- محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

30- محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009.

31- محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2009.

32- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الاسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

33-محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

34-محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

35- مروان عطون، ماهر كنج شكري، **المالية الدولية**، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

36- مصطفى حسين سلمان، **المالية العامة**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1990.

37- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع الأردن، 2006.

38- نوري منير، **السياسة الاقتصادية في ظل العولمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.

39- نعمة الله نجيب ابراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، جامعة الاسكندرية، مصر، 2002.

40- سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية، الطبعة الثالثة، مصر 1989.

41- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

42-سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، مصر 2006.

43- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، اليازوري**، الأردن، 2011.

44- عادل أحمد الحشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1994.

45- عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد، الطبعة الأولى الأردن، 2007.

46- عاطف وليم أندراوس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية**، دار النشر مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 2005.

47- عبد الله الصعيدي، **دور السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي**، جامعة عين الشمس، مصر.

48- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

49- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الأردن، 2009.

50- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية** جامعة عمان العربية، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

51- عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

52- عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع الأردن،2009.

53- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.

54-علي محمد تقي عبد الحسين، **مدخل لدراسة المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996.

55-عوف محمد الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي**، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1998.

56- فؤاد هاشم عوض، **اقتصاد النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، مصر، 1984.

57-فوزي عطوي، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

58- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

59- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2005.

60- رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر 2007.

61- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2007.

62- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، 2005.

63- خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعية، الجزائر 2009.

الرسائل الجامعية:

1-أويابة صالح، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجستير المركز الجامعي، غرداية، 2010.

2-بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2009.

3-بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، حالة الجزائر (1994-2004)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2007.

4-جمال يرقي، **أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية**، بحث مقدم ضمن درجة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

5-داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، حالة الجزائر (2000-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012.

6-حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

7-مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، حالة الجزائر (1994-2004)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005.

8-سندس حميد موسى، **البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2009.

3-بحوث، تقارير ومقالات:

1-بلعاطل عياش، نوري سميحة، **آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**، المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة سطيف، 2013.

2-بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، 2009، 2011، 2014.

3-حسين عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، **الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيد** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007.

4-كماسي محمد أمين، دادان عبد الغني، **تحليل النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب المركبات الأساسية**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002.

5-محمد كريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012**، المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، الجزائر.

6-محمد مدلول، **واقع السياسة المالية في البلدان العربية**، مجلة جامعة بابل، العدد 01 2008.

7-ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة بليدة 2003.

8-نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة "2000-2010"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف، 2012.

9-فاطمة ابراهيم خلف، **السياسة المالية والفساد الإداري والمالي**، مجلة الأنبار، العدد 07 .2011

10- صلاح مهدي البيرماني، **قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 52/14، جامعة بغداد، 2008.

11-خزامي عبد العزيز الجندي، **الاستثمار في الجمهورية العربية السورية**، مجلة جامعة دمشق العدد 02، 2010.

4-المواد والمراسيم:

1-المادة 02 من قانون 88-03، المؤرخ في 1988/01/12، المتعلق بقوانين المالية.

2-المادة 11 من قانون 84-17، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية.

3-المادة 23 من قانون 84-17، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية.

4-المادة 24 من قانون 84-17، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية.

5-المادة 35 من قانون 84-17، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية.

6-قانون رقم 11-16 المؤرخ في 29 ديسمبر 2011، المتضمن قانون المالية لسنة 2012.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

1- LIVRES:

1-Alain beitone, Antoine Cazorla, **dictionnaire de science économique**, 4e édition, Armand colin, paris, 2013.

2-Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, **Fondements de L'économie**, De Boeck, Belgique, 2001.

3- Gregory Mankiw, **macroéconomie**, 3e édition, édition de Boeck Belgique, 2003.

4-Jacques Généreux, **économie politique**, édition de hachette France 1996.

5-Michel Bialés, Rémie Leurion, Jean-Louis Rivaud, **L'éssentiel sur L'économie**, 4e édition, paris, 2006.

6-Thierry de montbrial, Emmanuelle Fauchart, **introduction à l'économie**, 4eédition, édition de dunod, France 2009.

2-RAPPORTS, ARTICLES ET PERIODIQUES :

1-Algeria statistical appendix IMF country report, 2007.

2-L'Algérie en quelques chiffres résultat, 2005-2008-2013.

3-**La croissance économique**, www.cours-seko, 10-02-2014.

4-**La croissance économique facteurs et limites**, www.la-revanche-des-ses.fr, 10-02-2014.

5-Christian Bialés, **modélisations schématiques de l'équilibre macroéconomique**, www.christian-bialés.net.